

احتياجات النساء وتوجهاتهن في المجتمع الفلسطيني

دراسة استكشافية

ISBN: 978-9950-354-00-5

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

إعداد الباحثة: لونا الياس سعادة

٢٠١٢



لونا سعادة:

باحثة وناشطة في حقوق المرأة. تعمل حاليا كمستشارة للنوع الاجتماعي والعنف القائم على اساس النوع الاجتماعي في هيئة الامم المتحدة لتمكين المرأة في فلسطين. لها خبرة في عملية التخطيط القائم على اساس النوع الاجتماعي. في عام ٢٠١١ قادت فريق عمل اعداد اول استراتيجية وطنية في فلسطين لمناهضة العنف ضد النساء، وذلك من خلال عملها في هيئة الامم المتحدة لتمكين المرأة بالشراكة التامة مع وزارة شؤون المرأة. كما عملت في السنوات السابقة مع مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي كباحثة وناشطة في حقوق المرأة، وكانت مسؤولة برنامج توثيق الانتهاكات الاسرائيلية ضد النساء الفلسطينيات في مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي، وشاركت ضمن فريق كتابة التقارير الدولية الخاصة في اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. لها خبرة ايضا في مجال التدريب على حقوق المرأة والمواثيق الدولية.



المحتويات:

شكر وتقدير.....	٥
تقديم	٦
توطئة.....	٨
مقدمة.....	١٠
الفصل الاول: الاطار النظري والمراجعات الادبية.....	١٢
الفصل الثاني: المنهجية.....	٢٥
الفصل الثالث: عرض البيانات.....	٢٨
١. احتياجات النساء في إطار الحيز الخاص – الاسرة النووية والممتدة.....	٢٨
١.١ احتياجات النساء على المستوى الذاتي.....	٢٨
٢.١ احتياجات النساء ضمن علاقتها مع عائلتها الام.....	٣٣
٢.١ احتياجات النساء في العلاقة الاسرية ضمن اطار الزواج.....	٣٨
٤.١ احتياجات النساء في اطار الاسرة الممتدة.....	٤٢
٢. احتياجات النساء في إطار الحيز العام - مؤسسة المجتمع.....	٤٤
١.٢ احتياجات النساء من الاصدقاء والجيران.....	٤٤
٢.٢ اهمية التعليم في حياة النساء.....	٤٤
٢.٢ احتياجات النساء من خلال علاقتها بالمؤسسات المجتمعية.....	٤٥
٤.٢ علاقة النساء بالانماط الثقافية وانعكاسها على الاحتياجات الفعلية لهن.....	٤٧
٥.٢ احتياجات وتوقعات النساء من القانون.....	٥١
٣. احتياجات النساء في إطار مؤسسة السوق.....	٥١
١.٢ رؤية النساء للعمل غير الرسمي وانعكاسه على احتياجاتهن الفعلية.....	٥١
٢.٢ رؤية النساء للعمل الرسمي وتأثيره على مكاتهن واحتياجاتهن الفعلية.....	٥٢
٤. احتياجات النساء في إطار مؤسسة الدولة: ما بين التزام السلطة الفلسطينية ومعيقات الاحتلال الإسرائيلي.....	٥٥
الفصل الرابع: تحليل البيانات والتوصيات العامة.....	٥٩
التوصيات.....	٦٦
المراجع الادبية.....	٦٨

فريق البحث من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي:

البروفسور مارغو اوكازاوا- راي/مستشارة وحدة الابحاث في مركز المرأة

أشرف أبو حيه

أمل الجعبة

حنان أبو غوش

ديما عويضة

روضه بصير

سمر الوزني

شذى عودة

لمياء شلالدة

نبيل دويكات

فريق البحث من خارج المركز:

الهام سامي

جميلة دودين

رهام القيق

غادة المدموج

مها التميمي

نعيمة أبو حميد

شكر وتقدير

بحث احتياجات النساء وتوجهاتهن في المجتمع الفلسطيني، هو ثمرة جهد مشترك بين النساء المشاركات في مجموعات النقاش والمقابلات المعمقة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والباحثات الميدانيات والفريق العامل في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي سواء في المستوى الإداري الذي سهل عملية تنفيذ البحث، أو الفني الذي شارك في الاجتماعات الدورية للبحث والنقاش.

من هنا أتوجه أولاً بشكري العميق للنساء المشاركات اللواتي لولا قبولهن مشاركتنا تجاربهن الخاصة وإطلاعنا على آرائهن في الجوانب المختلفة التي تناولها البحث، لما كان لهذا العمل أن يرى النور.

كما أشكر فريق مركز المرأة الزميلات: أمل الجعبة، نبيل دويكات، شذى عودة، ديمة عويضة، حنان أبو غوش وسمير الوزني، الذي ساهم في تطوير أسئلة مجموعات النقاش وعقد المجموعات. وأخص بالشكر الزميلة أمل الجعبة لمشاركتها في كتابة جزء من الأدبيات الخاصة بالعاثلة في المجتمع الفلسطيني، والزملاء مها أبو دية ونبيل دويكات لملاحظاتهم القيمة على المسودة النهائية للبحث.

ولا يمكن أن أنسى الجهود التي بذلت لعقد المقابلات المعمقة وتحليلها من قبل الزميلات: الهام سامي، لمياء شلالدة، مها التميمي، وغادة المدموج، اللواتي أعطين الوقت والالتزام للانتهاء من ترميز وتحليل المقابلات المعمقة. هذه المرحلة امتازت بالصعوبة وتطلبت إعطاء وقت طويل يفوق ساعات العمل المتوقعة، فقدمته من وقتهن الخاص، لذا أتوجه بشكري العميق لهن لسهولة التواصل والمتعة التي قضيناها معا في هذه المرحلة.

أستاذتي ومشرفتي في هذا البحث البروفسور مارغو اوكازاوا- راي، لك جزيل الشكر، لما أبديته من عطاء دائم ودعم معنوي وأكاديمي سواء لي شخصياً أو لفريق البحث، حيث كان لإرشاداتك ولقاءاتك مع الفريق، الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث. وأخيراً أشكر كل من السيدة زهيرة كمال لملاحظاتها على الدراسة، وصديقتي فداء البرغوثي التي ساعدتني كثيراً في الخروج بالمسودة النهائية من خلال قراءتها المعمقة وملاحظاتها البناءة.

تقديم

«ما هو مفهوم الحماية للنساء؟»

«ما هي اولويات النساء الفلسطينيات تحت سيطرة الكولونيالية الاسرائيلية
المسكرة؟»

أسئلة لطالما تساءلناها في مركز المرأة للإرشاد القانوني كمركز من اهدافه الرئيسية تطوير الواقع الاجتماعي للمرأة الفلسطينية من خلال تطوير السياسات والتشريعات التي تؤثر على وضعية المرأة وإثارة نقاش مجتمعي حول الثقافة المحلية التي تعزز من التمييز ضد النساء على الأصعدة المختلفة من مكونات المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. في محاولة منا للتعلم في فهمنا عن اولويات النساء واحتياجاتهن بادرنا الى اجراء هذه الدراسة والتي نأمل بان تضع المسار امام باحثين آخرين للتعلم أكثر في كل مكون من مكونات المجتمع ليتم تطوير سياسات وإجراءات توفر الأمن والأمان للنساء حتى تتحرر وتطلق طاقات نصف المجتمع مما سيسفر عنه اداء أكثر تميزا للأسرة والمجتمع.

لعل اهم ما اثبتته هذه الدراسة هو ان الهوية للفرد والجماعة والتي تحدد الاحتياجات الحياتية تتحدد من خلال المكونات البيئية للمجتمع. فالممارسات الاسرائيلية من اغلاقات وحواجز ودار مما سببت في عزل مجتمعات بكاملها نتج عنها تحديد وتضييق في فهم الذات وعلاقة الذات في البيئة المحيطة. فبالنسبة للنساء الفلسطينيات وبسبب اعباء الدور الانجابي حددت النساء بالمفهوم الضيق هويتها من خلال الأسرة والمجتمع المحلي لتوفير الدعم في البقاء وفي الدين المحلي لتلبية الاحتياجات الروحانية.

ان أي برامج تنموية حتى تكون مستدامة تبقى منقوصة اذا لم تتداخل الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لأي مجتمع. وكما تم اثباته من خلال التجربة الفلسطينية، فمن غير الممكن ان يكون هناك تنمية مستدامة تحت الاحتلال وتبقى برامج التنمية مجزأ ويستفيد منها فئات قليلة من المجتمع وتعزز التبعية الاقتصادية والسياسية على المستوى العام. وكما قال الاقتصادي الهندي امارتيا سن في كتابه التنمية كحرية، "العوز الاقتصادي سينتج عنه تبعية اجتماعية، كما ان التبعية السياسية تسفر عن عوز اقتصادي والعوز الاقتصادي في حالات الفقر المدقع يصبح الانسان فيها فريسة للتمييز والانتهاك لمجمل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".¹

في ظل الواقع الفلسطيني حيث كينونة المجتمع هي المستهدفة من قبل الاستعمار الصهيوني يجب ان يكون هناك تكاملية في برامج التنمية الموجهة للمجتمع عامة والنساء خاصة وهناك تكمن اهمية التجميع بين الاقتصاد والسياسة والفلسفة والأخلاق. فهناك حاجة دائمة للتطرق لقضايا العقد الاجتماعي في أي نقاش سياسي اقتصادي اجتماعي. أي مجتمع نريد ان نصبح؟ ما هي القيم التي يجب ان توجه علاقة بعضنا ببعض؟ وان لم يكن النقاش موجه على اساس عدم التمييز على اساس اللون او الجنس او الدين فسنبقى بشكل عام كمجتمع تابع على مستوى كل المكونات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتكون تبعية النساء في هذا المجتمع مزدوجة.

ان الحرية هي عدم العوز على جميع المستويات وتلبية احتياجات الامن الانساني هي ليست توزيع الفتات حتى يزول شبح الموت من الجوع، ان الحرية ايضا هي الحرية من الشعور بالخوف المستمر وامكانية التمكن من العيش بكرامة والعمل على احترام كرامة الفرد وعدم انتهاك حقوقه الانسانية على المستوى الخاص والعام وعدم التمييز على اساس الجنس او اللون او الدين وهذا هو الضمان لحرية وكرامة المجتمع ككل.^٢

مها ابودية

مدير عام - مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي

توطئة

برزت فكرة دراسة "احتياجات النساء وتوجهاتهن في المجتمع الفلسطيني" عقب انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في عام ٢٠٠٦ والتي أدت إلى فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بالأغلبية الساحقة لمقاعد المجلس التشريعي، الذي يعتبر الفيصل الرئيس في تحديد نواحي حياة كل مواطن ومواطنة فلسطينية، لأنه المؤسسة التي تقوم بسن التشريعات والقوانين التي تحدد وتنظم علاقات المجتمع الفلسطيني. عقب هذا الفوز، برزت تساؤلات عدة من قبل موظفات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، والتي من أبرزها:

- ما دور النساء الفلسطينيات في عملية التصويت وتأثيره على فوز حركة حماس؟
- كيف ستؤثر هذه النتيجة على عمل المركز في عملية الدفاع عن حقوق النساء الفلسطينيات في مجتمع تسوده ثقافة أبوية تحد من تحقيق العدالة الاجتماعية والقانونية للنساء؟
- ما دور ومسؤولية الأحزاب اليسارية التقدمية في مرحلة ما بعد الانتخابات؟

والسؤال الأهم الذي طرح نفسه من قبل المركز هو: بوصفنا جهة تدافع عن حقوق المرأة هل نحن على اضطلاع ومعرفة بما تريده وتطمح إليه النساء الفلسطينيات في الإطار السياسي الاقتصادي الاجتماعي العام؟ وللإجابة على هذه الأسئلة مجتمعة، عقد المركز اجتماعاً مركزياً لجميع الطاقم بجميع فروعها^٢ بهدف فتح نقاش جماعي لتحديد الأثر، ودراسة الإشكاليات المترتبة في مرحلة ما بعد الانتخابات على وضع النساء في التشريعات والقوانين المحلية، وعلى طبيعة عمل المركز في مجال تحقيق المساواة والتي يجب أن تستند أساساً إلى معرفة المركز لكيفية نظر المرأة لنفسها ولشاركتها في المجتمع الفلسطيني، والتعرف على ما تريده النساء وما تتوقعه من المؤسسات المجتمعية المختلفة.

على الرغم من أن المجلس التشريعي السابق لم يكن فاعلاً في إنصاف النساء خلال عمله في سن وتشريع القوانين خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٦، ذلك أن العقلية الأبوية بقيت مسيطرة، إلا أن الإطار السياسي- الاجتماعي- والاقتصادي الذي ساد في مرحلة ما قبل الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٦، قد كان مهيباً لأرضية خصبة لعمل المؤسسات النسوية في مجال الضغط، وتشكيل التحالفات مع المؤثرين بالمجتمع الفلسطيني. ذلك أن تركيز المؤسسات النسوية في عملهن على المؤسسات الرسمية، وخاصة المجلس التشريعي، منذ نشأة السلطة الفلسطينية وحتى عام ٢٠٠٦ أدى إلى إيجاد أرضية مشجعة لعمل هذه المؤسسات في مجال حقوق المرأة، وذلك من خلال بناء علاقات مع بعض أعضاء المجلس التشريعي، والأحزاب السياسية والعمل على انخراط الأحزاب السياسية في عملية التغيير الاجتماعي بما فيها حقوق المرأة. ومن أمثلة ذلك عمل المؤسسات النسوية على قانون الأسرة والذي اعتمد على نقاش المسودة الأولى من مقترح قانون أسرة موحد مع صانعي القرار والقيادة في الأحزاب السياسية.

من هنا، كان فوز حركة المقاومة الإسلامية بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي في عام ٢٠٠٦، نقطة تحول في أجندة المؤسسات النسوية، ونافذة أخرى لتحليل نتائج هذه الانتخابات على واقع النساء الفلسطينيات، وبالتحديد العمل الطويل للمؤسسات النسوية على حقوق المرأة الفلسطينية، وهذا شكل دافعا قويا لدى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي لفتح النقاش على نتائج ما بعد الانتخابات على المرأة الفلسطينية.

بداية ارتكز النقاش في تحديد إشكالية البحث على:

- ما هي الاحتياجات العملية والإستراتيجية للنساء الفلسطينيات؟
- هل استطاع المركز خلال عمله عبر السنوات السابقة تحديد هذه الاحتياجات والربط فيما بينها؟
- هل وجدت دراسات محلية اعتمدت على تحديد هذه الاحتياجات من خلال أصوات وتجارب النساء أنفسهن؟

خلص النقاش حول الأسئلة المطروحة إلى عدم توفر دراسات محلية تشخص الواقع الحقيقي للنساء. وبالتالي وجد مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي دوره الأساسي (في ظل الوضع السياسي الصعب وغير المستقر)، ونتيجة لشعور المركز بتضاعف المسؤولية في حماية حقوق النساء الفلسطينيات، وضرورة إيصال الصوت الحقيقي للنساء إلى مستوى صناع القرار في الأحزاب السياسية والمجلس التشريعي والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ضرورة لإجراء هذا البحث ليلبي هذه الحاجة الضرورية.

مقدمة ...

رغم وجود العديد من المبادرات من قبل المؤسسات النسوية والتنمية لعقد دراسات خاصة لفحص احتياجات الفئات المستهدفة من النساء في برامجها، إلا أنه لم يتم عكس تجارب النساء الحقيقية في هذه البرامج. ومن النتائج المتوقعة من هذه الدراسة الخروج بمؤشرات عامة عن الواقع الحقيقي للنساء الفلسطينيات والتي قد تساعد المؤسسات بمستوياتها المختلفة، لتبني قضايا خاصة بحقوق المرأة، قد تكون مهمشة أو غير مرئية من قبلهم.

وتهدف هذه الدراسة إلى مساعدة المؤسسات المجتمعية وخاصة النسوية منها، على وضع البرامج والسياسات الوطنية للنساء الفلسطينيات استناداً إلى احتياجاتهن العملية والإستراتيجية. ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف فقد كان من الضرورة فحص الأسئلة التالية في هذا البحث:

كيف ترى النساء الفلسطينيات ذواتهن في إطار علاقتها مع كل من الأسرة والمجتمع والسوق والدولة؟

ما هي الاحتياجات العملية والإستراتيجية للنساء الفلسطينيات؟

من وجهة نظر النساء الفلسطينيات أنفسهن، كيف يتم تلبية هذه الاحتياجات على أرض الواقع، إذا كانت تلبى بالأصل من قبل المؤسسات المختلفة (الأسرة، الدولة، المجتمع، السوق)؟

عند الحديث عن التجارب الحقيقية للنساء ومدى انعكاسها في بلورة رؤية وتوجهات المؤسسات الرسمية والتنمية، فإن هذا يتطلب استخدام المنهجية البحثية المناسبة، التي تتيح للنساء مساحة مناسبة للحديث عن أنفسهن والإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه، ومن هنا فإن استخدام المنهج الكيفي يعتبر الوسيلة الأنسب في هذه الدراسة، نظراً للحاجة إلى المعلومات الكيفية التي ستساعد على محاولة فهم أعمق لما تعبر عنه النساء من وجهة نظرهن. ولذا، سيتم استخدام مجموعات النقاش والمقابلات الفردية المعمقة كأدوات بحثية تؤدي إلى إثراء النقاش وفهم البيانات المقدمة من قبل النساء.

تقسم الدراسة إلى أربعة فصول، بحيث يتناول الفصل الأول: الإطار التحليلي والمراجعات الأدبية، وهنا سيتم عرض ونقاش الأطر التحليلية النسوية المختلفة، وذلك بهدف توضيح المبررات التي دعيتي هنا إلى اعتماد الإطار التحليلي للباحثة (نائلة كبير) في هذه الدراسة. الذي يقوم على تفسير العلاقات الاجتماعية من خلال تحليل الطرق المختلفة، التي تكون فيها المجموعات المختلفة هي مصادر المعلومات، أي كيف يتم تحديد أدوار النساء والرجال ومسؤولياتهم ومطالبهم، إضافة إلى حقهم في تحديد حياتهم وحياة الآخرين. وتوضح كبير بأن العلاقات الاجتماعية تشمل علاقات النوع الاجتماعي، الطبقيّة والعرق، وأن هذه العلاقات ليست ساكنة وإنما متغيرة وتتأثر بالمتغيرات الخارجية. وأهمية هذه العلاقات كما تتحدث عنها كبير هو أنها تحدد كيفية وصول الأفراد والمجموعات إلى المصادر والموارد. وبما أن الحديث هنا عن عوامل خارجية، فإن العوامل التي تنتج عدم المساواة لا تتواجد في العائلة فقط، وإنما في عدد من المؤسسات بما فيها المجتمع الدولي والدولة والسوق.

ومن هنا فإن هذا الإطار التحليلي الشمولي الذي تطرحه كبير، والذي يتناول موضوع العلاقات الاجتماعية من خلال المؤسسات المختلفة، يعتبر الإطار الأنسب في عملية تحليل البيانات في هذا البحث، انطلاقاً من أنه يفسر رؤية النساء لأنفسهن واحتياجاتهن العملية والإستراتيجية ضمن المؤسسات الأربع: الأسرة/القربا، المجتمع، الدولة والسوق، والتي استخدمتها كبير كأسس في إطارها التحليلي في سبيل فهم العلاقات الاجتماعية وموقع النساء ضمن هذا الإطار العام، بهدف وضع الاحتياجات العملية والإستراتيجية للنساء في صميم العملية

التمنوية. سأضيف إلى هذا الإطار التحليلي مؤسسة أخرى ألا وهي الاحتلال الإسرائيلي، وذلك انطلاقاً من التأثير المباشر وغير المباشر للاحتلال الإسرائيلي على واقع النساء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما سنرى لاحقاً في النتائج.

الفصل الثاني من الدراسة، يتناول المنهجية المستخدمة في عقد هذه الدراسة، والأدوات البحثية التي استخدمت بغرض تجميع البيانات الضرورية بهدف الإجابة على الأسئلة البحثية المطروحة أعلاه. أما الفصل الثالث، فيتناول نقاش وعرض البيانات ضمن المستويات المختلفة والتي طرحت في الإطار النظري وهي: رؤية النساء لذاتهن من خلال العلاقة بالأسرة النووية والممتدة والجيران والأصدقاء، ومن ثم المؤسسات المجتمعية: التعليمية والدينية والحزبية، ومن ثم علاقتها مع الدولة وكيفية تحديد هويتها الوطنية من خلال رؤيتها لذاتها، ومن ثم الانتقال إلى مستوى مشاركتها الاقتصادية سواء في قطاع العمل الرسمي وغير الرسمي. وانتهاءً في الإطار العام ألا وهو العوالة والاحتلال الإسرائيلي وتأثيره على وضع النساء الفلسطينيات.

وفي الفصل الرابع والأخير تم العمل على تحليل البيانات والتوصيات للمساهمة في تحديد توجه هذه المؤسسات وصياغتها للسياسات والخطط الإستراتيجية والبرامج بغية العمل على تلبية الحقوق التي قامت النساء بالتعبير عنها والمطالبة بها.

الفصل الأول

١. الإطار التحليلي؛

قبل الحديث عن الأطر النظرية التي ناقشت الاحتياجات العملية والإستراتيجية للنساء، لا بد من تحديد مفهومي الحاجات العملية والحاجات الإستراتيجية، وباختصار: "هي الحاجات والمصالح التي تتحدد بناء على أن كما للرجال والنساء أدوارا ومسؤوليات مختلفة، فإن لديهم احتياجات ومصالح مختلفة. تسمى بالحاجات والمصالح العملية والحاجات والمصالح الإستراتيجية"^١، فهي قسمان: حاجات عملية وحاجات إستراتيجية. فالحاجات العملية في كل الأطر التحليلية النسوية، تشير إلى الحاجات التي تتعلق بالحياة اليومية للنساء والرجال، وهي تعتبر تدريجية وتؤدي إلى مكاسب ضئيلة، ذلك أنها يومية أي قصيرة المدى وقد تختلف من امرأة إلى أخرى، ومن مجتمع لآخر وتغير حسب التغييرات الاقتصادية والاجتماعية. وخلافا للحاجات العملية، فإن الحاجات الإستراتيجية تتعلق بمكانة النساء في المجتمع مقابل الرجال، وهي طويلة المدى لأنها تهدف إلى تغيير التقسيم النوعي للعمل، وتغيير طبيعة العلاقات والبنى الاجتماعية والتي تؤدي بالتالي إلى تغيير المكانة الدونية للنساء في المجتمع على مختلف الأصعدة، وهي شاملة لمعظم النساء.

وعليه، فإن الخدمات على اختلاف أشكالها وأنواعها والتي عادة ما تقدمها المؤسسات الأهلية والتنموية ومن بينها مؤسسات الإقراض، يمكن أن تكون قريبة من التوجهات التي تدعم مبدأ تمكين النساء إذا خاطبت فعلا الاحتياجات الإستراتيجية للنساء. ولذا، فإنه من المهم التمييز ما بين مصطلح "القضايا النسائية" الذي يختلف في جوهره عن مصطلح الرؤية النسوية.

يقصد "بالقضايا النسائية" الشؤون التي تتعلق بجنس النساء، أو أدوارهن التقليدية في النوع الاجتماعي التابعة والمنمطة جنسيا. وفي المقابل، فإن "الرؤية النسوية" هي الرؤية التي ترتبط بالمساواة في الحقوق والواجبات والفرص المتاحة في الحصول على الموارد والاستفادة منها مع الرجال، وتعتمد على رؤية واضحة ألا وهي تغيير في الاحتياجات العملية للنساء بهدف الوصول إلى تغيير في الاحتياجات الإستراتيجية لهن من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

واستنادا إلى ما تم توضيحه من اختلافات جوهرية ما بين القضايا النسائية والرؤية النسوية، نستطيع تفسير الخدمات التي تقدمها المؤسسات النسوية، من منطلق عملي يُبقي على تقسيم الأدوار ضمن التصنيف الثقالي للمجتمع الذكوري الذي تحيا في ظله النساء، أو من منطلق نسوي يدعو إلى تغيير مكانة النساء الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وصولا إلى المساواة والعدالة الاجتماعية. لا بد هنا من الإشارة إلى العديد من الأطر التحليلية التي تفاوتت في رؤيتها لكيفية تبلور العلاقات الاجتماعية ضمن التغييرات الاقتصادية والسياسية والثقافية في المؤسسات المختلفة بدءا من العائلة، ومرورا بالمؤسسات المجتمعية والسوق وانتهاء بالدولة، مع إظهار الفجوات في كل منها. وعليه سيتطرق هذا الفصل إلى أبرز الأطر التحليلية التي تم تطويرها من قبل المنظرات النسويات، لتبني الإطار الذي ينسجم وأهداف هذه الدراسة.

إطار هارفارد التحليلي؛^٢

يهدف هذا الإطار بشكل عام إلى مساعدة المخططين لتصميم مشاريع أكثر فعالية، وإثبات أن هناك أسبابا اقتصادية جوهرية تستدعي الاستثمار في النساء والرجال، وهو يهدف أيضا إلى رسم خريطة لعمل النساء والرجال في المجتمع وإبراز الاختلافات.

أي أن هذا الإطار هو عبارة عن مصفوفة مكونة من أربعة عناصر مترابطة لجمع المعلومات على المستوى المصغر micro level، وهي معلومات حول النشاط الاجتماعي الاقتصادي (من يقوم بماذا، أين، متى ولأي فترة؟)، ومعلومات حول فرص الوصول والتحكم (من يستفيد من الموارد والفوائد ويتحكم بها). وتحليل العوامل المؤثرة (يتناول العوامل الأخرى التي تؤثر على المفاضلة في النوع الاجتماعي، التأثيرات السابقة والحالية والفرص والعوائق). وأخيرا يحتوي على قائمة فحص check list تضم أسئلة رئيسة تطرح في كل مرحلة.

من مميزات هذا الإطار أنه إطار عملي ومتوفر، يجمع وينظم المعلومات حول تقسيم العمل بحسب النوع الاجتماعي ويمتاز بأنه:

١. إطار يجعل من عمل المرأة مرثيا.
 ٢. يفرق ما بين الحصول على الموارد وبين التحكم بها.
 ٣. مفيد للمشاريع عند المستوى المصغر micro level.
 ٤. يمكن تعديله بسهولة ليلائم مختلف الأوضاع نسبيا، فهو لا يشكل تهديدا لأنه مركّز على جمع الحقائق.
 ٥. إن مجالات استخدامه تنحصر في عملية تصميم المشروع أكثر وليس على مستوى تخطيط البرامج والسياسات.
 ٦. يمكن أن يستخدم كنقطة إدخال محايدة للنوع الاجتماعي عند العمل مع أشخاص قد يُبدون مقاومة عند إثارة موضوع علاقات النوع الاجتماعي. وأخيرا قد يستخدم في جمع البيانات الأساسية.
- من العرض السابق، فإن محدوديات الإطار تكمن في أنه غير شمولي، ولذا من الأهمية استخدامه مع أداة أخرى ليصبح بالإمكان تحديد خطة الاحتياجات الإستراتيجية للنوع الاجتماعي. وذلك لأنه يركز على المشاريع لا على البرامج. ولذا فإنه يبقى على المستوى العملي فقط. ومن الفجوات في هذا الإطار التحليلي أنه يركز على الفعالية لا على التأثير ولا يحتوي على مرشد لكيفية تغيير أنماط عدم مساواة النوع الاجتماعي، وهو أداة تخطيطية من أعلى إلى أسفل top down tool، ويمكن القول أنه يستثني فكرة قيام الرجال والنساء بتحليل أوضاعهم بأنفسهم، ويمكن تنفيذ بطريقتين غير تشاركية، ويتجاهل مجالات أخرى من عدم المساواة كالعرقية، الإثنية، والطبقية. ويشدد على فصل النشاطات بحسب الجنس أو العمر ويتجاهل الروابط والعلاقات التعاونية.

إطار تخطيط النوع الاجتماعي^٦

يهدف هذا الإطار الذي طورته (كارولين موزر) إلى التركيز على احتياجات النوع الاجتماعي الإستراتيجية، وعلى عدم مساواة النوع الاجتماعي، وكيفية معالجتها على مستوى البرمجة والسياسات. ولتحقيق هذا الهدف فإنه يستخدم أداتين رئيسيتين:

١. تحديد أدوار النوع الاجتماعي، يركز على الأدوار الثلاثية للنساء (الإنتاج، الإنجاب والمجتمع).
 ٢. تقييم احتياجات النوع الاجتماعي (الاحتياجات العملية والإستراتيجية).
- لذا بالإمكان أن يستخدم هذا الإطار في التخطيط للمستويات كافة ابتداء من السياسات حتى المشاريع، وبالإمكان أن يستخدم إلى جانب إطار هارفارد.
- من مزايا هذا الإطار أنه يفترض بأن هدف التخطيط هو تحدي علاقات النوع الاجتماعي غير المتكافئة ودعم تمكين المرأة. ولذا فإنه يظهر جميع الأعمال من خلال مفهوم الأدوار الثلاثية. مما يساعد على لفت انتباه المخططين إلى العلاقات المتداخلة للأدوار الثلاثية. ويمكن القول بأنه يتقهم ويدرك مقاومة المؤسسات والمقاومة

السياسية لعملية تغيير علاقات النوع الاجتماعي، ويميز بين احتياجات النوع الاجتماعي العملية واحتياجات النوع الاجتماعي الإستراتيجية.

على الرغم من المميزات التي ذكرت أعلاه، إلا أن هناك محدوديات للإطار، حيث أنه لا يتناول نواحي أخرى من عدم المساواة كالتطبيقية والإثنية والعرقية. وهو جامد لا يفحص التغيرات التي تحدث بمرور الوقت. ويهتم بالنشاطات المنفصلة للرجال والنساء، بدلا من النشاطات التفاعلية بينهم. ويلجأ إلى الفصل التام بين الاحتياجات الإستراتيجية والعملية ولا يفيد دائما عند التطبيق.

إطار تمكين النساء^٧

أما إطار تمكين النساء الذي قامت بتصميمه (سارة لونغواي) فإنه يهدف إلى تحقيق تمكين المرأة بإتاحة الفرصة للنساء للتحكم في عناصر الإنتاج والمشاركة بشكل متساو في عملية التنمية. يميز هذا الإطار بين اهتمامات النساء وبين المواضيع الخاصة بالنساء، ويقوم كذلك بتحديد ثلاثة مستويات لتفهم مواضيع المرأة في خطة البرنامج.

يقدم الإطار خمسة مستويات متدرجة للمساواة (كلما ارتفعت في المستوى ارتفعت درجة التمكين) هي:

١. التحكم

٢. المشاركة

٣. الوعي

٤. سهولة الوصول

٥. الرفاهية

إن أفضل مجالات استخدام الإطار هو أنه يفيد عند مستويات التحليل المصغرة (المشاريع) والموسعة (إستراتيجية الدولة)، و يفيد بشكل خاص حين يكون التركيز على تمكين النساء.

ويمكن القول أن من مزايا هذا الإطار أنه يمكن استخدامه لتحضير معلومات حول مستويات التفهم، وحول تحليل مستويات المساواة في القطاعات كما يطور التصورات الخاصة بالاحتياجات العملية والإستراتيجية للنوع الاجتماعي لهيكلية تراتبية. كذلك يعتبر التمكين عنصرا جوهريا من عناصر عملية التنمية؛ مما يتيح إجراء تقييم للتدخلات مبني على أسس التمكين. وأخيرا يمكن القول، أنه يتميز بمنظور سياسي قوي يهدف إلى تغيير المواقف.

على الرغم مما ذكر أعلاه، إلا أن محدوديات الإطار تكمن في أنه يفترض بأن مستويات المساواة هي تراتبية بشكل كامل، وهذا أمر يحتاج لإعادة نظر. كما أن تحليلات الإطار ثابتة لا تأخذ في الحسبان التغيرات التي تحدث بمرور الوقت. ونتيجة لتركيز الإطار على مساواة النوع الاجتماعي فقط فإنه يهمل العلاقات المتبادلة بين الحقوق والمسؤوليات ويتجاهل الأشكال الأخرى من عدم المساواة.

إطار العلاقات الاجتماعية^٨

بعد الحديث عن الأطر المختلفة وما امتازت به من نقاط قوة وفجوات أدت إلى نقص عناصر التحليل الشمولي، فإن إطار العلاقات الاجتماعية للنسوية (نائلة كبير) ساهم في سد هذه الفجوات، وجمع نقاط القوة لدى الأطر السابقة مجتمعة. حيث يهدف هذا الإطار إلى تحليل قضايا عدم مساواة النوع الاجتماعي في توزيع الموارد، المسؤوليات والسلطة، وتحليل العلاقات بين الناس، علاقتهم بالموارد والنشاطات، وكيفية إعادة صياغة هذه

العلاقات و التعامل معها داخل المؤسسات، والتشديد على توفير الحياة الكريمة للإنسان هدفاً نهائياً لعملية التنمية.

يستند الإطار على خمسة مفاهيم جوهرية هي:

١. التنمية تعني تحسين حياة الناس (البقاء، الأمان، والاستقلال الذاتي).
٢. تحليل العلاقات الاجتماعية، وهي الطريقة التي يتم خلالها تحديد وضع الأشخاص بالنسبة للموارد المادية وغير المادية.
٣. تحليل للمؤسسات الرئيسية (الدولة، السوق، المؤسسات القانونية، العائلة/النسب. وتحليل وضع تلك المؤسسات من حيث: القوانين، النشاطات، الموارد، الأشخاص، والسلطة.
٤. تحليل سياسات النوع الاجتماعي في المؤسسات.
٥. تحليل الأسباب البنوية والأساسية وتأثيراتها.

بعد الإطلاع على المفاهيم الجوهرية للتحليل، يمكن القول أن أفضلية هذا الإطار هو إمكانية استخدامه في جميع أشكال ومراحل تقديم الخدمات التنموية ابتداء من المشروع حتى تخطيط السياسات، وفي كل من المستويات المحلية، الوطنية، الإقليمية والدولية. ويمتاز عن الأطر المطروحة السابقة من حيث الشمولية في الإطار العام للتحليل، وأنه يقدم منظورا أوسع لتحليل الفقر. أضف لذلك أنه يعتبر النوع الاجتماعي مفهوما أساسيا في الفكر التنموي لا ملحقا به، وهذا يعتبر من أسس التغيير الاجتماعي. وبالإمكان أن يتم استخدامه عند مستويات مختلفة من مراحل تخطيط وتطوير السياسات، ذلك أنه يربط ما بين التحليلات التي تتم على النطاقين المصغر والموسع micro - macro. ومن ميزاته أنه يركز على المؤسسات ويبرز جوانبها السياسية ويحلها. ويتناول من جهة أخرى التداخلات بين أشكال عدم المساواة: العرقية، الطبقية، والإثنية. ولذا فإنه يعتبر إطارا حيويا ديناميكيا يهدف لاكتشاف الحقائق حول مواضيع الإفقار والتمكين. ويمكن القول فيما يتعلق بهذا الإطار، أنه يعاني أيضا من محدوديات على الرغم من شموليته وتميزه عن غيره من الأطر التحليلية. حيث أن الإطار يتناول جميع أشكال عدم المساواة فيدمج النوع الاجتماعي ضمن فئات تحليلية أخرى، ولذا قد يبدو معقدا، وقد يتجاهل قدرات الناس على إحداث التغيير، وقد يعطي انطبعا مذهبلا عن المؤسسات الكبرى.

بعد المراجعة السريعة للأطر التحليلية نجد أن الإطار الذي يتناسب وأهداف الدراسة هو إطار العلاقات الاجتماعية، حيث سيساعد في عملية تحليل واقع النساء الفلسطينيات من حيث، كيف ترى النساء أنفسهن في إطار المؤسسات الأربع المطروحة هنا وهي الأسرة، المجتمع، السوق، والدولة. ولكن لاستكمال دائرة تحليل الواقع الفلسطيني، وضمن الإطار الاجتماعي السياسي والاقتصادي في فلسطين، أجد من الضرورة إضافة عامل الاحتلال الإسرائيلي وتأثيره على نظرة النساء لأنفسهن وعلاقتهم بالمحيط. ذلك أنه يعتبر مؤسسة سياسية تؤثر على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني. وهذه الإضافة لا تتعارض مع تحليل كبير، وإنما هي دائرة مكملة خاصة في مجتمع يرزح تحت سلطة احتلال طويل الأمد ساهم في تشويه الأطر القانونية، وتوزيع الموارد الطبيعية والبشرية، وتحديد السوق واحتياجاته. وهذا انعكس على الفرد الفلسطيني في المجتمع وخاصة النساء، والتداخل ما بين المؤسسات جميعها، هو ما تؤكد عليه كبير في أن المؤسسات المختلفة لا تعمل باستقلالية عن بعضها البعض، وبالتالي فإن أي تغيير في إحداها سيؤثر في غيرها.

وهنا تشير نائلة كبير إلى أن الإشكالية في تناول المؤسسات لعملية التغيير الاجتماعي هي مقتصره بالتغيير الاقتصادي، ولم ينطلق من منظور شمولي. حيث ارتكزت النقطة الأساسية في التحليل لعملية التغيير على

دور الرجل في العملية التنموية، ولذا فإن الأيديولوجية الأبوية في طرح هذا المبدأ الأساسي في المجتمعات "التغيير" لم يلبّ التساؤلات العديدة عند التطرق إلى موضوع حقوق النساء، ولماذا لم تصل النساء إلى مراكز صنع القرار، ذلك أنهن مهمشات في عملية التحليل النظري الفكري أصلاً. لذا تجد كبير أنه بوسعنا إجراء التغيير من خلال إجراء تغيير في الموارد والقواعد المؤسسية، ولكن مثل هذا التغيير ضعيف الاحتمال في الواقع ما لم يكن مصحوباً أيضاً بتغيير في الممارسات العملية.^٤

أن الأسئلة المطروحة في هذا البحث، تستدعي الاستعانة بالإطار التحليلي النظري لنائلة كبير والذي يعتمد على تحليل العلاقات الاجتماعية، ضمن تحليل معمق للمؤسسات التي تساهم في إعادة إنتاج اللامساواة بين الجنسين، وذلك بتكريس تقسيم الأدوار بين الجنسين. وقد حددت نائلة هذه المؤسسات في أربعة أشكال وهي: مؤسسة الأسرة والقرابة (المتدة، النووية، المعيشية)، مؤسسة السوق، مؤسسة الدولة، ومؤسسة المجتمع. وتبين كبير أنه من أجل استيعاب كيف يتم إنتاج وتدعيم الاختلافات الاجتماعية، وعدم المساواة في توزيع الموارد والسلطة والأدوار والمسؤوليات من الضرورة فحص العناصر التي تشترك فيها هذه المؤسسات.

واستناداً إلى تحليل نائلة كبير فإن هذه العناصر المشتركة بين المؤسسات يمكن تحديدها بالقوانين التي تحكم عمل المؤسسات، الموارد، السلطة والناس والتي جميعها تؤثر في كيفية توزيع السلطة والقوة بين أعضائها. إن التوزيع المتفاوت في الحقوق والواجبات، والموارد والمسؤوليات، يضمن أن أفراداً معينين أو فئات من الأفراد تميل إلى ممارسة السلطة وسلطة اتخاذ القرارات على غيرهم. والوضع هنا، هو أن هذه العناصر المختلفة تعمل معاً وبالتبادل لإعادة تشكيل البنى المؤسسية (الأسرة والقرابة، الدولة، المجتمع، الدولة). إن القواعد والموارد السائدة في هذه المؤسسات وتحكم طبيعة عملها تشكل طبيعة الممارسة الفكرية والسلوكية في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد. وعليه، فإن معايير المجتمع والأسر المعيشية قد تحدد من يتم قبوله داخل الأسرة المعيشية، من خلال الزواج، ومن يتركها من خلاله أيضاً، أو من الذي يظل عضواً فيها.

وحيث يعتبر الرجال المعيلين الأساسيين أو الوحيدين للأسرة، يتم تفضيلهم عند توزيع الموارد الإنتاجية والمطالب بشأن منتجات الأسرة المعيشية (حقوق الميراث، الوصول إلى الأراضي، الصحة، الطعام، والنقود). وكثيراً ما يكون لهذه المعايير نفسها تأثير كبير في سياسات الدولة (كبير، ص ٨٧) كما أن هذه السياسات، تفسر ميلها إلى تفضيل الرجال على النساء في توزيع الموارد الرسمية.

٢. المراجعات الأدبية:

تتناول المراجعات الأدبية هنا، الدراسات النسوية المختلفة سواء العالمية أو المحلية، التي تناولت وضع النساء ضمن المؤسسات الأربع التي تناولتها نائلة كبير في إطارها التحليلي وهي الأسرة/القرابة، المجتمع، السوق والدولة، وأضيف إلى ذلك تأثير الاحتلال بالتداخل مع المؤسسات الأربع المطروحة. وعليه سأقوم هنا بمراجعة الأدبيات التي تناولت المؤسسات الأربع بدءاً من المستوى العام وتأثيره على النساء، وصولاً إلى المستوى الخاص (الأسرة)، لتوضيح الإطار العام بمستوياته وموارده وعوامله المتعددة والتي لا بد أن تؤثر على كيفية رؤية النساء لذواتهن واحتياجاتهن العملية والإستراتيجية.

النساء في ظل نظامي: العولمة، الاحتلال والعسكرة:

تناول العديد من الكتاب من أمثال سمير أمين قضية العولمة من جوانب مختلفة، إلا أنهم اتفقوا على أساس واحد، وهو أن العولمة نظام عالمي يقوم على القومية واللامركزية للدول في الواقع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. إن العديد من الكتابات لم تتناول قضايا أساسية في العولمة منها الاحتلال كألية عسكرية وثقافية لتعزيز سياسة

الاحتكار الاقتصادي، وما نتج عنها من انتشار ثقافة العسكرة والاقتصادي السياسي وإعادة الهيكلة وسياسات الخصخصة وتأثيره على العلاقات الاجتماعية. إن هذا النقص في عملية تحليل النوع الاجتماعي بالتركيز على استثناء النساء من العملية التنموية، أدى بالعديد من المنظرات النسويات إلى نقد الدراسات المتعددة للعولمة والحدثة اعتمادا على إطار تحليلي ينطلق من المرأة وليس المؤسسة الاقتصادية.

الطروحات التي تناولت التغيير الاجتماعي من خلال ربطه بالتغيير الاقتصادي، لم تنطلق من منظور شمولي، ذلك أن النقطة الأساسية في التحليل لعملية التغيير اعتمدت على دور الرجل في العملية، وبذا فإن الإيديولوجية الأبوية في طرح هذا المبدأ الأساسي في المجتمعات "التغيير" لم يلب التساؤلات العديدة عند التطرق إلى موضوعة حقوق النساء، ولماذا لم تصل النساء إلى مراكز صنع القرار، ذلك أنهن مهمشات في عملية التحليل النظري الفكري أصلا.¹¹

من جهة أخرى، أجد أن طرح المنظرين¹¹ حول عملية التغيير، هو اعتبار عملية "التغيير" مرحلة مهمة مرت بها المجتمعات، لذلك اجتهد المنظرون في محاولة لفهمها ضمن التطور في الوضع الاقتصادي وتأثيره على العلاقات الاجتماعية، وقد تناولها الغربيون من توجه فكري طبقي استعماري، وهي تعتبر الوصلة الإرتكازية ما بين العولمة والمؤسسة العسكرية وما قد ينتج عنه من احتلال لأراض.

لقد جاءت معظم الدراسات حول المؤسسة العسكرية وتأثيرها على النساء من خلال أطروحات نسوية هدفت إلى تغطية الفجوة في الأطروحات الاقتصادية، والتي ركزت في تحليلها، على سعي دول المركز إلى توسيع أفاقها التجارية العسكرية بهدف بناء قوة اقتصادية تمكنها من السيطرة على السياسة الدولية. لقد اعتمدت هذه الدراسات النسوية، على المعرفة والتحليلات السابقة للعولمة، إلا أنها لجأت إلى التحليل العمق لمعرفة أين تكمن مكانة النساء في ظل هذه المنظومة العالمية المتداخلة - العولمة - التغيير - العسكرية.

تبين العديد من الدراسات التي تناولت المرأة والعسكرة والتي سنتطرق إليها هنا، أن القوة العسكرية (Military) أدت إلى زيادة في تهميش مكانة النساء الاجتماعية وهويتهم الذاتية، بحيث تصبح هذه القوة أداة لترسيخ الهيمنة الاقتصادية. بناء على تعريف النسوية سينثيا اينلوي (Cynthia Enlyoe) فإن القوة العسكرية عبارة عن المؤسسة العسكرية ذاتها، حيث تميزها الكاتبة عن العسكرة والتي تعني " العملية التي يصبح بها الأفراد أو النظام السياسي معتمدا عليها أساسا للسيطرة، أو العملية التي يصبح بها الأفراد أو النظام السياسي متبني للقيم والمعتقدات والافتراضات في التأريخ البشري التي تعزز وجود العسكرة (Military)". فالعولمة والعسكرة والقوة العسكرية مترادفات متداخلة لخدمة هدف واحد هي فرض السيطرة.¹² وتؤكد الكاتبة سينثيا (Cynthia) بأنه لا يمكن أن تتعزز المؤسسة العسكرية دون أن تترافق مع ترسيخ لمفاهيم وثقافة العسكرة في المجتمعات بحيث تصبح من ضرورات الحياة اليومية، والتي بدورها ستساهم أيضا في تعزيز الهيمنة الاقتصادية. حيث تتجه الكاتبة في تمييزها بين المصطلحين إلى ضرورة إبراز قضية مهمة تنتج عن المؤسسة العسكرية بأنها عندما تصبح متبناة من قبل الأفراد والمؤسسة السياسية فإنها لا تؤثر فقط على الأفراد ذات الصلة المباشرة بالنزاعات المسلحة والحرب، وإنما تؤثر على الأفراد المحيطين مثل العمال الذين يعملون بالمؤسسات العسكرية من حيث التغيير في أنماط الحياة إضافة إلى دخول العسكرة في مجال الصناعة وتصميم الملابس والألعاب وشركات الطعام والدعايات الإعلامية، وبذا فإنها تؤثر على موازنة الدولة وكيفية توزيعها على القطاعات المختلفة. ويناقش ستيفن ستابليس (Steven Staples) أن "العولمة والعسكرة هما وجهان لعملة واحدة. أحد الوجهين للعملة هي العولمة التي تدعم شروط وظروف الاضطرابات والصراع، والتي تقود في نهاية المطاف إلى الحرب"¹³ (In Kirk Ray. Women's live.p. 498).

تعرض الكاتبة سنثيا (Cynthia) طرحا مهما حول مدى تأثير العولمة في عملية تدويت مفهوم العسكرة وثقافته بين الشعوب. عند الاضطلاع على عدد من الشعوب التي تعاني من نزاعات مسلحة أو تدخل قوات أجنبية أو احتلال، فإن العديد من المصانع والعادات والتقاليد التي تبدأ تنتقل إلى السكان الأصليين بواسطة القوات والأفراد العسكريين المتواجدين بالمنطقة. وتعتبر سنثيا من أوائل المفكرات اللواتي تناولن قضية العولمة بشموليتها من حيث التركيز على ثلاث قضايا أساسية في طرحها وهي الفكرة وراء تطور نظام العولمة، والأداة التي تطبق وتحافظ على انتشار العولمة، إضافة إلى القضية الثالثة وهي السلطة الأبوية التي تعمل على زيادة ترسيخ تقسيم الأدوار النمطية التقليدية بناء على النوع الاجتماعي. وقد جاءت العديد من الكاتبات النسويات اللواتي اعتمدن على طرح سنثيا في كيفية تحليل حقوق النساء في ظل المؤسسة والثقافة العسكرية الأبوية مثل الكاتبتين: راي وكيرك (Kirk & Rey)، في كتاب حياة النساء حيث اعتمدت الكاتبتان على إطار سنثيا التحليلي للأبعاد الثلاثة التي ذكرتها. فإنهما تؤكدان كغيرهم على وضوح العلاقة بين العولمة والعسكرة، وتضيفان أن العسكرة تعمل على تشكيل مفاهيمنا حول "الانتماء، الشجاعة، الشرف، الواجب، والمواطنة"^{١٢}. وبذا تصبح العسكرة جزءا من الثقافة التي تظهر ليس فقط على صعيد الجيش وإنما تأخذ منحى نمطيا من الحياة الاجتماعية. فالعولمة والعسكرة إذا ظاهرتان متلازمتان تؤديان إلى استغلال وتدمير الحقوق الفردية التي يُنادى بها عالميا مثل: حقوق الطفل وحقوق المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان.

وهذا يعتبر صحيحا، من خلال قراءة الواقع المحلي الفلسطيني والعربي، نجد أن الامتيازات التي تعطى للمؤسسة العسكرية تعتبر من أولويات الخطط التنموية في العالم، خاصة عند الاضطلاع على موازنات الدول فإنها تتجه إلى الأمن كما الأمر في فلسطين، فإن معظم الدول المانحة تخصص الموازنة الأكبر من التمويل المالي إلى الأمن. ومن هنا فإن تدخل المصالح العالمية في السياسات المحلية تؤثر على توزيع الموارد ومن يستفيد من هذه الموارد.

وتعتبر الحالة الفلسطينية مثلا واضحا على أطروحات سنثيا وتشاملبرز وغيرهن في عملية تدويت الثقافة العسكرية من خلال وسائل التكنولوجيا المختلفة، وفي ظل اكتساح ومناغسة السوق الإسرائيلي للسوق الفلسطيني. بل أصبحت الأراضي الفلسطينية المحتلة حقلا لتجارب سياسة العولمة والعسكرة التي تعمل حكومة إسرائيل على تعزيزها. وهذا كان له الأثر الكبير، بشكل مباشر أو غير مباشر، على أوضاع النساء الفلسطينيات.

إن قضيتي العولمة والعسكرة لا يمكن فصلهما عن مفهوم الدولة والهوية لما لذلك من ارتباط وضحت الدراسات السابقة، التي بينت دور الدولة كوسيط في سياسة الاحتكار الاقتصادي، وكيفية لجوء الدول والجماعات المسيطرة إلى العسكرة كألية لتحقيق الهيمنة الاقتصادية. وكما أشار البعض في الدراسات السابقة فقد كان للعولمة أثر ليس فقط على الصعيد الاقتصادي فقط بل وعلى النسيج الاجتماعي، وهذا ما أكدت عليه العديد من النسويات لما للعولمة من أثر سلبي في الأغلب على حقوق النساء في دول العالم الثالث خاصة.

الدولة، الدين، الهوية والثقافة وتأثيرها على النساء:

كان لظهور الرأسمالية ومن ثم العولمة، تبعات ذات أبعاد سياسية اجتماعية على المستوى العالمي، فالدولة كما أشار العديد من الكتاب أمثال روبرتسون وسنثيا ويوفال، جوزيف، أصبحت أداة في عملية احتكار السوق والرأسمال، من جهة أخرى، برزت العديد من الهويات داخل إطار الدولة الواحدة نتيجة لسيطرة السياسة العالمية واتساع شبكة المعلومات والتكنولوجيا والاحتكار الاقتصادي وفتح السوق العالمي من خلال نقل العديد من المصانع العالمية من الدول "المتقدمة" إلى دول العالم الثالث نتيجة لقلّة تكلفة الإنتاج وزيادة الربح. يوضح سمير أمين ذلك في كتابه الرأسمالية في عصر العولمة أن التأكيد على الإقليمية، واللغويات، والثقافة، والانتماء الإثني، والإخلاص

لجماعة دينية محددة والارتباط بجماعة محلية معينة، تعتبر بعض أشكال ردة الفعل حول تأثير العولمة على المجتمعات" (Amin.p.55).

إن العناصر التي تحدث عنها أمين أعلاه، تعتبر أساسية في عملية تشكيل الهوية الذاتية الفردية، ضمن المؤسسات المختلفة. وهي عناصر لا يمكن تجاهلها عند تحليل العلاقات الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي، ذلك أنها تلعب دورا مهما في كيفية تشكيل النساء لهويتهن الذاتية ضمن المؤسسات المختلفة سواء الأسرة أو الدولة والمؤسسات المجتمعية.

تبين الكاتبة سنثيا (Cynthia) وصفا مهما للهوية الذاتية، بحيث تصبح في ظل العولمة وسياسة الاحتكار هوية الفرد عبارة عن سلعة. وتشير إلى ظهور العديد من المصطلحات التي يعرف الفرد نفسه بناء عليها دون الإدراك لهذه الهوية، وبذا تصبح صفة تبلورت وعلى الفرد أن يجد نفسه ضمن هذه المنظومة مثل الإثنية أو الجنسية أو الدين. وتستعرض الكاتبة أن كيفية تشكيل الهوية يعتمد على المحتوى العام الذي يحدد انتماء الشخص لهوية معينة أو ابتعاده عنها، من جهة أخرى. فالفئة المسيطرة على الحكم هم الذين يحددون ويشكلون الهوية الشخصية بناء على مصالح خاصة. وتعطي مثلا على ذلك الصرب، حيث تم التأكيد على رابطة الدم في تحديد من هو صربي في فترة الحرب.^{١٤}

أضافت سنثيا (Cynthia)، بعدا مهما اختلف عن أمين في تحليله للهوية، وهو أن الهوية لا تقتصر فقط على صعيد الدولة، وإنما ضمن مستوى العائلة والمجتمع والسوق والدولة والجماعة، والتي قد تكون على أساس الجنس أو اللون أو الدين... الخ. فالمواطنة كما تناولتها وتفق معها يوفال ليست متجانسة وموحدة في ذات الدولة، وهذا يتناقض مع الكتابات التقليدية للمواطنة، والتي تجعل المواطنة ضمن جماعة يختار الفرد أن يتواجد فيها من أجل الحصول على الأمن والحماية.

ومن القضايا المهمة التي طرحها سمير أمين في هذا الموضوع، قضية أهمية الهوية في الفترات التي تتعرض فيها المجتمعات إلى استعمار، ويشير في ذلك إلى الشرق الأوسط (الدول العربية خاصة)، على الرغم من وجود الأمة العربية والتي من صفاتها تكلم اللغة العربية والديانة واحدة إلا أنه عند السؤال عن هوية الشخص فإن الإجابة لا تكون عربي، وإنما حسب الانتماء لبلد ضمن حدود معينة تحددت نتيجة لمصالح الاستعمار الأجنبي، ومن ثم تعززت من خلال البرجوازية العربية الحاكمة والتي من مصلحتها تعزيز الحدود والفصل، فأصبحت الهوية هي مواطن مراكشي أو مواطن جزائري. وفي ذات السياق تشير جوزيف إلى أن مفهوم المواطنة في الشرق الأوسط يأخذ بعدا محليا ودوليا، خاصة أن الشرق الأوسط وجد بناء على فكر استعماري أوروبي، وفي هذا الإطار تم التشديد من قبل المواطنين المحليين على هوية محددة تجمع الأمة العربية مثل اللغة والدين لكي يتم الاعتراف بهم كقومية عربية موجودة كوسيلة لمحاربة الاستعمار، وتأكدت في مرحلة لاحقة ما بعد الاستعمار. أما مفهوم المواطنة في أوروبا فقد ظهر بالاقتران مع هدف الطبقة البرجوازية كوسيلة لنزع السيطرة والفاعلية من الدولة. (جوزيف، ص.٩).

العديد من النسويات انتقدن كيفية تناول الدولة والمواطنة من منظور اقتصادي سياسي دون الحديث بشمولية التحليل على الأثر الاجتماعي الاقتصادي السياسي، الذي انعكس على الأدوار الاجتماعية في كل مجتمع. وقد انطلقت البعض من نقدهن لكتابات دركهايم وروسو وهوبس لربطهم المواطنة الكاملة بالمشاركة العسكرية، والتي تقتصر على الذكور، وهذا يعطيهم الامتيازات المقدمة من الدولة لقيامهم بالدور الحامي لحدود الدولة من جهة أخرى الحامي لأسرته. وربط المواطنة السلبية بعدم المشاركة السياسية وهي خاصة بالنساء نتيجة لدورهن الإنجابي وعدم قدرتهن على القيام بالواجب الوطني ولذا فإن الامتيازات المعطاة لهن من الدولة أقل من الذكور.

"إن أمن الدولة يصبح قيمة مركزية يتم إدراكها وتعلمها من قبل معظم المواطنين خاصة في أوقات الحروب." (Tickner.p30). ولذا يصبح المواطن درجة أولى إذا كان محاربا (ibid. p41) ومن أجل الحفاظ على أمن الدولة، تلجأ الدولة إلى استخدام الثقافة كونها الوعاء الذي يعمل على تحديد المفاهيم وتسيير الحياة العامة لكل جماعة ومجتمع.

وانتقدت يوفال (Yuval) التعريف التقليدي للمواطنة أيضا¹⁰، حيث يظهر أن الجميع متساوون بالحقوق والواجبات، وهذا يقود إلى أن الدولة عبارة عن مجتمع واحد متجانس. وتوضح الكاتبة أهمية تناول مفهوم المواطنة في إطار اجتماعي سياسي، لكي يسمح لإظهار جماعات مختلفة داخل الدولة. وتخلص الكاتبة إلى نتيجة أن المفهوم التقليدي للمواطنة يعمل على تهميش الفئات المضطهدة داخل الدولة وخاصة النساء ضمن هذه الجماعات المختلفة. لذا فإن ربط هذه القضية بالثقافة المحلية والنوع الاجتماعي ودور الدين والانتماء الطبقي والإثني، ستؤدي إلى إبراز مكانة النساء ضمن الجماعة التي تنتمي لها وللمجتمع على المستوى المحلي في ظل المنظومة العالمية.

إن عنصر الثقافة من العناصر الأساسية في الفكر النسوي الذي ساهم في تكريس تهميش النساء واعتبارهن ذوات مواطنة منقوصة. يوفال (Yuval) مثلا ناقشت دور الثقافة في حياة النساء، وقد أشارت إلى أن الأدوار الجندرية هي في صميم البناء الثقافي للهويات الاجتماعية والجماعات (Yuval. 39). ولذا فإن الخطاب الثقافي والنوع الاجتماعي والجنسوية تلعب دورا حيويا في تحديد وإعادة إنتاج الأمة، القومية. بناء عليها فإن الدور الإنجابي للنساء ومن خلال التنشئة على القيم والعادات المتبعة ضمن جماعتها تلجأ إلى تعزيز هوية هذه الجماعة ضمن سياسة الدولة الأبوية. وتشير الكاتبة إلى حاجة النساء كغيرهن من الأفراد للانتماء إلى مجموعة معينة لتوفير الحماية، ويصبح الوضع أكثر خصوصية للنساء نتيجة للرؤية السلبية المجتمعية لدورهن ضمن الجماعة. لذا تلجأ النساء إلى الحفاظ على هذا الإطار الحامي لهن من خلال تعزيز الثقافة المقبولة ضمن الجماعة حفاظا على قبولها كفرز ضمن الجماعة.

إن طرح يوفال (Yuval) حول أهمية الانتماء للجماعة لتوفير الحماية، هو تفسير وتحليل عميق لنقد تعريف المواطنة التقليدية كما ذكرت سابقا، واعتبارها مشروطة بالمشاركة العسكرية المباشرة لتوفير الحماية للدولة والفرد. لقد ساهمت الكتابات النسوية في موضوع القومية على تحليل مفهوم الحماية للنساء في ظل ثقافة أبوية. إن اعتماد إطار يوفال التحليلي لقضية المواطنة يعطي مساحة للعقل للتفكير في المفهوم من أكثر من زاوية، ذلك أن الهوية الذاتية تتحدد بأكثر من زاوية أيضا، والفرد هو الوحيد القادر على تحديد هذه الزاوية التي يجد من خلالها القوة والتميز ضمن الإطار الذي يضع نفسه بها.

وتشير فالنتين مقدم (Valentine Moghadam) إلى كيفية استخدام النساء من قبل الدولة كوسيلة في عملية مشروع بناء الدولة. فعند الحديث عن الدولة الحديثة يتم استخدام حقوق النساء وطريقة لباس المرأة كوسيلة لإظهار السياسة الدولية بأنها دول حديثة، فتصبح النساء مرآة تعكس صورة الدولة مثال على ذلك تركيا في فترة أتاتورك بإعلانه العلمانية ومنع لبس الحجاب. وتناولت ليلي أحمد في كتابها حول المرأة والنوع الاجتماعي في الإسلام، موضوع كيفية استخدام حقوق المرأة من قبل حكومة مصر بناء على المصالح الخاصة، وفي ظل سياسة الاستعمار البريطاني. فمثلا تشير إلى كيفية لجوء الاستعمار إلى التركيز على التأثير على القضايا التي تصب في مصلحة تحقيق المصالح الاقتصادية وذلك من خلال اللجوء إلى تغيير القضاء المصري بإدخال التعديلات على القوانين الخاصة بالعقوبات، وإنشاء المحاكم المدنية لتنظيم الأمور الاقتصادية الخاصة بهم مع الطبقة البرجوازية المصرية. بالمقابل لم يتم التعرض إلى حقوق النساء في المجتمع، بل أبقّت على المحاكم

الشرعية وربط الأحوال الشخصية بهذه المحاكم من أجل الحفاظ على العلاقات مع الأئمة. وتتناول ليلي في ذات الكتاب دور قاسم أمين في كتابه حول تحرير المرأة، حيث تشير إلى أن مطالبته بتعليم المرأة وتوفير فرص العمل لها لم يعط أي أثر سلبي على المجتمع بل تم تقبله في فترات لاحقة. بالمقابل فإن طرحه حول الحجاب وأثره على الحد من حركة النساء، أثار جلبة ومعارضة قوية من المجتمع المحلي الأبوي، لأن القضية تتعلق بتغيير مفاهيم ثقافية سائدة وراسخة في المجتمع المصري من الصعب تغييرها.

بالاضطلاع على الكتابات النسوية حول تشكيل الهوية وخاصة الهوية الوطنية، يتبين أن الدين أصبح أحد الأسس الثقافية التي تعمل على تعزيز تقسيم الأدوار بين الجنسين، ويتم تعزيزه والتحكم به بناء على حاجة الدولة أو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد لتعزيز سلطتهم، ويزداد تأثيره في فترة النزاعات والحروب. حيث ترى ليلي أحمد كيفية الربط بين الرمز الديني والسياسة العامة، وذلك من خلال رؤيتها للحجاب في الشرق الأوسط، حيث تقول أن الحجاب أصبح مرتبطاً بالمقاومة للاستعمار الغربي، فهو وجد نتيجة لسياسة الغرب اتجاه الشرق الأوسط. وتتفق سعاد جوزيف مع الطرح السابق بحيث توضح أن الانتماء الديني في الشرق الأوسط يحدد هوية الفرد وانتماءه للدولة وهذا أدى إلى اعتبار الدين جزءاً من الهوية وأصبح يسجل كبنء أساسي في الوثائق الشخصية للدلالة عن مواطنة الفرد. وبذا أصبح الدين جزءاً من العملية القانونية وترجم ليس فقط على صعيد القوانين بالدولة وإنما في التطبيق من خلال تعزيز وجود المحاكم الشرعية.

إن فهم الدين بهذا الوضوح يساعد على توسيع فهمنا لكيفية تأثير السياسات الدولية على وضع النساء، ليس فقط على صعيد هويتهم الذاتية، وإنما في ترجمته من قبل الأجهزة الرسمية على أكثر من مستوى.

من جهتها أكدت شيرين راي (Shirin M.Rai) على كيفية توجه الدولة إلى حقوق النساء لما يخدم مشروعها الوطني، فالعالم الثالث يتميز بالتبعية للغرب، وكما أشارت ليلي أحمد حول تدخل الاستعمار في عملية تطوير القوانين تؤكد شيرين راي أيضاً على ذلك. فالهدف بناء على رأي راي أن التحديث في العالم الثالث هو في صالح المستعمرين، ومن ثم في صالح الرجل المحلي. وتشير راي إلى أن لجوء السلطة المحلية في دول العالم الثالث لتعليم الإناث والعمل من خلال سن قوانين تضمن هذه المشاركة هي لصالح مشروع بناء الدولة فقط، وذلك من خلال التحكم بقانون الأحوال الشخصية الذي ينظم الأدوار الاجتماعية بين الجنسين، ويحدد تقسيم العمل بينهما من خلال الواجبات والحقوق للطرفين، كما حصل في مصر والعراق بفترة أواسط الخمسينات والستينات أي ما بعد الاستقلال. فالنساء أصبحن أيدي عاملة تحتاجها الدولة في فترة معينة للعمل على النهوض بالواقع الاقتصادي للدولة من خلال توفر أيدي شبه مهرة وقوة عاملة، وذلك من خلال القضاء على الأسرة الممتدة في العراق، ونقل الانتماء للفرد إلى الحزب السياسي. وفي كتاب لين ويلشمان حول قانون الأحوال الشخصية في فلسطين حول تطور التشريعات فيها، تبين أن الانتداب البريطاني لم يغير في الأحوال الشخصية، وعمل على إبقاء المحاكم الشرعية من أجل الحفاظ على العلاقات السياسية مع رجال الدين الذين لديهم النفوذ في المجتمع. كذلك في فترة الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، تشير الكاتبة إلى تشدد رجال الدين في المحافظة على المحاكم الشرعية للحفاظ على السلطة السياسية للمجتمع الفلسطيني.¹¹

إن التحكم بالمحاكم الشرعية والسيطرة عليها يعتبر في صميم بناء العلاقات الاجتماعية في المجتمعات العربية، والتي تقوم على أساس أن العائلة هي أساس المجتمع، وهذا ما أشارت إليه العديد من النسويات أمثال جوزيف وحاتم ويلي أحمد ومقدام.

إن العلاقات والأدوار الاجتماعية تعتبر المحرك في عملية صياغة السياسات الدولية والمحلية، ولذا من المهم تناول موضوعة النساء في إطار شبكة العلاقات الاجتماعية وخاصة الأسرة والجماعة التي تنتمي إليها من

أجل فهم دورها كمواطنة ضمن جماعة ما. إن ما تمثله العائلة من أهمية في المجتمع الفلسطيني من حيث تشكيل الهوية الذاتية ضمن العائلة، فإن ولاء الفرد يعتمد على مدى الحفاظ على تقاليد عائلته، وهذا يعزز من عملية بقائه ضمن إطار العائلة، الذي بدوره يوفر الحماية والدعم للفرد. هنا تصبح العلاقة بين الفرد وعائلته مثل العلاقة بين الفرد والدولة، والتي تقوم على أساس المسؤوليات والالتزامات بين الطرفين. وبما أن تعريف المواطنة التقليدي يعتمد على مدى التزام الفرد في نظم وهياكل الإطار سواء الأسرة أو الدولة أو السوق، فإن ما ترتب على هذا الالتزام هو الامتيازات التي يتلقاها من هذه الأطر وخاصة الحماية والدعم. وهذه القضية تعتبر محورية في حياة النساء في ظل مواطنة منقوصة في المجتمع الفلسطيني، أضف إلى ذلك الامتيازات محصورة للذكور في الأطر (الأسرة، الدولة، السوق)، ولذا يصبح التزام المرأة تجاه عائلتها، من القضايا المهمة لحصولها على الحماية في ظل عدم توفر بدائل أخرى.

أدوار النساء الاجتماعية ضمن العائلة :

أغلب الدراسات الاقتصادية التي تناولت قضية العائلة تطرقت لها من منظور الإيديولوجية الأبوية، التي تعتمد على اعتبار العائلة ممثلة بالأب رب الأسرة، نتيجة لدوره في توفير الموارد المادية للأسرة. وبذا فإن العديد من الإحصائيات في الحياة اليومية للأفراد، اعتمدت على أن الرجل هو المصدر الرئيس للمعلومة، وهذا عزز من تهميش صوت النساء في العملية التنموية على الصعيد المحلي، الذي ينعكس أيضا على المستوى الدولي معتمدا في بلورته للقوانين الدولية والسياسات الدولية على الجانب المحلي

(انظر Steans.1998 و Tickner.1992)

بدأت الكتابات التي تعطي حيزا وأهمية للعائلة تبرز على المستوى العالمي من خلال بروز التوجهات الفكرية النسوية المختلفة، التي استندت للنظريات الكلاسيكية المختلفة، في تناولها موضوع التغيير الاقتصادي السياسي وأثره على التغيير الاجتماعي. إن أهمية التوجهات النسوية تكمن في تركيزها على الأدوار الاجتماعية، وتحليل مبدأ تقسيم العمل الذي تناولته النظريات الكلاسيكية من منطلق تقسيم أبوي هرمي داخل المهنة ذاتها، كوسيلة لتبرير أهمية التخصص والكفاءة في العمل (الحديث عن الحيز العام)، في عملية تراكم رأس المال (فيبر. 1930).

تُبين كبير (Kabeer) في تحليلها لتقسيم الأدوار داخل العائلة، بأن الثقافة الأبوية المسيطرة، أدت إلى "تميط الرجال والنساء اجتماعيا بما يناسب أدوارهم المختلفة في العائلة. تخصص الرجال في الأدوار الأدائية واكتسبوا خصائص ارتبطت بهم: عقلانية، وموضوعية، وبتنافسية، وعدوانية. أما النساء فقد عهد إليهن بدور وجداني يتعلق ببنية البيئة في الإطار الخاص لحياة العائلة. إن هذا التقسيم إلى أدوار متكاملة غير متداخلة كان أمرا ضروريا من أجل الأداء السلس لكل من العائلة والمجتمع، فقد ألغى هذا التقسيم التنافس بين الزوج والزوجة، وضمن حدوث التطبيع الاجتماعي السليم للأطفال، وأتاح للعائلة العمل بانسجام في علاقتها مع سائر العالم" (Kabeer. 1995) ونتيجة لهذا التحليل البسيط التقليدي من قبل السياسات الاقتصادية للدولة، تظهر الأسرة بشكل متجانس، وبذا توضح كبير السبب الرئيس في عملية استثناء النساء في الحيز العام. حيث تبين أن العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الناتجة عن عملية تقسيم العمل النمطي بين الجنسين تنتقل من الخاص إلى العام، ومنها للمؤسسات المجتمعية والسوق والدولة. اعتقد أن هذا التحليل لكبير (Kabeer) مهم في عملية توضيح العلاقات المتداخلة بين الخاص والعام وكيفية ترسيخ الأدوار النمطية عبر المستويات المختلفة.

وفي هذا المجال، أشارت بينا اغاروال في كتابها (Bargaining and Gender Relation. 1997)، إلى وجود عوامل مادية وعوامل أيديولوجية متعددة ومتداخلة تتحكم بعلاقات النوع الاجتماعي، وليس فقط

تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي . وهي في هذا المجال تؤكد على أهمية الأفكار والأعراف والقيم والعادات والتي تتعلق بالنظرة إلى أفراد الأسرة وقدراتهم ورغباتهم واحتياجاتهم، وما يرتبط بالأمر من توجهات وسلوكيات الرجل والمرأة. وربطت أغاروال بين الأفكار والأعراف بالطبقة الاجتماعية والعرق، وهذا الربط ساهم في فهم أمور مختلفة حول أسباب اختلال علاقات النوع الاجتماعي وانعكاسه على تعزيز أشكال انعدام المساواة النوعية في ظل الصراع على المصادر والوصول إليها. وهي هنا تنتقد الأبحاث التي تقر بنموذج الأسرة الموحدة (unitary household) ذات رب الأسرة الافتراضي الإيثاري، والذي يفترض أنه يمثل مصالح العائلة ويسعى لزيادة فعاليتها، ويتم هنا إهمال النموذج غير المتعاون في كثير من الأسر، تلك النماذج التي تخضع القرارات فيها للمساومة، الحوار، المناورة، التصارع للوصول إلى مصادر القوة والنفوذ والتملك، وعادة ما يكسب طرف على حساب الآخر، وهذا يعتمد على ما أسمته عوامل القوة والمساومة (fall back position) من ملكية وثروة أو دخل أو وضع اجتماعي أو قانوني... الخ. وهي تؤكد على نوعية التحكم والتصرف وليس فقط التملك. وتؤكد أن عدم المساواة النوعية ليس لها جذور بيولوجية إنما اجتماعية. وفي نفس السياق تناولت الباحثة كارولين موزر العلاقات داخل الزواج، حيث قالت: إن الزواج فيه علاقات متبادلة وليس متساوية، وهنالك عدم مساواة في صنع القرارات وتوزيع الدخل والمصادر، ورصدت وجود المصلحة الذاتية في الكثير من الأسر (Moser.23)، حيث أن رفاهية رب الأسرة لا تعني رفاهية بقية الأفراد. ورصدت أوضاعا فيها النساء آخر من يأكل، ورصدت تمييزا تجاه الإناث والأطفال وحصول النساء على ملابس أقل (Moser.24). كما أشارت إلى فروق في الإنفاق بين الرجل والمرأة. فهو ينفق على السكن والتعليم وهي تنفق على الأكل والاحتياجات الأساسية اليومية، وغالبا ما يحط الذكور من قيمة عمل ومساهمة النساء، ودخل المرأة لا يترجم إلى نفس نوعية السلطة التي للرجل. وهي تستخلص أن الأمر لا يعود إلى الدخل بل يعود إلى التقدير، إنه اعتراف سياسي بقضايا النوع الاجتماعي، إنه النزاع لرفع عملية تقدير النساء ومركزهن وقوتهن الشخصية. وهي تؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه جماعات التضامن مع النساء لمواصلة العمل من أجل إنهاء عدم المساواة.

كما ذكرت سابقا، إن عملية مساهمة النساء في صنع القرار تعتبر من المؤشرات المهمة على مدى حصول النساء على حقوقهن الكاملة من خلال الاعتراف بمواطنتهن. وهذا الطرح اعتمده هنا في إطار المراجعات الأدبية والتحليلية لما له من أهمية في بلورة صورة متكاملة عن بلورة الهوية الذاتية للنساء الفلسطينيات. خاصة أن الدراسات المحلية التي تناولت قضية العائلة والنساء في فلسطين افترقت لهذا الجزئية من التحليل والتي تعتبر محكا في قضية العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها. وما يضاف إلى الطرح السابق في هذه الدراسة، أن عملية صنع القرار للنساء ليست فقط على مستوى الأسرة وفي ظل الثقافة الأبوية المسيطرة بالمستوى المحلي، وإنما الهدف هنا ربط العملية على المستويات الأربع التي سأتناولها لاحقا.

فالعائلة تعتبر فيصلا أساسيا في المجتمع العربي وحياة الفرد، وقد بدأت العائلة العربية كوحدة اجتماعية - اقتصادية ثم تعرضت للتغييرات مع توسع نطاق الخدمات وسيطرت الدولة على مختلف نواحي الحياة، وهناك سير تجاه الفردية والحرية الفردية وحق الاختيار^{١٧}. العائلة العربية تقليديا هي عائلة يمثل الأب فيها راس الهرم، وفيها تقسيم للعمل على أساس الجنس والعمر وهي تتميز بدونية النساء والصغار. الأب يلعب دور المنتج في الإطار العام والنساء في العالم الخاص تقوم بالمهام المنزلية من إنجاب وطهي وتثنية للأطفال، وكما حُرِّم العام على النساء حرم الخاص على الرجال "الأب" السيد المطاع المتجبر، والذي يمارس سلطته على أفراد عائلته وعلى زوجته "المخلوق الوحيد الذي يذعن لإرادته" (بركات. ص. ١٨٩). ويقول بركات: حاليا هناك خطابان يصفان واقع المرأة خطاب تقليدي، وخطاب تحرري. الخطاب التحرري الحالي يتمثل بما يلي: (إن

المرأة ضعيفة ليس بسبب تركيبها الجسمي وطبيعتها، وليس بسبب إرادة غيبية تخرج عن الإرادة الإنسانية، بل بسبب تجريدها من حقوق الملكية ومسؤولية السعي والمشاركة في الإنتاج، وإن وضعها مرتبط بالنظام السائد الذي يفرز علاقات الاستغلال والسيطرة في مختلف أوجهها في المجتمع ومؤسساته بما فيها العائلة والمدرسة والدولة والدين والعمل (بركات، ص. ١٨٩). حيث يشير بركات إلى توحيد الهوية لدى الأسرة ولدى أفرادها كافة، فهم يشتركون معا بإنجازاتها وإخفاقاتها، فالفرد في العائلة عضو وليس فردا. أما الأدوار فهي ادوار بالدم والقرباة والمصاهرة. أب، أم، أخ، عم، خال..... الخ الاعتمادية المتبادلة، نكران الذات.

ويعتبر حلیم بركات وهشام شرابي، من المنظرين الذين تناولوا بعمق تحليل العائلة العربية في ظل الأنظمة المختلفة من العائلة إلى العشيرة والمؤسسة التعليمية وصولاً إلى السلطة. بحيث حاول كل منهما تحليل قيمة الفرد العربي في ظل هذا التداخلات في الأنظمة والتي من خلالها يحدد الفرد هويته الذاتية^{١٨}. بحيث يصل الكاتبان إلى نتيجة أن الهوية الفردية مهمشة وتغيب في ظل سيادة الهوية الجماعية في المجتمعات العربية. وتكون العائلة إحدى الهويات الأساسية التي ينتمي لها الأفراد في سبيل الحصول على الحماية، ومن جانب آخر على المستوى الأوسع من العائلة هي العشيرة. وقد تناول الكاتبان تأثير النظام البطريركي على تهميش النساء في المجتمع العربي، وعملية تعزيز تقسيم الأدوار داخل العائلة بناء على النوع الاجتماعي، مما يفسر كيف ترى النساء ذاتها كتابع في العائلة، ولماذا تعتبر العائلة مهمة كونها أساس المجتمع العربي. فالأنظمة السياسية الحاكمة تقوم على أساس العائلة مثل الملكية في الأردن والمملكة السعودية. حتى في ظل الحكم الجمهوري فإن عملية انتقال الحكم تعتمد على الدعم العشائري العائلي مثلما حدث في سوريا.

الفصل الثاني

المنهجية :

هذه دراسة استكشافية، تستند على تسليط الضوء على احتياجات وتوجهات النساء في المجتمع الفلسطيني من خلال تجارب النساء أنفسهن وذلك بالإصغاء إليهن. أن هذه العملية ستساهم في الوصول إلى الهدف العام ألا وهو مساعدة المؤسسات المجتمعية عامة، والنسوية خاصة على وضع البرامج والسياسات الوطنية للنساء الفلسطينيات وذلك بالاستناد على احتياجاتهن الإستراتيجية والعملية الحقيقية.

تم اعتماد المنهج الكيفي هنا، لإعطاء المساحة الكافية للنساء للتعبير عن ذواتهن واحتياجاتهن، لكي تترجم وتصبح قابلة للاستفادة منها في بناء الخطط الإستراتيجية والبرامج في المؤسسات المختلفة (الأسرة، الدولة، المجتمع والسوق).

جاءت الدراسة في ثلاث مراحل متسلسلة وهي: مرحلة التخطيط، مرحلة عقد الدراسة ومرحلة الكتابة. تمثلت المرحلة الأولى وهي التخطيط ببدء النقاش العام حول تحديد موضوع الدراسة نفسها، وذلك من خلال تجارب الموظفات أنفسهن كونهن يشكلن هويات مختلفة تعبر عن إحدى صور المجتمع الفلسطيني، من جهة أخرى من خلال عملهن بالمركز في المجالات المختلفة سواء بالتدريب أو التوعية أو تقديم الخدمات الاجتماعية والقانونية للنساء. ونتيجة للنقاش تم تحديد أهداف الدراسة ومن ثم وضعت الأسئلة البحثية الثلاث وهي:

١. ما هي الاحتياجات والاهتمامات والمصالح العملية للنساء؟

٢. من وجهة نظر النساء أنفسهن، كيف يتم تلبية هذه الاحتياجات على أرض الواقع؟

٣. كيف تتوقع النساء بأنه من الممكن تلبية هذه الاحتياجات والاهتمامات والمصالح؟

وفي المرحلة الثانية من عقد الدراسة، تم تشكيل فريق البحث الذي قام بنقاش تفاصيل منهجية الدراسة ووضع الأسئلة. فقد تقرر عقد مجموعات نقاش^١ ومن ثم استنباط الأسئلة من هذه المجموعات للمرحلة الثانية من جمع البيانات وهي المقابلات الفردية المعمقة. ومن أجل إنجاح هذه المرحلة تم عقد تدريب للباحثات الميدانيات تطرق لعدة جوانب منها المعرفة النسوية والمنهج النسوي في عقد الدراسات النسوية. كما تطرق التدريب إلى الجانب التقني في عملية عقد وإدارة مجموعات النقاش وتدريب على عملية إجراء المقابلات المعمقة.

وفي المرحلة الثالثة من الدراسة وهي الكتابة، فقد تمثلت بثلاثة مستويات: وهي ترميز وتصنيف البيانات وتحليلها. وقبل البدء في هذه المرحلة تم عقد لقاءات متعددة لفريق البحث لنقاش آلية الترميز والتصنيف.

أدوات البحث:

مجموعات النقاش:

عقدت ١٤ مجموعة نقاش في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (٨ مجموعات في الضفة الغربية و٦ مجموعات في قطاع غزة).

بدأ العمل في الضفة الغربية في منتصف شهر أيار ٢٠٠٦، وانتهت جميع المجموعات في نهاية الشهر ذاته، أما في قطاع غزة فقد بدأ العمل في منتصف شهر حزيران ٢٠٠٦ وانتهى العمل بنهاية حزيران ٢٠٠٦. وقد

١. لغرض هذه الدراسة سأستخدم مصطلح مجموعات نقاش بدلاً من مجموعات بؤرية. والسبب في ذلك أن مجموعة بؤرية تدل على ميكانيكية العلاقة ولا تضيفي البعد النسوي للعلاقة ما بين الباحثة والمشاركات بخلاف مصطلح مجموعة نقاش الذي يظهر هذا التفاعل بين الطرفين مما ينسجم مع نقاشنا في المنهجية.

اتبعت جميع المجموعات ذات التوزيع الجغرافي وطبيعة العينة والعدد، حيث أخذ بعين الاعتبار توزيع العينة على القرى والمدن والمخيمات. وقد كان عدد الحاضرات في كل مجموعة يتراوح ما بين ١٢ إلى ١٨ امرأة، وفي بعض المجموعات خاصة في قطاع غزة تجاوز عدد المشاركات عن العدد المتفق عليه ليصل إلى ٢٥ مشاركة.

كما تم الاتفاق مع الفريق الميداني على ضرورة وجود شخصين في كل مجموعة: ميسرة وموثقة لضمان نجاح المجموعة وتوثيقها بمصداقية عالية، ولذا تم الاستعانة أيضاً في كل جلسة بمسجل لتسجيل اللقاء والذي تم استخدامه بموافقة المجموعة على ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن التسجيل لم يعق من حيوية التفاعل والنقاش في المجموعة.

المقابلات الفردية المعمقة:

اعتمد فريق البحث إجراء المقابلات المعمقة الفردية كأداة مهمة لجمع البيانات، وذلك لفعاليتها في خلق المساحة الكافية لكل من المشاركة والباحثة في مد جسور الثقة والتبادل المعرفي فيما بينهم، وإعطاء المجال للنساء للتعبير عن ذاتهن وعلاقاتهن مع المحيط بحرية.

تم تطوير أسئلة المقابلات الفردية، من نتائج اللقاءات لمجموعات النقاش، وقد وجد ثلاث نماذج من الأسئلة بناءً على الحالة الاجتماعية للنساء (نموذج للنساء العزباوات، نموذج للنساء المتزوجات، ونموذج للأرامل والمطلقات).

كان من المتوقع عقد ١٦٥ مقابلة معمقة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن نتيجة للأسباب السياسية من فلتان أمني ومداهمة للاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، أدى ذلك إلى عدم إمكانية تدريب الكادر في القطاع على عقد المقابلات الفردية، وتم التأجيل إلى أن توصل المركز فيما بعد إلى ضرورة إلغاء المقابلات في قطاع غزة لوجود تفاوت كبير في مرحلة عقد المقابلات في الضفة والتي تمت في شهر كانون ثاني ٢٠٠٦ وحتى شهر تشرين أول ٢٠٠٧. إضافة إلى عدم المصداقية في البيانات من القطاع نتيجة للظروف الصعبة التي يمر بها القطاع من زيادة الخلافات بين حركتي حماس وفتح والتي تصاعدت إلى اشتباكات عسكرية ستؤثر على رؤية النساء لاحتياجاتهن وتوقعاتهن لهذه الاحتياجات. عقدت ٩٩ مقابلة فردية في الضفة الغربية في جميع المناطق المذكورة.

اختيار عينة الدراسة:

تم اعتماد العينة القصدية أو الهدفية لهذه الدراسة. ويرجع ذلك إلى كون هذه الدراسة نوعية استكشافية وبدا من المهم حصر العينة في مجموعة محددة تلبى غرض الدراسة وتغطي جميع الجوانب التي نود معرفتها. وفي هذا النوع من العينات يعتمد حجم العينة على الغرض من الدراسة. وقد بلغ عدد النساء في مجموعات النقاش (٢٠٧) وعدد النساء في المقابلات الفردية (٩٩)، مع الإشارة إلى أن (٩٠) من المشاركات في المقابلات الفردية المعمقة هن من النساء اللواتي قد شاركن في مجموعات النقاش. حيث تم التوجه لهن في مجموعات النقاش بالسؤال حول رغبة كل مشاركة في عقد مقابلة فردية معمقة للمرحلة الثانية من البحث. وبناءً على ذلك تم تسجيل أسماء الراغبات في نهاية مجموعة النقاش والتوجه لهن في مرحلة عقد المقابلات الفردية المعمقة.

سمات العينة:

توزعت العينة في وسط وشمال وجنوب الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تم التركيز على أهمية تمثيل العينة لقطاع واسع شملت قرية، مدينة ومخيم. وقد تم اختيار العينة من قطاعات مختلفة، ربة بيت، موظفة، عاملة، عاطلة عن العمل، طالبة جامعية.

تم تحديد الفئة العمرية فوق ١٨ وهو سن الطفولة المتفق عليه دوليا ومحليا، كما أن احد الأسباب التي قادتنا إلى هذه الدراسة مشاركة النساء في العملية الانتخابية، فإننا حصرنا الفئة العمرية أكثر من سن ١٨ عاما وهو مرتبط بالأهلية القانونية الذي يؤهل الشخص للتصويت . وشملت العينة نساء من حالات اجتماعية مختلفة (متزوجة، عزباء، أرملة، مطلقة).

الفصل الثالث

عرض البيانات:

أوضحت النساء تعدد السياقات والمستويات التي يتم فيها تحديد الاحتياجات والتوقعات والخيارات والنظرة إلى الذات وإلى الأدوار التي يقمن بها. ويبدو من المقابلات أن الاحتياجات مرتبطة بشكل وثيق بالأدوار التي تقوم بها النساء، والهوية، والنظرة إلى الذات، والتوقعات والخيارات، وكل هذه الأمور تتشكل وتمارس في سياقات مجتمعية مختلفة تبدأ من الخاص في سياق الذات، ثم في سياق الأسرة والعلاقات الأسرية ثم في سياق الجيران والحارة التي تسكن فيها وعلاقتها مع أفراد هذا المجتمع المحلي المباشر ومن ثم في سياق المجتمع الأكبر ومؤسساته وأخيراً في سياق السلطة والأحزاب السياسية والاستعمار الإسرائيلي.

احتياجات النساء في سياق الحيز الخاص (الأسرة النووية والممتدة)

١. احتياجات النساء على المستوى الذاتي:

عبرت النساء المشاركات عن ذاتهن ضمن ثلاثة مستويات: المستوى الأول، ارتبطت بوعيهن للذات على المستوى الشخصي. والمستوى الثاني تناولن فيه مفهوم الذات عبر علاقتهن مع المحيط سواء الزوج أو الأولاد أو أسرهن (العائلة الأم) وأسرة الزوج، والمستوى الثالث، رؤيتهن لذاتهن من خلال العلاقة مع المحيط العام مثل الجيران والأصدقاء والثقافة الأبوية والمؤسسات والسلطة الفلسطينية والاحتلال. المستويات الثلاثة متداخلة ولا يمكن الفصل فيما بينها، فعندما تصف النساء ذاتهن بأنهن يتمتعن بشخصية قوية فإنهن يعبرن عن ذلك ضمن موقف اجتماعي معين ساهم في إبراز هذه الصفة. ومن خلال تعبيرهن عن ذاتهن فإنهن أوضحت احتياجاتهن وتوقعتهن من المستويات المختلفة، والذي أكد عن الاحتياج الأساسي لهن هو دعم هويتهن الذاتية والاعتراف بأهمية دورهن الإيجابي من قبل المحيط وتعزيز مكانتهن في المجتمع.

تبين من البيانات أن النساء تحدثن عن الذات بالتركيز على أهمية وجودهن كأفراد مرتبين بالمحيط. وفي هذا المحور اختلفت رؤية النساء لذاتهن بناء على الحالة الاجتماعية لهن، فالمتزوجات اعتمدن زاوية مختلفة للانطلاق منها عند التعريف عن ذاتهن وتختلف عن الزاوية التي انطلقت منها العزباوات والأرامل والمطلقات. فقد عبرت النساء المتزوجات عن ذاتهن، من خلال تقييمهن ووعيهن الذاتي لأهمية دورهن الإيجابي داخل الأسرة. على الرغم من عدم شعور النساء بالرضا لرؤية المجتمع لهن كنساء ذات مكانة أقل، إلا أنهن يجدن دورهن في الحفاظ على العائلة والعلاقات الأسرية من الأولويات في حياتهن، كما أن كونها أم لأولاد وناجحة بدورها التربوي اعتبرت إحدى سمات القيمة العالية ورضاهن الذاتي بالإنجاز المتميز. وهذا الدور يضفي سمة القوة والتعزيز لذاتهن وقدرتهن الحفاظ عليها.

"أنا متنازلة كثيرا، أتنازل عن أمور كثيرة، وذلك من أجل أولادي وداري. يعني بضحي كثير لأجل أولادي. في ذات الوقت أحب أن أكون قوية، حتى أجاهد لأجل أولادي"

"أنا برأيي مش مقصرة لا مع زوجي ولا مع عائلتي وبحترهم ويفرض عليهم احترامهم لأنه إذا أنا بعتيهم فهم يعطوني".

"أنا أقيم نفسي بأنني عمود البيت أكثر من زوجي، وأحلكليك أنا صنعت بيتي أنا صنعت جوزي، أنا صنعت ولادي، كلمة أنا حتى غير محببة، ولكن أقول لك، أنا بذلت جهد رهيب جداً في إنني استطعت أن ادخل أولادي الجامعات والمدارس".

من جهة أخرى أوضحت النساء المتزوجات، أن كونهن متزوجات فإن ذلك يعني مسؤولية، التضج و الوعي:

"كوني متزوجة يعني أنا مسؤولة، صرت أم وعندي أولاد، أسرتي هي الأمان"

"أحلى حياة هي الحياة الزوجية... علمتني أشياء كثيرة، علمتني أربي أولادي، علمتني أثق بنفسي، علمتني أخدم مجتمعي".

أحيانا، وعلى الرغم من تعريف ذاتهن كونهن متزوجات، إلا أن المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهن كونهن متزوجات يؤدي إلى إنكار الذات كما أوضحن:

"متزوجة تعني أنني مرتبطة ومسؤولة كبيرة على راسي، أحيانا العن الساعة التي أصبحت فيها أم... كنت زمان أستطيع أن أخرج في مشوار، الآن لا أستطيع، وأحيانا بتمنى أنام وما أقوم ولا أريد أن اعرف ماذا يحصل"

"لا يوجد شيء لنا، كل شيء لأولادنا، وليبوتنا،...."

أما المتزوجات اللواتي فقدن أزواجهن نتيجة لوفاة الزوج أو الطلاق فقد عبّرن عن الاستياء من المحيط نتيجة لحالة اجتماعية لا ذنب لهن فيها، ولذا عند الحديث عن ذاتهن فقد ركزن على القيمة السلبية التي تعززها ثقافة المجتمع كونهن دون مسؤل عنهن. ولذا، عبرت النساء الأرامل والمطلقات بشكل واضح عن إجحاف المجتمع لهن، لأن النساء دون وجود زوج تصبح غير مرثية. تصبح مقاومتهن وتحديهن متفاوتة مع غيرهن، إلا أنهن يناضلن في سبيل الدفاع عن ذواتهن ضمن أسرة الزوج والمحيط .

"كلمة مطلقة كثير نكدة... يا ريت لو إنني الآن بنت ولم أتزوج... أنا أشعر بالفيرة من كل البنات. أحسدهم مرات كثيرة، لأنني غير محسوبة لا مع البنات ولا مع المتزوجات"

"كلمة مطلقة تعني إنك متهمة.. مهما عملت.. أبقى متهمة. كما أن نظرات الناس لك تكون مختلفة، ليست مثلما كانت وأنت متزوجة. أما قيمتك في نظر المجتمع تقل لما تكوني مطلقة، أي كونك متزوجة حتى لو زوجك بعنك وقاسي، لكن يكون لك قيمة وكيان"

"طول عمري اكره كلمة أرملة، ولم أتصور أن احملها يوما. لأن الأرملة تعني لي أنها امرأة مسكينة وضعيفة لا يوجد لها زوج يحميها أو أي احد يدافع عنها... مكسورة"

"الحمد لله إنها شخصيتي قوية بعد وفاة زوجي، لأنه لو شخصيتي ضعيفة، كان من الممكن أن انقرضت في هذا المجتمع... كان انقرضت...."

"أنا اصبر من الصبر، انظلمت كثيرا وأكره الظلم، أنا الآن شخصية قوية كثير... لكن زمان لم يكن لي شخصية"

"ظلموني أهل زوجي سنتين، وأنا تمردت... الحمد لله أنني أخذت ها الخطوة، أنا تخطيت جبال... كان بإمكانني استسلم وأقول خذوا ولادكم، لكن الحمد لله أعطاني الصبر"

"توفى زوجي في عام ١٩٩٣ تقاجأت من حديث الناس عني، أصبحت أهاب كل شيء أعمله أهاب، أهاب، من خوف ما يظلموني، أو يحكوا علي"

كما عبرت النساء الأرامل أن قيامهن بدور الأب والأم في حالة غياب الأب يزيد من قيمتها بين أفراد أسرتها والمحيط من الجيران والأصدقاء والحي نتيجة لقدرتها على الحفاظ على استمرارية أسرتها.

"أنا متأكدة أن الدور الذي أقوم فيه، والله صعب، إذا لم أكن أستطيع تحمل المسؤولية، تكون النتيجة مشكلة"

كبيرة. ليس من السهل على أي امرأة أن تقوم فيه. أنا أعطيت حالي التقدير إنه أنا بقوم بدور رائع”

من جانب آخر فإن تجربتها كأرملة أو مطلقة يعزز من تمكين ذاتها، وتقويتها من خلال التعامل ليس فقط على الصعيد الخاص، وإنما العام أيضا، وهو ما يقوم به الرجل كما هو متعارف مجتمعا وأشارت إليه النساء في المقابلات:

”ومن التغيرات الإيجابية التي حصلت لي، إنني استطعت أن أتخلص من قضية الخجل التي كانت موجودة عندي . سيطرتي على البيت وسيطرتي على الأمور الداخلية والخارجية للبيت، جميعها أمور إيجابية عندي، وأنا قادرة أقود مسيرة الأولاد، وأقود بكل ما يتعلق بأمور البيت خارجي أو داخلي“.

فيما يتعلق بالنساء والفتيات غير المتزوجات فقد عبّرن عن الطموح بإكمال التعليم والوظيفة، وقد رأين أن التعليم يؤدي إلى رفع مكانة المرأة في المجتمع واحترام المحيط لها. ومن جانب، فقد ربطت النساء بين إكمالها للتعليم وانعكاسه على أسرتها من حيث توفير المساعدة لأسرتها، وهذا يعزز من رؤية النساء لأنفسهن ليس كأفراد في المجتمع وإنما ضمن ثقافة الجماعة.

”أنا فتاه موجودة في البيت دائما، عندي مشاريع أحاول أن أنجزها في الأيام القادمة. في الأول كنت بنت غير مبالية، أعب مع أهل الدار والصغار، لم أفكر يوما إنني ممكن أصبح مهمة في المجتمع. لم أكن مهتمة للتعليم. لكن الآن وجدت أن التعليم سوف يوصلني لهدفي، وهو أن أكون مهمة في المجتمع“

كما عبّرن عن شعورهن بالراحة من خلال تقديم المساعدة للغير، وذلك جزءا من التربية التي تتشأ عليها الفتاة في الثقافة المجتمعية السائدة، وهي رعاية المحيط والاهتمام بهم.

”أحب عمل الخير وأحب أن أساعد الناس. لا أستطيع أن أجد شخصا يحتاج لمساعدة ولا أساعده، وأنا متأكدة إنني أستطيع تقديم المساعدة“.

تبين من البيانات من جهة أخرى، التشابه بين النساء بغض النظر عن حالتها الاجتماعية في وصفها لصفاتها الشخصية، حيث اتجه الوصف إلى القوة، الصبر، التحمل، مكافحة، متسامحة، محبة، معطاءة، مناضلة. هذه مصطلحات تكررت عند الأغلب في جميع المقابلات والمجموعات. وعند الإطلاع على الحياة العامة لكل امرأة في المقابلات الفردية، فإن هذه المصطلحات يصبح لها معان قوية وعميقة، عند وضعها بالإطار العام الذي يعايشنه، ففي أغلب المقابلات، تحدثت النساء عن المعاناة التي يمررن بها على الصعيد الأسري والاقتصادي، وبالرغم من ذلك فإن القدرة على التكيف والتعامل مع الوضع ساهم في رفع قيمتها على الصعيد الشخصي وضمن أسرتها وأسرته زوجها.

تشابهت النساء في تعريفهن لذاتهن من خلال تركيزهن على قدرتهن على التحدي والمقاومة ضمن الثقافة الأبوية المسيطرة في العلاقات الأسرية، وعبّرن بوضوح عن وعيهن للمجتمع الأبوي المتسلط. وقد أوضحت العديد منهن بأن تعاملهن مع أسرتهم والمحيط وتجاربهن الخاصة بالحياة وما عاينته في مجتمع ذكوري، كان له الأثر في تقوية الذات.

”مجتمعنا مجتمع ذكوري... يجبون (الذكور في أسرة) أن يفرضوا رأيهم علينا، أنا هذا الشيء أرفضه طبعا ..أرفضه تماما“

”أنا أشعر أنني قوية، العائلة والناس يريدون أن تقدم ختم الطاعة لا أكثر ولا أقل، أي إذا قالوا لك دبي (أرمي) حالك في البئر لازم دبي حالك“.

”أنا بنت قوية وغير مستعدة أسكت على شيء خطأ، مهما كان... أنا مستعدة أن أتصدى لأبي وأمي، وأقول أنتم

خطأ. أنا أحب أضحك وأن أعيش حياتي وأتقبل بحرية".

"أنا بنت تحب التحدي كثير أي تحدي الدنيا"

وتنتقل النساء ما بين الحيز الخاص إلى الحيز العام المحلي في التعبير عن الذات، بحيث تشابهت جميع النساء المشاركات عن شعورهن بالقيمة العالية من خلال مساعدة الآخرين سواء مع أفراد أسرهن أو المحيط من الجيران والأصدقاء، وهذه الصفة وجدت عند جميع النساء اللواتي شاركن في المجموعات والمقابلات الفردية. "أنا اعتبر نفسي العامود الفقري لكل أسرتي...أنا اعتنى بأخوتي وزوجاتهم وأولادهم وأحفادهم... أشعر أنني عمتهم وأشعر أنهم أحفادي وأولادي".

"أعتبر نفسي مجاهدة، لأنني أقوم بدور كبير، بتحمل الأولاد ومشاكلهم والعمل في البيت وقهر الظروف... هذه الأعمال تعتبر مجاهدة".

"أنا مثل شجرة الزيتون والشمعة المضيئة" مشيرة في هذا الوصف إلى دورها في مساعدة المحيط ومعطاءة، ولذا فإنها مثل شجرة الزيتون، وشمعة مضيئة لأنها كما تشرح تضيء الطريق للجميع بمساعدتها ودعمها للآخرين

لاحظنا تركيز النساء المتزوجات على أهمية تعويض ما فقدنه في حياتهن كاستكمال التعليم من خلال أولادهن. وهنا ربطت المشاركات محور التعليم وتأثيره على رؤيتهن لذاتهن، إن انخفاض المستوى التعليمي لديها، وعدم قدرتها على مساعدة الأولاد في الدراسة، ساهم في تعزيز قيمة التعليم لديها، وبالتالي ضرورة تعويض هذا الاحتياج كما عبّر عن الأولاد. ومن هنا فإنها ترى أن نجاح الأولاد يضيء قيمة عالية لذاتها.

"أنا أريد أن تستكمل بناتي تعليمهن، أن يعوضن النقص الذي حصل عندي أنا بالنسبة لتعليمي، أنا كنت في الثاني ثانوي لما تركت المدرسة، أهلي كانوا فلاحين وأنا كنت الكبيرة وعمل البيت كله عليّ، لم أستطع أن انسق بين التوجيهي وبين مسئولية البيت، فاخترت طريق البيت، وبالنسبة لي، فإني أشعر بالندم لأنني لم أكمل تعليمي، وإن شاء الله سوف أكمل تعليم بناتي وأوصلهن للمرحلة التي لم أصل لها".

البعض من النساء عبّرن عن ذاتهن من خلال الوجود بشكل مباشر بالحيز العام، وذلك من خلال مهنتهن، أو كونهن مسئولات في جمعية بالمنطقة السكنية، وما لذلك من أثر على استقلاليتهن وشعورهن بالقوة.

"أنا أفتخر أنني من لجنة المرأة في المخيم، أنا مسئولة لجنة المرأة، ومسئولة اجتماعية ومالية في لجنة المرأة، أفتخر أيضا أنني أساعد العائلات الفقيرة من قبل دعم المؤسسات إليهم".

"أنا أول امرأة تم تعيينها في المجلس القروي، الوضع كان صعب بوجود امرأة في المجلس، أي أن أكون بين رجال، لكن الناس تقبلوا الوضع وأنا شخصيتي فرضت حالي وفتحت الباب لنساء أخريات".

وأشارت المشاركات أيضا إلى أثر العمل المأجور على شخصيتهن، وهي صفة مشتركة عند جميع النساء، والتي من خلالها تبين عنصر الحماية المادية التي تتوفر من خلال امتلاك المصادر المالية نتيجة لالتحاقها بالعمل المأجور، مما يضيء لشخصها الشعور بالقوة والقيمة.

"نحن مستقلات ماديا لأننا ننسج ونحصل على النقود"

وتشير إحدى المشاركات العزباوات حول امتلاكها أو رأيها لامتلاك المصادر المادية:

"الحاجات الأساسية الخاصة بي والتي أحصل عليها من عملي من وظيفتي هي سلطتي، لا أبوي ولا أخوي.. وأنا لست بحاجة إلى زوج ولا أحد يعينني غير وظيفتي"

"القوة الاقتصادية والقوة الاجتماعية والمركز الاجتماعي، هي مصدر قوتي في المجتمع. فما دام أنا حتى الآن طالبة في المدرسة، يعني أن قوتي الحقيقية لم تبنى بعد. وقيمتي ما زلت أبنيتها وأعمل على تثبيتها".

ويتسع مفهوم الذات للنساء من خلال رؤيته بالإطار العام الأوسع والمتمثل بهويتها الوطنية "أنا امرأة فلسطينية"، وأكدت البعض على الهوية الوطنية مع الوعي برفض التقسيمات الجزئية في المجتمع سواء من قرية أو مدينة أو مخيم:

"أنا امرأة فلسطينية مقدسية مع العلم أنني أكره اسم مقدسية فأنا أضع أسم فلسطينية بغض النظر عن المكان أو المنطقة خليلية، نابلسية، فلاحا أو مدينة".

وتتوسع النساء في تحليلها لهويتها كامرأة فلسطينية في كيفية تدبر، والتأقلم مع الوضع السياسي فتعبر عن ذلك: "أنا امرأة فلسطينية، والمرأة الفلسطينية جبارة، ونحن شعب جبار بكل معنى الكلمة، ونحن نتحمل المسؤولية، الحمد لله أي شيء نزرعه، وبطلع بالأرض نعمل على توفيره لأولادنا، نحن أقوى من الظروف"

وعبرت المشاركات في قطاع غزة خاصة عن رغبتهن بالشعور بالأمان والوحدة الوطنية:

"أحب أن ألقى أحصل على الأمن والأمان الذي لم نحصل عليه في الغربية... وننسى أغير فتح وحماس كلنا فلسطينيين"

كما عبرت النساء من خلال تجاربهن عن أهمية القيمة الذاتية مع وجود دولة وسيادة وأمان:

"أحلم أن نحصل على دولة فلسطينية، ونتمتع فيها مثل باقي الأمم، ونطلع بحريتنا ونفخر بدولتنا، والكل يحترمنا".

إحدى المشاركات قد ربطت مفهوم الذات من خلال الحلقات المتداخلة ما بين العام والخاص بالمجتمع، فقد تحدثت عن تجربتها ضمن أسرتها، ومن ثم وجودها في مدينة تحت الاحتلال وتأثير العولمة كامرأة:

"خسرت نفسي، الكل لاحق العولمة نحن لولا حقا العولمة تتغير، لن نحافظ على هويتنا، هناك سلوكيات ليست من عاداتنا. أنا مثلا إذا غيري حمل البلفون اشتريت بلفون، وإذا غيري راكب سيارة تعلمت السواقة واشترت سيارة!!".

والبعض وهن أقلية أشرن إلى رغبتهن بتغيير هويتهن الشخصية انطلاقا من حلمهن أن يكن قيادات، وقد تشبهن بشخصيات نسائية قيادية في المجتمع تمثل بالنسبة لهن النموذج الذي يحتذى به. انطلاقا من أن هذه الشخصيات تمتلك صفات: مكافحة ومناضلة وقيادية وقوية.

"أحب أن أكون مثل منتهى المديعة في التلفزيون، هي صحفية مكافحة، وهي بارزة إعلاميا"

"أحب أن أكون إنسانة مسؤولة عن شيء، بطمح أكون مثل حنان عشاوي في منصبها. اقدر أساعد الناس وأعطي الناس، إنسانة متعلمة متفوقة ناجحة. أحب أن أكون متعلمة وأكون ناجحة"

"مثل المديعة الأمريكية أوبرا وينفري. لما بحكي اسمها جسمي بهتز، أشعر في نفسي أنني أريد أن أكون مثلها. هي عملت الخير لأنها عانت في حياتها كثير، وصلت من تحت من الحضيض، يعني كافحت كثير في حياتها والناس لم يكونوا يحترمونها، وعندما صار معها ثروة كبيرة، صاروا يحترمونها ويحترموا عملها".

بشكل عام اعتبرت النساء أن التجربة الصعبة والقسوة والتمييز السلبي من قبل المجتمع ساعد على تعزيز شعورهن بالقوة والتحدى. كما أشارت النساء أن صفات مثل الحب والحنان والتسامح هي سمات إنسانية لا توحى بناء على تعريفهن بالضعف وإنما الشعور بالقوة. فقد عرفت النساء التسامح بأنه:

"لا يؤثر على الحزم بالعكس كل ما يكون الإنسان متسامح وشرط أن أمامه يفهمه، يفهمه بشكل جيد. وبالعكس هذا يدل على قوة الشخصية وليس ضعف بالشخصية".

إن السمات التي ترتبط مجتمعياً بالنساء مثل العطف والحنان والحب، والتي يعرفها المجتمع بأنها صفات الضعف تجدها النساء صفات القوة والتحدي.

فالتوجه للنساء في رؤيتهن للذات هو أهمية وجودهن واستقلاليتهن كأفراد، وهذه اعتبرت احتياجاً لهن، إلا أنهن يحاولن إيجاد وسيلة للجمع ما بين الذات الفرد والاستقلالية ضمن العلاقات العائلية.

٢. احتياجات النساء ضمن علاقتها مع عائلتها الأم

العائلة كما تبين من قبل المشاركات، تعني الأمان والاستقرار للنساء والحماية، وتزداد أهمية العائلة في ظل شعور الفرد في الخطر والحاجة إلى جماعة للاستناد إليها لتوفير الحماية المطلوبة وهذا ما تجده النساء في عائلاتهن ضمن الاحتلال والنزاع المسلح والفلتان الأمني. فالنساء في ظل عدم سيادة القانون وغياب الجسم الرسمي لتنفيذ القانون والحديث هنا عن السلطة الفلسطينية، فإن النساء تصبح في حاجة ماسة للحماية في ظل الثقافة الأبوية التي تبين ضعف النساء في حماية أنفسهن، وتعزز السلطة هذا التوجه بالتشريعات والسياسات الوطنية غير المنصفة لحقوق النساء.

"إذا عائلتك كانت قوية أنت أيضاً تكونين قوية، وإذا عائلتك كانت ضعيفة أنت تكونين ضعيفة".

وجد تشابه بين النساء بشكل عام حول أهمية وجود عائلاتهن بحياتهن كونهن يشكلن الدعم والسند المتوقع منهن مجتمعياً. ويستند هذا التوقع من النساء بأن أسرهن وخاصة أخوتهن الذكور هم السند والحمي لهن وقت الشدة.

عند سؤال النساء عن مفهوم العائلة لهن، فقد أكد الجميع أنها تمثل لهن الأساس ومصدر الأمان والبقاء والحب وهي مصدر للرقابة بذات الوقت والضغط. كما عبّرن أن العائلة هي مصدر الثقة والعزوة. وإحدى المشاركات أوضحت دور العائلة في دعم أفرادها في المحن وفترة الانتخابات، وذلك لاعتماد المجتمع الفلسطيني على الدعم العشائري في عملية الترشيح لمنصب سياسي.

"يوم الانتخابات لمجلس القرية، إخوتي دعموني وأصروا أن أكون موجودة، وطلبت منهم أن يرشحوا واحداً منهم، ولكنهم قالوا لا، أنت يجب أن ترشحي، أنت تعبت معنا ودائماً تعطي، ونحن ندعمك ومعك".

لقد ربطت النساء مفهوم العائلة بالقيمة الذاتية بقولهن "الإنسان بدون عائلة لا يعني شيئاً"، فالعائلة هي ضمان للمستقبل.

"العائلة بالنسبة لي شيء كبير، أول شيء الواحد يفكر فيه عائلته، كيف يكون متساعد معهم، المحبة بينهم، كيف التعاون، بينهم شيء كثير حلو العائلة، حلو كثير.."

بما يتعلق بالعلاقات داخل العائلة، فقد عبرت النساء عن حاجتهن إلى من يسمعهن ويفهمهن ويقدر دورهن بالمجتمع وداخل الأسرة. كما أوضحت الحاجة للحب والحنان والاحترام المتبادل في العلاقة مع المحيط سواء الأولاد أو أهل الزوج أو أهلها. كما عبرت النساء عن حاجتهن إلى احترام رأيهن والأخذ به من قبل أسرهن وأسررة الزوج. وفي هذا السياق أشارت النساء الأرامل والمطلقات إلى المعاناة التي يمرن بها مع المحيط بسبب فقدان الزوج، وانعكاس ذلك على رؤية المحيط لهن كنساء ضعيفات وعرضة للاستغلال من قبل المجتمع، وهذا يعزز من القيود المفروضة على حركتهن من قبل أسرهن، وأسرة الزوج في حال أنها أرملة. كما كن أكثر تشديداً

وتركيزاً في الحديث عن السمعة الجيدة، وذلك من خلال التزامهن بالأنماط الثقافية والاجتماعية المتوقعة مجتمعياً منهن والمقبولة من قبل الثقافة السائدة، كونهن مطلقات وأرامل واعتبارها من أولويات الصفات التي يصفن أنفسهن بها.

وركزت النساء العزباوات على حاجتهن لقضاء الوقت مع الأهل لتبادل الحديث والآراء والمشاعر، وحاجتهن إلى دعم الوالدين والأخوة لهن في استكمال الدراسة، كما عبّرن عن حاجتهن إلى حرية الحركة والعمل.

"حياتنا في بيتنا هي أكثر شيء أحبه، أكثر من دراستي.. أكثر من حبي.. أكثر من حياتي أكثر من عيشتي.. أكثر من صحتي، بحب تكون حياتنا في البيت بيننا أنا، أخوتي، إمي وأبوي للأحسن بكثير مما هي عليه، طبعاً هي تحسنت كثير، ولكن بحب تكون أحسن"

وقد تبين من البيانات الخاصة بالعزباوات أنه على الرغم من إبدائهن أهمية وجود الأسرة بحياتهن، وأهمية الدعم الذي توفره الأسرة لهن إلا أنهن أقل تفاعلاً مع أفراد الأسرة بسبب عدم تقهّم أفراد أسرتهن لحياتهن واحتياجاتها. ولهذا اعتبروا في أغلب الأحيان معيقاً لتحقيق أحلامهن مثل استكمال التعليم وحرية الحركة:

"علاقتنا أنا وأمي مش كثير قوية، ما بتعامل معها كثير وما بتعاون معها. أنا ما بساعدها لأنه من الأساس ما في علاقة بيننا، أنا غير مستعدة أساعدها لا أنكر، أما والدي، بشوفو (أراه) في اليوم نصف ساعة فقط، علاقتي ليست قوية معه".

العلاقة بشكل عام مع الأهل عبرت عنها المشاركات بالجيدة والتعاون والحب، إلا أن التعمق بجملهن وتعبيراتهن تبين احتياج واضح من قبل الأغلب بأهمية الدعم المعنوي من قبل الأهل تجاههن، وتزداد هذه الحاجة إضافة إلى الدعم المادي عند المطلقات، والأرامل بسبب الوضع النفسي والضغط الذي يعانين منه من قبل المحيط.

"الدعم الحمد لله من ناحية دعم مادي قليل، أما الدعم المعنوي، الواحد يشعر أن أهله واقفين جنبه ويساندوه، خاصة زيارة وكلمة حلوه في المناسبات، بتبسّط الواحدة بأهلها".

من جانب آخر عبرت العديد من المتزوجات عن الشعور بالاستياء، واللوم من الأهل نتيجة لتزويجهن في عمر مبكر وحرمانهن من التعليم:

"أنا زمان كانت شخصيتي ضعيفة لو أقدر أن ارفض، قعدوني (أخرجوني من المدرسة)، قعدوني وجوزوني بنت ١٦ سنة. لم أكن واعية للزواج أصلاً، والواحدة لا تستطيع أن تختار زوجها، أنا دائماً أقاتل أُمي وأبوي، أقول لهم ما بسامحكش (لن أسامحك) لا دنيا ولا آخرة. وهم بقولوا أنت ما بقيت (كنت) مصدقة (ترغبين بالزواج)"

إن الدعم الذي توفره الأسرة يبين أهمية دورهم في حياة النساء في ظل فقدان المصادر المختلفة التي تساعدها على الاستقلالية، لذا تصبح الأسرة هي عنصر الحماية لهن على الصعيد العام على الرغم من أنها تكون عنصر ردع في الحيز الخاص. وقد ظهر من خلال تجارب النساء وجود تفاوت قضية الدعم والحماية الذي يوفره كل فرد من أفراد الأسرة تجاههن ومن جهة أخرى وجود اختلاف بين ما تتوقعه النساء من أفراد أسرتهن بناء على مكانتهن بالأسرة.

فقد عبرت المشاركات أن الوالدين يشكلان مصدراً للدعم المعنوي، والحنان خاصة لدى المشاركات العزباوات. واعتبرن الأب خاصة هو السند لهن خاصة بعد الزواج أو في حالة فقدان الزوج.

"أبوي يقول لي دائماً إنه مستعد أن يوفر لي كل ما ينقصني، وأي شيء أحتاجه أطلبه منه. غير الأب... يختلف عن الأم".

"والدي يدعمني كثيرا، هو فقط سر نجاحي، على الرغم من أنني ما أخذت كل شيء منه، ولكن أنا أعتبره سندي.. وسر نجاحي".

على الصعيد الآخر فقد عبرت بعضهن عن حماية الأب لهن نتيجة لعنايتهن به، وهذه برزت عند العزباوات بشكل خاص:

"كان في مشاكل بين والدي وإخوتي، والدي سجل لي الدار وجزء من الأرض على أساس إني أعيش فيها في حال ماتوا أهلي ما احتاج إلى أحد. إخوتي عارضوا والدي و غضبوا منه، ولكن والدي لم يصغ لهم، وقال لهم هذه البنت الوحيدة عندي وهي التي تهتم في وترعاني، وأنا أريد أن أعطيها شيء تعيش فيه".

وعبرت بعض النساء أن وفاة الأب كانت ذات أثر سلبي في حياتهن، سواء لغياب الحماية والدعم المادي أو نتيجة لتحكم الأعمام أو الإخوة في تربيتهن والتحكم بحياتهن، خاصة العزباوات.

"أنا فتاة كثير مظلومة في الحياة بقدر (أستطيع) أعبّر... أهلي متوسطين الدخل، والوالدي متوفى من وأنا صغيرة ما وعيت عليه (لا أعرفه)، ربوني إخوتي الثلاث وكل واحد لعب دور في هذا....، كان دورهم سلبي في حياتي".
"لو كان والدي موجود كان وضعي أفضل وأقوى، لأنه كان سيؤمّنني أكثر من هذا الوضع الذي أنا فيه. والأب دائماً هو الأساس في البيت الذي يدعم ابنته. بأمني من سكن.. ومن الوضع الاقتصادي.. ومن التعليم.. وبأمني من كل الحاجات.. لو كان موجود..."

وعبرت بعض النساء أيضا عن عدم الرضا عن علاقتهن مع الأب وأحيانا كره الأب نتيجة لوجود عنف أو حرمان من حقوقهن:

"قلت لوالدي، أريد أن أتعلّم، قال لي: الواحدة ما لها إلا بيتها وجوزها، والمرأة مهما تعلمت أخرجتها على المطبخ بدها تمسح وتكنس، بنات يتعلموا ما في عندنا هذا الحكيم بنات تطلع وتنزل".

"نحن في بيت محافظ جدا، أبي ما كان يسمح لنا نطلع لا يوجد لا طاعة ولا نزلة... متعصب".

"الله يرحمه ظلمنا بالميراث... بجوز مش حنون أو مش... الله أعلم".

واعتبرت معظم النساء دور الأخ مهما في حياتهن، خاصة بعد الزواج وهو امتداد لدور الأب،

"اه كونه هو الأخ الأكبر لنا، هو مثل أب، فكان أكثر حديثي معه".

"هو لأنه الأخ الوحيد لي، يعني مستحيل يعمل أي شيء من دوني... مستحيل".

أما النساء المتزوجات بشكل خاص، فقد أعربن أن الأخ هو السند والحماية لهن، على الرغم من أن العلاقة قد تكون رسمية أي لا تتعدى الزيارات في المناسبات الاجتماعية كالأعياد والأعراس وغيرها، إلا أن وجود الأخ مهم في هذه المناسبات لما يشعرهن بأهمية ومكانة اجتماعية عند أهل الزوج. وحتى في العلاقة السيئة مع الأخ تبقى زيارة الأخ عنصرا مهما للمرأة المتزوجة، وذات قيمة أمام أسرة الزوج.

وأضافت العزباوات في هذا الجانب الدور الداعم أحيانا لهن والدور المتسلط والمتحكم بهن من جانب آخر. كما أتضح ممارسة العنف الجسدي والنفسي واللفظي من قبل الأخ تجاه أخواته.

"في مشاكل بيني وبين إخوتي وأولاد إخوتي، مرة صارت بيني وبين ابن أخوي مشكلة، جاء أخي يريد قتلي، ضربيني بدون سبب، ونحن بالدار، صارت مشاكل بيني وبينه رفعت عليه قضية للمحكمة وهرب هو وما حضر المحكمة، بالآخر توسط الناس وأصلحوا بيننا ولكن حتى الآن أنا ما بتحملوا... صراحة".

"مرة من مدة ٤ سنين اتفقت أنا وبنات أختي، أن يتناولوا الغذاء عندنا وطلبوا ورق دوالي، ولكن أخي رفض وأراد تغيير نوع الأكل، ومنى كلمة و منه كلمة ومن أمي، قام ضربني ضرب، عَجَب علي، إنا حتى الآن ما زال عندي كتلة طلعت في جسمي مثل ورم من الضرب اللي ضربني.. صارت عندي حالة نفسية من كثر ما ضربني".

وتعبر المطلقات على ذات الصعوبة بتحكم الأخ بهن :

" تعرضت لظروف صعبة كثير، أول شيء ضغط كثير من أخي الكبير، لأن الناس دائما يقولوا له: أختك طالعة .. أختك داخلة .. أختك أرملة صغيرة ، أنا عانيت كثير".

وعلى الرغم من أن النساء عبَّرن عن الضغوطات من قبل الإخوة، إلا أنهن يجدن أهمية دور الأخ في فترة الأزمات. حيث تلجأ النساء إلى الإخوة لتلقي المساعدة، فهم يعتبرون عزوة وسند لهن.

" بعد ما مات رحمة جوزي، عانيت كثير، كان اخوي حنون علي جداً، أنا كنت صغيرة وهو كان قريب لقلبي كثير".

" حلوا الواحدة يكون لأولاده عزوة، مثلاً لا أحب أن انقطع عن إخوتي عن أولاد إخوتي، وعن أخواتي وعن أولاد أخواتي. مهم يكون في رابطه بين أولادي وأولاد إخوتي، في المستقبل... بتعريف عزوة كل ما كان الواحد له أقرباء أكثر يعتبر هذا مصدر قوة لأولاده".

إن التباين في رؤية النساء لدور الإخوة كما تبين أعلاه، لا يعتبر تناقضاً، وإنما هو وليد للثقافة الأبوية السائدة. فالأخ هو الذكر الحامي في نظر المحيط، وله الاعتبار الاجتماعية التي يؤخذ بها والتي تشكل بدورها الحامي والعزوة للنساء. وهي وليدة الثقافة المجتمعية التي تعزز تكريس أهمية انتماء الفرد للجماعة، وأهمية دور العشائر في حماية الفرد.

من جانب آخر أشارت العديد من المشاركات إلى اختلاف العلاقة مع الأخ بناء على الحالة الاجتماعية للأخ. ففي حالة عدم زواج الأخ أشارت المشاركات إلى أن العلاقة تكون أقوى وإمكانية طلب المساعدة من أخيها إذا احتاجت، إلا أن هذه العلاقة تضعف في حالة زواج الأخ بحيث تصبح الأولوية كما أشارت المشاركات عند الأخ هي الزوجة وأولاده على حساب الآخرين:

"يفضلون زوجاتهم أكثر من الأخوات، ما أريد قوله، أنه عندما تحدث مشكلة بوقف (يقف) مع مرتة (زوجته)"
"أما الأخوة، في مناح (جيد) وفي إخوة مش مناح (سيء)، لكن الواحد مشغول مع مرتة (زوجته) وأولاده وعمله".

واختلفت توقعات، ورؤية النساء المشاركات علاقتهن مع الأخوات عن الإخوة تتخذ العلاقة طابع التعاون والتفاهم والحب والدعم.

"أختي ساكنة هنا في نفس البلد، لما أزهدق (أشعر بالملل) بزورها، احكي لها كل شي بيصير، نتفاهم مع بعض، إذا أردت أن احكي (أقول) لها عن أي مشكلة أو شغلة بتحملني".

طبيعة الدعم الذي تتوقعه النساء من أخواتهن تختلف بناء على الحالة الاجتماعية. عندما تكون الأخت عزباء يتوقع مساعدتها للأخت المتزوجة سواء برعاية أولادها أو الدعم المادي إذا كانت موظفة. بالتالي تصبح الأخت خاصة العزباء بمثابة الدعم الاجتماعي للمرأة الموظفة بشكل خاص.

"أختي كانت موظفه وكانت تجيب أبناءها عندي، وكانت العلاقة قويه يعني في محبه بيننا، الإخوة والأخوات"

"ما عندي غير أخت واحدة وهي في البيت غير متزوجة، بتشتري للأولاد على الأعياد منها، من مصروفها، بتشتري لهم، بتعطيمهم، بتشفق عليهم يعني".

بشكل عام في هذا المحور تتوقع النساء من عائلاتهن الاحترام والتفاهم والدعم المادي والمعنوي لهن خاصة في ظل تعرضهن للضغوطات فإن الأسرة تعتبر السند لهن، إلا أن التوقع أو الاحتياج من الأهل من قبل النساء اللواتي فقدن الزوج لأسباب مختلفة هو الحرية كما وضحن..

"أعطوني حرية شوي يعني رح أتنفس، أنا بحسب حساب لكل إذا بدي أطلع ممكن يسير هيكم مشاكل.. إذا بدي أطلع لازم أخذ رأي الجميع قبل ما أطلع".

وفي حالة العزباوات فقد أعربن عن أهمية تعامل الأهل معهن من منطلق الوعي والنضج وليس كطفلات بحاجة للرعاية.

"أنا صرت (أصبحت) كبيرة وصرت قادرة اعمل شيء كثير... لكن شو ما صار، الأب والأم ينظرون لابنهم نظره طفولية، لكن أنا صرت كبيرة وقد المسؤولية".

على الرغم من العلاقة المتفاوتة بين المرأة المشاركة وأفراد أسرتها واختلاف توقعاتها من أفراد الأسرة بناء على الدور الاجتماعي المنوط بكل فرد، إلا أنهم اعتبرن وجود العائلة في حياتها ذات دلالة مهمة لمكانتها في المحيط الذي تتواجد به سواء.

٣. احتياجات النساء في العلاقة الأسرية ضمن إطار الزواج:

مفهوم الزواج

يعتبر الزواج ذا أهمية كبيرة في حياة النساء المشاركات جميعاً، خاصة في ظل مجتمع أبوي يعزز من هذا الرابطة الاجتماعي. فالزوج يعتبر الغطاء الذي يعطي الشرعية المجتمعية للنساء سواء على الصعيد الحركة والعلاقات الاجتماعية وانخفاض الرقابة المجتمعية على النساء، من منطلق وجود النساء في ظل وصاية ومتابعة من قبل الرجل في الأسرة. لذا تكمن أهمية الزواج بحياة النساء في الحاجة للشعور بالأمان والحماية في ظل الزوج، كما عبّر عن حتى في ظل العلاقة الزوجية السيئة، إلا أنهم أكدوا على أهمية وجود الزوج.

"يعني الأسرة أولاد مسؤولة حياة حلوة إنك تكوني صاحبة بيت لك كلمة، لهذا كل امرأة لازم تكون مهيأة، مهيأة إنها تكون ربة أسرة".

وفي هذا المحور، عبرت النساء عن حالتين: الأولى أن العلاقة مع الزوج امتازت بالاحترام والحب المتبادل، والثانية امتازت بالسوء وعدم الإصغاء والتفهم من قبل الزوج.

"والله لا أعرف إذا كنت مبسوطة أو راضية بالعلاقة. أفضل من حياتي وأنا بنت، مع إنني كنت مرفهة وأنا عند أهلي لكن الواحدة المتزوجة أفضل، بتشعر بالحب والحنان من زوجها ومن أولادها... فيه متعة".

"حلو الواحدة يعني متزوجة يعني أولاد وبيت وعائلة هيكم مضمومين"

"كلمة أنا متزوجة تعني لي الكثير، تعني في حب في استقرار أي شيء لا تحصلي عليه وانتي فتاة بتحصلي عليه وانتي متزوجة".

كما تجد بعض النساء أن الزواج عبارة عن توسيع في شبكة العلاقات الاجتماعية، وذلك من خلال علاقتها مع أهل الزوج، الجيران، المدرسة، الخ... بعض النساء وجدن الزواج عبارة عن استقرار في السكن، والبعض عبر

عنه بأنه حالة انتقال من مرحلة المراهقة إلى المسؤولية والرشد.

"توسعت يعني بالنسبة حياتي الاجتماعية، توسعت مجالها، يعني في زيارات، أنا مثلاً في عائلته ثانيه، أنا كنت من عائلته وصرت في عائلة ثانيه، في عندك مثلاً دار خاله و دار عمه، قرابيه (أقرباءه) من عائلته، تسير الحياة أخذ وعطاء، في أفراح، بذك تشاركي، بشارك، بنساعد بالطبخ، بنساعد بكل شي بالأفراح عنا".

من جانب آخر أخذ المفهوم الديني، على اعتبار أن الزواج علاقة تتسم بالقدسية والشرعية، وأخريات عبّر عن الزواج عامل أخلاقي يحافظ على المجتمع من الفساد والانحراف. حيث عبرت إحدى النساء:

قال تعالى: "هن لباس لكم وأنتم لباس لهن" يعني الزوج سبحانه الله يكمل المرأة والمرأة تكمل الزوج، إذا راح واحد بيصير (يصبح) نقص".

أما العزباوات فقد عبّر عن اهتمامهن بالزواج كضمان للمستقبل وذلك بتوفير السكن المستقل وان لا يكن تحت رحمة الإخوة في المستقبل البعيد..

"أنا بقول انه المرأة المتجوزه تكون واحده مستوره في بيتها، تعرف أن لها بيت لها زوج ولها أولاد، مسؤولية، يعني بتمضي كل وقتها وتفكيرها بأولادها في بيتها مسؤوليتها".

وهنا يتبين تأثير الطرف الاجتماعي على توجه واهتمام النساء، فهن كمتزوجات يعتبرن أن أسرهن هي الداعمة والحامية لهن، وذلك من خلال تقوية مكانتهن في إطار أسرة الزوج. ومن جانب آخر فإنهن، بوصفهن عزباوات، يجدن أن عدم الزواج يجعلهن في موقع عدم الاستقرار لأنهن يصبحن في حالة فقدان الوالدين تحت رحمة الإخوة وزوجاتهم.

حق اختيار الزوج

وفي حديث المشاركات عن حقهن في اختيار الزوج، أشارت غالبية النساء إلى أن ظروف زواجهن تمت من أحد الأقارب، أو من خلال معرفة إحدى النساء بعائلة الأسرة، وبالتالي تم الزواج دون معرفة مسبقة بين الطرفين، والعديد من النساء تحدثن عن عملية إجبار الأهل لهن على الزواج.

"أنا ما اخترت زوجي، أنا كنت في الأردن، وزوجي في مدينة نابلس، لما جاء بزيارة لأنه في قرابة بين أبي وبين حماتي على الأردن وشافوني، طلبوني منه، ونحن ما كان لنا قرار، ما في قرار للبيت القرار الأول، النهائي بيد أبوها ويبد عمها، يعني العم بمون إذا الأب مش موجود وصار النصيب وتزوجت".

كما عبرت الأغلبية عن عدم وجود فترة تعارف وهي ما تسمى فترة الخطوبة، ولذا توضح النساء من خلال تجاربهن الخاصة أهمية هذه الفترة في حياة الطرفين للتعرف على بعض ومعرفة مدى التفاهم بينهما.

إن الظروف المحيطة في عملية الزواج تدل على اعتقاد الأهل والمجتمع عدم الأهلية القانونية للنساء مهما بلغت من العمر، وأنها تبقى تابعة للوصاية من قبل الذكر مهما بلغ عمره أيضاً. وهذا يعزز من دونية دورهن كأفراد لهن الاستقلالية وحرية أخذ القرار وهذا الجانب الذي يفقدونه في المجتمع الفلسطيني عبّر عنه بمستويات مختلفة.

"يمكن بسمعوا حكاي ابن صغير بالعائلة وأنت كبير ولا شيء لأنك امرأة بتحسي بذك تفرقي (غضب شديد)"

من جانب آخر تحدثت البعض وهن أقلية أن زواجهن كان نتاج علاقة حب وتعارف مسبق، ولم يكن هناك إجبار في الزواج. بعض هذه الحالات عبّر عن نبذهن وعدم تقبل عائلتهن لقرارهن باختيار الزوج مما ترتب عليه مقاطعة من قبل الأهل.

العديد من المشاركات تحدثن عن ظروف زواجهن نتيجة للهروب من الوضع القائم داخل أسرهن، نتيجة

للخلافات المتواصلة بين والديههم وإهمالهم لهن إضافة للضغط النفسي والحد من حرية حركتها واختياراتها أدى إلى الهروب للزواج كمخرج من أزمتهن مع أسرهن.

"عمل أبي مزرعة وفتح محجر وشغلني فيه كنت مثل عمال عنده، وما توفيق في عمله وفتح مصنع طوب و شغلني فيه، صار عندي إحساس داخلي إني مش بنت وحتى أثبت للمجتمع إني بنت مش (ليس) ولد بتصيري تتحدي ... وتوجهت للدخان من طفولتي و ثم تركته، وبعد أن صار عمري ٢٧ سنة وقلت في نفسي يجب أن أتزوج ليس حبا بالزواج ولكن كنت أريد أن اهرب من وضعي، الأم غير صاحبة والأب غير حنون".

العلاقة مع الزوج:

تشابهت مواقف النساء المتزوجات عن العلاقة مع الزوج حيث وصفت بالفطور وعدم التفاهم والتواصل فيما بينهم

"فش إحساس بالآخر مفش كثير شغللات.... بس لي سبع سنين متزوجه".

من جانب آخر بينت النساء لجوء الزوج إلى التحكم بها وتحديد علاقتها بالمحيط سواء مع الأهل أو مع الجيران، وهذا الوضع يتناقض مع توقعاتهن عن الزواج.

"إمي كانت مريضة- دائما عندما أريد أن أزورها، قبل أسبوعين وأنا أترجى زوجي وأقول له: إمي مريضة وإذا بتروح ما بظل (يبقى) لي احد ، بعد عناء طويل وتعب أيام بمل (يشعر بالملل) ويقول لي: روعي".

"علاقتي بزوجي علاقة عادية بمعنى أنه علاقة ٨٠٪ من الأزواج الموجودين يتعاملوا فيها، يعني الحوار مفقود والحديث العادي مفقود".

وعبرت العديد عن حاجاتهن للتفهم والإصغاء والشعور بالأمان، نتيجة للتعرض لأشكال مختلفة من العنف الممارس من قبل زوجها.

"زوجي من النوع الذي لا يرد على الحكيم (الحديث) ولا من النوع الذي يعمل، وهو دائما بضرب ويغلط، وبسبب علي كثير، يعني قبل فترة وصلت بيني وبينه للطلاق لأنه يغلط".

"هو بنافر (يتحدث بعصبية) عنده نرفزة بسرعة ويعلّي صوته كثير، هذه مشكلة بالنسبة لي إنه واحد يعلي صوته قدامي أحسها مشكلة وإهانة بالنسبة لي".

من ناحية أخرى، فإن العنف من قبل الزوج تجاه الزوجة قد ينتج في معظم الأحيان نتيجة لخلافات تنشأ عن تربية الأولاد والمسؤولية المترتبة عن ذلك.

"هو بييجي ويتفشش في (يصب غضبه) يعني ما يواجه أولاده، ما يحكي قدامهم (أمامهم)، بتكون مرات خلافات بسيطة: يعني على ملابس منثورة .. على الدخان، يعني ما في مشاكل يعني عمر ما ولد قل أدبه"

وفي بعض الحالات أشارت النساء إلى أن زيادة سوء الوضع الاقتصادي، وزيادة البطالة وعدم توفر دخل لموظفي الحكومة عوامل ساهمت في زيادة التوتر بالعلاقة مع الزوج نتيجة لمرور الزوج في هذه الأزمة.

"إذا تواجدت صعوبات فهو لا ذنبي ولا ذنبي ما ذا يعمل أكثر، فهو الضغط من طلبات أولاده وعدم قدرته على تلبيتها، يعني الزلّة إذا بدو ينفس، بينفس بالمرأة".

أشارت البعض إلى أن العلاقة بين الزوجين تكون متوترة في بداية الحياة الزوجية بسبب عدم المعرفة ببعض، وأرجعن سوء العلاقة أيضا إلى أثر الزواج المبكر، وعدم معرفة الزوج قبل الزواج، والتي اعتبرنها من العوامل

الأساسية في زيادة الفجوة بين الطرفين بعد الزواج. إضافة إلى الفرق الكبير في العمر ما بين الطرفين عند الزواج يساهم أيضا في اتساع الفجوة.

"في ثغرة بشعر أنها تبعدني كثير عنه، وهي فارق السن، هو أكبر مني ب ١٢ سنة بحسب إنا بعالم وهو بعالم".

وقد ربطت النساء سوء العلاقة مع الزوج بالسكن بعد الزواج، فمعظم المشاركات تحدثن عن السكن المشترك مع أهل الزوج خاصة في بداية الزواج، وهذا يخلق جوا من عدم الارتياح والخصوصية بين الزوجين.

"لما اتزوجت ما كنت ساكنه هون، كنت ساكنه معهم في بيت العائلة، ما كنت ماخذ راحتني بالمره، كانت يعني البيت ما اخذ راحتني فيه ٢٤ ساعة، البيت بظل مفتوح ما في راحة، ما في وقت خاص أتحدث فيه مع زوجي، أتقاهم معه".

أغلب المشاركات المتزوجات بين أن سلوك الزوج يحدد طبيعة العلاقة معهن، وهي تتسم بالعدوانية والعصبية وعدم الإصغاء والنقاش والحديث مع الزوجة. كما أشارت الأغلبية إلى اتباع الزوج سياسة الإهمال والعنف تجاههن ولوم المرأة على كل الأخطاء التي تحدث داخل الأسرة. من جانب آخر أوضحت البعض لجوء الزوج إلى تعاطي المشروبات الكحولية وما لذلك من تبعات سلبية على العلاقة معهن ومع الأولاد. وعبرن عن استيائهن لعدم إبراز الزوج لمشاعره وعواطفه تجاه زوجته، وعدم رؤيته لها كفرد مستقل وإنما عبارة عن جزء من ممتلكاته الخاصة.

"رغم أنني تزوجت الشاب الذي كنت أحبه، وعلاقتنا من ناحية حب كثير قوية إلا إنه صدمني كثير بعد ما تزوجته، صار عنده حب تملك لشخصيتي، وتملك أفكاره وطريق تصرفاتي، وأنا كانت شخصيتي كثير حلوة وبعتر فيها. حب التملك والأنانية والغيرة الشديدة من عاداتهم وتصرفاتهم، عائلته تختلف كثيرا عن عائلتنا كثير".

البعض عبرن عن علاقة تقاهم وتعاون فيما بينهم، وأن حنان وحب الزوج يعتبر عندهن تعويضا عما فقدته من أهلهن، وأشرن إلى هدوء وتعاون الزوج، ودعمه لها.

"أكثر شيء إنه هو يحترمني، وأنا الحمد لله بشعر بالاحترام والحب تجاهه".

وللحفاظ على الأسرة والعلاقة الزوجية بغض النظر على طبيعة العلاقة مع الزوج، تلجأ الأغلبية من النساء إلى سياسة الصمت والتحمل والتأقلم كآلية للحفاظ على الأولاد. فالهدف الأساسي من عدم رفض سلوكيات الزوج، وعدم التفاهم بالعلاقة هو خوفهم من حرمانهن من الأولاد، ومن جهة أخرى عدم وجود بدائل أخرى خاصة اقتصادية لإعالة الأولاد في حالة الانفصال في ظل مستوى تعليم متوسط، وعدم توفر مهنة إضافة إلى الوضع الاقتصادي المتوسط أو المتردي لأسرة المشاركة، جميعها عوامل تؤدي إلى استمرار الحياة مع الزوج.

"لا أقبل أن يتدخلوا، ولا أدخلهم في أي مشكلة ولا أبين لهم أي شيء، لا أرضى ولا أريد أن أحملهم فوق طاقتهم، ويجوز لو حكيت لهم يجوز يتقاتلوا معه، ما في أحد يجب أن تتضرب ابنته بسبب وبدون سبب، وساعتها سوف أترك أولادي، وأنحرم منهم... وأنحرم من داري، رح أنتهر عليهم أكثر".

والبعض الآخر عبرن عن رفضهن وتحديهن لسلوك الزوج:

"أقول له ما بسمح لك تخرجني بالطريقة هذه، بالأول كنت أراعي من خوف اعمل مشكلة".

توقعات النساء من الزوج

تطرقت النساء عند الحديث عن توقعاتهن من أزواجهن، عن أهمية إظهاره الاحترام ومشاعر الحب، والتفاهم والتعاون وتوفير الحماية لهن. ويتوقعن أن يكون لهن حق الاختيار في الحركة والاختيار ضمن العلاقة الزوجية،

وعدم التحكم بهذا الجانب من قبل الزوج. كما عبّر عن أهمية احترام الزوج للمرأة واهتمامه بطموحات زوجته. أشارت البعض إلى أن يكون كريما ومعطاء وهي من الصفات المهمة بشريك الحياة، والبعض أشار إلى أهمية الانتماء الوطني لديه، وأن يكون مقبولا اجتماعيا. كما تتوقع النساء أن يوفر الزوج متطلبات الأسرة من مأكّل وملبس ومتابعة الدروس، وأن تكون مقتصرة على النساء فقط.

آليات التعامل مع الزوج استنادا إلى تجارب النساء أنفسهن:

نتيجة للعوامل المتداخلة في حياة النساء بعلاقتهم مع أزواجهن، فإنهن يلجأن إلى إتباع العديد من الاستراتيجيات للتعامل مع هذا الوضع لاستمرار الحياة بغض النظر عن طبيعة العلاقة. فقد عبرت الأغلبية أنهن يلجأن إلى سياسة التحمل والسكوت والصبر أو الدعاء والصلاة. أحيانا تلجأ إلى سياسة الحرد وترك المنزل، وأحيانا أخرى إلى الاستسلام والبكاء، وفي مواقف أخرى تلجأ إلى المواجهة والتحدي.

تراوحت آليات التعامل لدى النساء ما بين المواجهة المباشرة أو غير المباشرة إلا أن الهدف في جميع الأحوال الحفاظ على العلاقة الزوجية ضمن الصعوبات الموجودة وعدم التفاهم.

علاقة النساء مع الأبناء والبنات مقارنة بالأب:

في إطار العلاقة الزوجية تناولت النساء العلاقة مع الأولاد، وتأثير الأولاد على علاقتها مع الزوج، وكيفية اختيار آليات التعامل مع الأولاد في سبيل الحفاظ على استقرار البيت، وضمان العلاقة ما بين الزوج وأولاده.

جميع النساء المشاركات تحدثن عن أولادهن كأولوية في حياتهن، وظهر ذلك من خلال حديث النساء عن أحلامهن الخاصة بمستقبل ناجح لأولاد، بشكل عام بغض النظر في الحديث عن الذكر أو الأنثى، وتشير النساء إلى أن التعامل ما بين الأولاد متساو. إلا أن تناول تفاصيل العلاقة ما بين الأم وكل من الأولاد الإناث والذكور، يظهر التمييز بالمعاملة. فمثلا حرية الحركة لأولاد، عبرت النساء بحكم العادات والتقاليد، فإنهن يتحكمن بحركة وتنقل الإناث لتوفير الحماية لبناتهن، بالمقابل فإنهن يسمحن بحرية الحركة للذكور. وفي نوعية القلق اتجاه الأولاد فإنها تختلف ما بين الإناث والذكور. حيث عبّرن عن شعورهن بالقلق والخوف الدائم على الأبناء الذكور خاصة في الوضع السياسي الحالي. وقد برزت خصوصية في منطقة القدس من حيث خوف الأمهات تجاه أبنائهم الذكور، حيث اتسع الخوف نتيجة الحواجز وإطلاق النار من قبل جنود الاحتلال، إلى وجود ظاهرة المخدرات في البلدة القديمة والسرققة، وهذا لم يتم الحديث عنه تجاه الإناث. من جانب آخر يجندن أن علاقتهم مع بناتهن أقرب وأكثر حميمة عن الذكور، وتصبح هذه العلاقة علاقة صداقة بعد الزواج، وهذا ما عبّرن عنه أيضا بعلاقتهم مع أمهاتهن. إن أهمية العلاقة ما بين النساء والأبناء الذكور هي نوعا من التخطيط الاستراتيجي للنساء لتوفير الضمان الاجتماعي، والحماية لهن في كبرهن خاصة في ظل العلاقة الزوجية المتوترة. من جانب آخر أشارت العديد أن علاقتهم مع الابن الذكر البكر أقرب من باقي الأبناء، وتزداد هذه العلاقة في حالة وفاة الأب. ولذا تعبر النساء بأنهن يلعبن دور الرقابة والشعور بالمسؤولية الدائمة على الأولاد، من جانب آخر أشارت البعض إلى وجود عنف من قبلها تجاه الأولاد بشكل عام.

فيما يتعلق بتعليم الأولاد، ترى النساء انه ضروري للجانبين دون تمييز، ويصبح في مجتمع سلطوي ذكوري أكثر أهمية للإناث، وقد انطلقت النساء في هذه النتيجة من خلال تجاربهن الخاصة، ونتيجة لعدم استكمال تعليمهن لرفض أهلهن لذلك فإنهن يرين ضرورة إعطاء المجال لبناتهن لاستكمال التعليم. وهذا ينطبق أيضا على الزواج المبكر، بحيث رفضت المشاركات أيضا قضية الزواج المبكر لبناتهن استنادا على تجربتهن الخاصة في الزواج في عمر مبكر، وما كان لذلك أثر من حرمانهن من عيش طفولتهن واستكمال تعليمهن.

"بناتي لو أموت بزوجهنش قبل ما يكملن تعليمهن".

أشارت معظم النساء إلى وعيهن بأهمية بناء علاقة صداقة وحنان مع الأولاد كألية للحفاظ عليهم، وتزداد هذه العلاقة في حالة سوء العلاقة ما بين الأبناء والأب بحيث تشعر الأم أن المسؤولية مضاعفة عليها للحفاظ على أولادها، فتلجأ إلى إتباع استراتيجيات مختلفة مثل النقاش مع الأبناء، عدم إدخال الأب في المشاكل الخاصة مثل الدراسة، والمشاكل بين الأولاد في نطاق الأسرة إضافة إلى لجوئها إلى الدعم المعنوي لهم، والتحمل والصبر من أجل عدم إيصال الإشكاليات للأب للحفاظ على الأولاد. وقد أشارت معظم إلى أن تدخل الأب يقتصر في الإشكاليات ما بين الأولاد الذكور والمحيط العام:

"أريده أب طبيعي، يشتغل ويشعروا فيه أولاده، ونجلس معه، ونقدر تعبهُ".

تتبع النساء استراتيجيات مختلفة للتعامل مع مشاكل الأولاد ذكورا أو إناثا، فقد تحدثن عن لجوئهن إلى المسيرة والنقاش في حالة وجود إشكاليات مع الأولاد، أو الهدوء والسكوت وإخفاء الغضب وأحيانا أخرى تلجأ إلى سياسة الصراخ والحرمان والضرب.

وتختلف هذه الطرق بناء على عمر الأولاد، فكلما تقدمت بالعمر تبين من خلال المقابلات لجوء المشاركة إلى سياسة النقاش والحديث أو السكوت، أما سياسة العنف فإنها ظهرت أكثر في المراحل العمرية المبكرة للأولاد. وبما يتعلق بعلاقة الزوج (الأب) مع الأولاد، فقد أشارت معظم إلى عدم وجود تمييز في المعاملة ما بين الذكور والإناث. وقد أشرن إلى أن الأب هو السند للابناء الذكور والإناث وخاصة بعد زواج البنات يصبح دوره أكثر أهمية في حياة البنات، وهذا يبرز التفاوت خلافا لما ذكرن في قضية التعامل بين الأولاد. فالأب يشعر بالمسؤولية الأكبر تجاه البنت، إن تعاون الأب مع البنات يقوم على الحب والحنان بالمقابل فإن العلاقة مع الأبناء الذكور تتسم ما بين الصداقة والنقاش إلى العنف والتدخل في القرارات الخاصة بمستقبلهم، كما تبين أن الأب يلجأ إلى مرافقة الأبناء الذكور إلى السوق والأماكن العامة. هذا التوجه هو تعزيز لسياسة الفصل ما بين العام والخاص في عملية التعامل بين الجنسين نتيجة لتقسيم الأدوار بناء على النوع الاجتماعي، بحيث يتم تعزيز دور إناث في البيت وتوفير الحماية من قبل الأب بالمقابل يتم توجيه الأبناء الذكور إلى العام.

في العديد من الحالات أشارت النساء إلى عدم وجود دور للأب في حياة الأولاد بشكل عام نتيجة لساعات العمل الطويلة خارج المنزل، خاصة في حالة عمله داخل إسرائيل، يصبح وجوده بالمنزل يوما بالأسبوع. وعلى صعيد آخر أشارت البعض إلى وجود علاقة العنف بين الأب والأبناء، وهذا يزيد من مسؤوليتها لحماية أبنائها من والدهم، وبذات الوقت الحفاظ على الاستقرار بالعلاقة مع الزوج.

"يريد الأب أن يأخذ كل شيكل بشيكل مع الولد حتى يشرب ويصرف، وابني برفض يعطيه مصاري، بصير يضرب بالولد وصياح، وضرب، وسب وشتائم والبنات بتشوف كل هذا وأعصابها ما قدرت تتحمل وأغمى عليها، وفورا أخذناها على المستشفى فكانت هذه الظروف وفي وقت امتحاناتها التوجيهي، لكن أنا استمررت أشجعها ما شاء الله عنك، ولازم تتقدمي".

من جانب آخر أشارت بعض النساء إلى أن تحمّل أعباء العمل والمتابعة تجاه الأولاد من قبلهن، مقابل عدم تدخل الأب في هذه الجانب يساعد في تقريب العلاقة ما بين الأب والأولاد أكثر من علاقتها معهم. ويرجع ذلك إلى أن النساء يقضين الفترة الزمنية الأكبر مع الأولاد، وما يرافق ذلك من تعب وإرهاق، وعدم توفر الوقت للعب والحوار معهم كما يتوفر للأب.

"ما في له دخل في تربيتهم، يعني لازم (يجب) أن يكون له شخصية أحسن مع الأولاد، حتى يعملوا له قيمة أكثر، هو صاحبهم أكثر من أن أكون أنا صاحبهم".

٤. احتياجات النساء في اطار الاسرة الممتدة:

علاقة المرأة بعائلة الزوج:

تتغير علاقة المرأة بالأسرة بناء على الواقع الاجتماعي، فتتغير العلاقة ما بين النساء وأهل الزوج، وتصبح التوقعات منهم مختلفة عن أهلها الذين، كما تبين سابقا، هم عنصر الحماية لهن وخاصة بعد الزواج. أما عائلة الزوج فإن الزوجة تكون مسؤولة عن عملية التكيف والمسايرة من أجل ضمان قبولها ضمن المحيط الجديد، وبالتالي تتسع دائرة الحماية لهن لتشمل أهل الزوج. إلا أن نوع الحماية هي غير مضمونة من قبل أهل الزوج بسبب التفاوت بالعلاقة وعدم ضمان النساء للمستقبل كما هو توقعها من أهلها، ولذلك تلجأ لاستخدام آليات للحفاظ على علاقتها الجيدة معهم. بالإضافة إلى كونها وسيلة لفرص نوع العلاقة التي ترجوها من أهل الزوج. أضف إلى ذلك، أن عملية المسايرة تهدف كما أوضحنا إلى الحصول على الرضا من أهل الزوج، ولذا فإنها تضمن الرضا من قبل الزوج، وتزداد هذه العلاقة خاصة في الحالات التي يقدم بها أهل الزوج المساعدة المادية.

"عمتي.. حماتي.. وابنة عمتي، يعملون في بيارة (بستان في أريحا)، مجرد إني أعمل لهن غداء، أو أساعدهم بتشوفها عمتي شيء كبير، هذا الشيء يبسطني (يشعرني بالراحة)".

"أنا كنت بنت عز وبنت خير (متوفر لي كل شيء في بيت أهلي) ولما تزوجت، حماتي (والد الزوج) كان ظالم. طرأت أشياء كثيرة في حياتي. ذقت (تعرضت) الذل والإهانة والظلم... لما يحطوا المائدة (يحضروا الأكل) أجي أمد يدي على الأكل (أحاول أن أكل)، حماتي كان يضربني... أنا بنت العز، صرت أتعرض للإهانة، لكن الحمد لله صبرت ونلت حتى كبروا أولادي".

ويزداد تحكم أهل الزوج بالمرأة بعد وفاة الزوج، حيث تسود علاقة عدم الثقة بزوجة الابن من حيث السلوك وتنشئة الأطفال، وبالتالي تزداد عملية تحكم أهل الزوج بحركة الزوجة فقط لكونها "أرملة".

"هم دائما يفكروا إني راح أترك الأولاد وأتركهم لأنني صغيرة مثل ما بحكوا، بكرة بتتركي الأولاد، ديرني بالك على أولادنا".

وتعزز النساء خاصة الأرامل من أهمية العائلة في حياة أولادهن والتأكيد على قضية النسب للأب، وإن القيمة المكتسبة التي ترجوها من أهل تبع من قيامها بتربية أولادهم.

"بشعر الأولاد ما بتربوا إلا بين أهلهم، العم مهما يكون الظرف هو مسؤول عن أولاد أخوته ولازم (يجب) أن يربوا الأولاد بين أهلهم"

وتعتبر إحدى المشاركات اللواتي توفى زوجها عن احتجاجها على أهل زوجها:

"بحب يعرفوا أنه بربي أولادهم، وما ضيعت أولادهم".

وتحدثت العديد من النساء المشاركات عن تدخل أهل الزوج بتربية الأولاد مما يفقد الأم ممارسة دورها الإيجابي واستقلاليتهما في اتخاذ القرار على المستوى الذي يتعلق بتربية أولادها.

"مشاكل بيني وبين زوجي، مثل ما تقولي لأنني أنا أكبر منه لا يوجد تفاهم، نبقى نتقاتل، والعائلة بتدخل في حياتنا كثير بتدخلوا في تربية الأولاد في حياتنا أنا وإياه".

ويزداد هذا التدخل في حالة السكن المشترك مع أهل الزوج، حيث أشارت العديد من المشاركات إلى رفض أهل الزوج انفصال أسرة الابن عنهم.

"صعب انك تتخذي قرار، أنت تعيشين وسط عائلة كبيرة. أنا مثلا لما بحكي لزوجي، أريد أن أسافر هو يقول لي: ما هوفلأن بدو يتزوج طب عيب طب اليوم في عزومة أروح مشواري لا بلغي مشواري من أجل خاطر العائلة. بعمل حساب كل شيء، باجي على حالي (على حساب ذاتي) أنا السبب فيه مش غيري أنا السبب فيه لأنني لا أقدر (أستطيع) أن ازعل (أغضب) أحد. باجي على حالي وعلى خصوصيتي وحقوقتي حتى ارضى الأسرة (تشعر العائلة بالرضى)".

٢. احتياجات النساء في إطار الحيز المحلي العام (مؤسسة المجتمع) :

عبرت النساء عن العلاقات الاجتماعية في الدائرة الأوسع من العائلة، بحيث تناولن على صعيد العلاقات في الحيز العام. وقد تنقلن بالمستويات في الحيز العام بناء على موقعهن من ذلك الجانب إما من خلال التجربة الفعلية أو التوقع من أثر ذلك على حياتهن. النساء في هذا المحور عبّرن عن هويتهم من خلال رؤية ذاتهن ضمن العلاقات الأوسع، وقد أوضحت أن قيمتهن الذاتية تزداد وتصبح مرئية عند انخراطهن بالمجال العام. لقد تناول هذا المحور ثلاث قضايا أساسية وهي: علاقة النساء مع المحيط وهم الجيران والأصدقاء، و تجربتها ورؤيتها للعمل الرسمي وغير الرسمي. ومن ثم التعليم ودور المؤسسات المجتمعية والدينية في حياتهن.

١. احتياجات النساء من الأصدقاء والجيران :

عبرت النساء عن الحاجة لوجود صديقة مقربة في مجموعات النقاش أكثر من المقابلات الفردية. وقد وجد التركيز لهذه القضية لدى المتزوجات والمطلقات والأرامل أكثر من العزباوات، وذلك لوجود الأصدقاء في محيط حياة العزباوات كما ظهر في البيانات. وقد عبرت المتزوجات عن عدم وجود الصديقات في حياتهن نتيجة قضائهن معظم الوقت في العمل المنزلي، وهذا يؤدي إلى عدم توفر الوقت للقيام بهذه العلاقات الاجتماعية. في جميع الحالات التي عبّرن عن أهمية وجود صديقة فهي "قطعة ماس نادرة"، أرجعن الأسباب إلى أن الصديقة تعتبر مصدر دعم ومساند لهن من خلال تجربتهن الخاصة مع الصديقات. وقد كان التوقع من أهمية وجود الصديقة في حياتهن هو المساندة والدعم الذي قد توفره الصديقة وذلك من خلال وجود شخص موثوق به للتفريغ النفسي والاستشارة.

"تحميني وما تعرضني للخطر و أنا ما بطلب أكثر".

أما عن دور الجيران فقد تحدثت عن هذا الموضوع المتزوجات، بشكل عام، بغض النظر عن التصنيف، ووجدن الجيران في تجاهين: الاتجاه الداعم والمساند عند الحاجة والاتجاه السلبي وخاصة الأرامل والمطلقات أشرن لها بحيث يصبحون أداة للرقابة المجتمعية عليهن.

٢. أهمية التعليم في حياة النساء :

أوضحت جميع النساء أن التعليم يعطي المرأة شعورا بالقيمة العالية، والأهمية بالمجتمع وأشرن إلى أن المحيط يعزز أيضا من هذه النظرة تجاههن. ويصبح هناك تقبلا أكثر من أفراد الأسرة لسماع آرائهن وتقبله بزيادة المستوى التعليمي لهن، وهذا يدل على ربط الوعي والنضج بالتعليم. من جهة أخرى تبين النساء أن مستوى التعليم مرتبط بالوظيفة، كلما ازداد المستوى التعليمي تزداد فرص إيجاد وظائف أفضل. ولذا يصبح التعليم نافذة للخروج إلى الحيز العام بناء على وجهة نظر المشاركات. حيث التعليم وسيلة لتوسيع العلاقات الاجتماعية وبناء الصداقات ووسيلة لتعلم كيفية التعامل مع الجنس الآخر حسب رأيهن.

وأشارت غالبية المشاركات أن التعليم آلية للامان بالنسبة للنساء بسبب صعوبات الحياة. وقد ركزت الغالبية

على هذه القضية، ولكن المتزوجات في عمر مبكر واللواتي حرمن من التعليم بسبب الزواج، أعطين أهمية أكبر لهذا المحور بسبب صعوبات الحياة الزوجية والاقتصادية التي مررن بها، يصبح التعليم للإناث عاملاً أساساً لتحسين حياة النساء:

"لو كنت تعلمت، وكانت وظيفتي في يدي كان وضعي أفضل، كان أولادي ما يحتاجوا لأحد".

"ابنتي تريد الزواج حكيت (قلت) لها: شوي في (أنظري) كيف حياتي، كيف يواجه صعوبات، لو تعلمت كان وضعي ووضعكم يختلف كثير، العلم بحد ذاته بغير الإنسان".

"مثلاً... إذا الواحدة اتزوجت، هي لازم (يجب) تبقى متعلمة، افترضني مثلاً إذا طلقها رح تعتمد (تبقى) بالدار لكن إذا كانت متعلمة سوف تحصل على عمل مفيد لحياتها المستقبلية، التعليم مهم".

لقد شبّهت النساء التعليم بالسلاح للفتاة وهذا يعني رؤيتهن له وسيلة للدفاع عن النفس، وهذا ينقلنا إلى نوع آخر من الحماية التي يتطلعن إلى توفيرها لذاتهن.

٣. احتياجات النساء من خلال علاقتها بالمؤسسات المجتمعية

تعرضت النساء في حديثهن عن المؤسسات إلى عدة قضايا منها دورها على الصعيد الشخصي بالمؤسسة، وذلك من خلال مشاركتها بنشاطات المؤسسة، والقضية الثانية علاقتها بالمؤسسات التي تقدم الخدمات، إضافة إلى تقييم الخدمات المقدمة ومدى استجابة البرامج المنفذة من قبل المؤسسات لاحتياجاتهن العملية.

في القضية الأولى، أظهرت النساء رضا عن وجودها في مؤسسة ما نتيجة للقوة والدعم الذي تكتسبه من خلال المؤسسة، تبادل التجارب مع النساء الأخريات، وهذا يدعو إلى تقوية بعضهن البعض من خلال عرض التجارب والصعوبات وآليات مواجهتها لاستمرار الحياة. ومن جهة أخرى دورها في مساعدة الآخرين يعطيها الشعور بالقوة. كما أشرن أيضاً، إلى أن دور المؤسسات هو واجب وطني، وداعم للمواطنين في المناطق المختلفة خاصة البعيدة عن المدن.

"بعد الاجتياح مباشرة احتجنا مساعدة مادية، انتهى أي شيء بالنسبة لنا ولشغل زوجي وأي دخل وأي مصدر للدخل لنا أي مصدر.. المطلوب يساعده يعوضه أي شيء حتى يرجع يشتغل. يساعده انه يشتغل يساعده انه نبدأ حياتنا، لا نريد المؤسسات تصرف علينا نريد الشيء الذي خسره يعوضه، ولو جزء حتى يرجع يشتغل ونبدأ حياتنا"

"مفروض من الجهات والمعنيين والمؤسسات المعنية هذه مسؤوليتها، أن تتابع أوضاع الناس وماذا حصل لهم"

وعلى صعيد العلاقة مع المؤسسات التي تقدم الخدمات، فقد أظهرت الغالبية أنها تلجأ لهذه المؤسسات بشكل عام عند الحاجة، مثل تلقي مساعدة مالية أو صحة أو دورات.

"هي بتخفف علينا بتساعدنا كثير طحين وزيت وأغراض أخرى أنا صرت اخبز بالدار، كل يوم 10 شيكل خبز في ظل لا يوجد رواتب في هذه الفترة خففت عنا".

وأشارت الغالبية من المشاركات، أن المسؤولية الأولى في التوجه للمؤسسات للحصول على المساعدة هي من واجبها هي وليس الزوج، مع التأكيد بالشعور بالإحراج والإهانة من التوجه لهذه المؤسسات ولكن الضرورة المادية تحكم:

"رحت (ذهبت) صدقيني لما رححت وقعدت قبالي (جلست أمام) الزملة (الرجل) وقال لي ما اسمك؟ عزت علي نفسي إني احصل على المساعدة".

كما عبّر عن التعب المرافق لتلقي الخدمة من المؤسسات بسبب المعاملات والمتابعة لفترات طويلة:
"أنا من ناحيتي أنا ما بروح وما بطارد، وهذه الشغلة تحتاج إلى مطاردة".

أما بما يتعلق بنوعية المساعدة المقدمة، فقد أظهرت أقلية من المشاركات رضا عن النوعية والبعض الآخر عدم الرضا.

"لما رحنت (ذهبت) عند الزكاة، بعد سبع اشهر قبلوا اسمي بعد سبعة أشهر. أرسلوا علي، رحنت (ذهبت) إلى الزلثة (الرجل) وأعطاني ١٥٠ شيقل وقال لي: يا أختي بعد شهر بترجمي ولمدة ثلاث شهور، وفي الشهر الرابع لما رحنت أجيبت (أحضر) الـ ١٥٠ شيقل، بقول لي اسمك موقف".

وفي المخيم برز وجود الخدمات بشكل واضح من قبل الوكالة وقد عبرت النساء عن حقهن من الخدمات المقدمة وليس مساعدة كونهن لاجئات.

"يمكن الاحتياجات فوق طاقتهم أعداد كبيرة من النساء بتروح يعطوا لكل واحد حقه".

أما عن طريقة تقديم المساعدة فقد عبرت الغالبية من المشاركات عن امتعاض من القائمين بتقديم الخدمات، فقد أشرن إلى شعورهن بالإذلال والمهانة من قبل القائمين على تقديم الخدمة، وأقلية منهن أظهرن الرضا.

"بتروحي (تذهبي) كأنك تشحدي منهم، الناس بشكروا بالمؤسسة، لكن أنا بشعر أنا رايحة على عزيرين (جهنم)".

"بروح، وأنا على عيني بروح، وأنا متدايقة (متضايقة)".

كما أشرن في ذات السياق إلى دور المحسوبة في كيفية توزيع المساعدة على الأفراد، وهذا يشعرهن بالاستياء الأكبر ورفضهن لهذه السياسة.

"بتعرفيني بيعتك (أرسل لك) ما بتعرفيني راحت عليك، شغلة مصالح بمصالح وين ما كان، هذا رأيي، وما بقدر أقول أكثر من هيك، وأنا غير راضية".

وأشارت النساء في الدراسة إلى قضية المحسوبة والوساطة. حيث أشرن إلى أن المحسوبة والوساطة مرتبطة بالانتماء الحزبي للأفراد ومن هذا المنطلق يتم توزيع المساعدة، مما يجعله غير منصف، ويأخذ طابعا تمييزيا بين الأفراد، وهذا يساهم في عدم وجود ثقة من النساء اتجاه هذه المؤسسات بشكل عام.

"كانت تجربة سيئة جدا، هي التي جعلتني اترك. شاب يحكي لي إذا في لك واسطة، قلت له لا ما في واسطة عندي واسطتي ربنا ما بدي واسطكم".

ومن القضايا المهمة التي أبرزت رؤية النساء للبرامج المقدمة، فهن يجدن أن هذه البرامج لا تعتمد على احتياجات النساء وهي تعتبر بعيدة عن واقعهن، إضافة إلى عدم وجود متابعة من قبل المؤسسات للبرامج التي يتم إنجازها أو عقدها في المناطق، وهذا يساهم إلى انقطاع بين النساء والمؤسسات المختلفة.

"أنا قلت للسيدة من المؤسسة، مستعدين نعمل معرض هم بدعموا الحرف النسوية، تعالوا مجرد شاهدوا شغلنا مجرد زيارة، نسقت معنا من المؤسسة وذهبتنا لزيارتهم صار شيء أشعرنا بفقدان الأمل بكل المؤسسات، صرنا نجمع مصاري من نفسنا عملنا مخيم صيفي ما أخذنا أجار، والأجار الذي طلع احضرنا فيه مواد واشتغلنا".

كما أشرن إلى أن المؤسسات تعتمد في برامجها على الطابع النظري من محاضرات وندوات ولكنها لا تساهم في نقل النظري على الواقع. فالتوقع من قبل النساء تجاه المؤسسات هو المساهمة في توفير فرص عمل أو تدريب

أوقروض مالية من أجل البدء في مشاريع صغيرة. وفي هذا الجانب، برزت أكثر حاجة النساء الأرامل لتلقي المساعدة من المؤسسات، واللواتي عبّرن عن استيائهن من دور الواسطة الذي يحرمنهن من المساعدة، والتي تعتبر المصدر الأساسي لهن لفقدان معيل الأسرة.

"نريد دعم مادي، نحن بحاجة إلى دعم، عندما نشترى ورد وجرار وأغراض هذا يحتاج مادة، ما نحتاج فقط لمحاضرات وندوات، المؤسسات بتعطي مثل ما بدها".

ظهرت خصوصية في توجه الأرامل إلى المؤسسات، فقد عبرت الأغلبية عن لجوؤهن إلى دار الأيتام فقط من أجل تلقي المساعدة لتنشئة الأولاد، وقد أعربن عن قلة الدعم إلا أنها أفضل من عدم وجودها. وقد رفضن التوجه إلى أي مساعدة أخرى

"أنا عزة نفسي ما يعرف من الله أعطاني إياها، يعني بهين نفسي ولا أهين أولادي ولا أروح"

إن العلاقة بين المؤسسات المجتمعية والنساء تداخلت مع تأثير الحيز العالمي والاحتلال على النساء، وذلك من خلال تحديد نوعية الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات، التي بدورها اعتمدت في الآونة الأخيرة على توفير الحاجات العملية "الأساسيات الخدمائية" من تموين وإعانات مادية. وهذه السياسات التي اتبعتها المؤسسات في نوعية الخدمات المقدمة للنساء، تتأثر بمفاهيم عالمية تفرض على الشعب. على سبيل المثال كيفية تناول قضية الكفاح في سبيل التحرير الوطني من قبل الدول المانحة. حيث صنّف الكفاح إرهاباً. هذا التحليل، أدى إلى التحكم من قبل الجهات المانحة، بنوعية الخدمات المقدمة. حيث تم وضع معايير تفرض على مؤسسات المجتمع المدني التلبية الأهداف العالمية، وهي متمثلة بأهداف تعزز سلطة الاحتلال بشكل عام، تحدثت إحدى المشاركات وهي زوجة شهيد عن إيقاف الدعم من قبل المؤسسة التي كانت تتلقى منها دعماً مادياً بسبب غياب المعيل الرئيس، إلا أن الكفالة توقفت وهي بناء على حديث المشاركة ممولة من الإمارات، والسبب في قطع المساعدة أنها زوجة شهيد، فتشرح المشاركة أن الشهيد أصبح إرهابياً وبالتالي أصبحت الأسرة ككل أسرة إرهابية تعاقب على ذلك.

٤. علاقة المرأة بالأنماط الاجتماعية والثقافية وانعكاسها على الاحتياجات الفعلية لهن:

تتداول هذا المحور ثلاث جوانب من حياة وتجارب النساء: الأول تعزيز النساء المشاركات للأنماط الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الفلسطيني، وهنا تعزز النساء الثقافة الأبوية السائدة، وتساهم في عملية تهميش دور النساء نتيجة للقيود الاجتماعية وضرورة تقبل النساء ضمن محيطها وأسرتها التي توفر الحماية لهن. أما الجانب الثاني، يتحدث عن الحالات التي انتهكت فيها النساء النظام الثقافي الاجتماعي السائد، وقد ترتب على ذلك نبذها من قبل أسرتهن. وفي الجانب الثالث، أجد فيه تعبيراً عن ضرورة انتهاك النساء لهذه الأنماط الثقافية الاجتماعية، ولكن لم يكن هناك تطبيق على أرض الواقع من قبلهن، وإنما اقتصر على تطلعات مرجوة بسبب التجارب الصعبة في حياتهن.

من الحالات التي ذكرت على الجانب الأول، وجد تأكيد لدى المشاركات على أهمية الإبقاء على الولاية في الزواج؛ وذلك حفاظاً على التماسك الأسري، وحماية للنساء.

وأشارت بعض النساء أن لبس النساء للحجاب أو اللباس الطويل هو وسيلة لحمايتهن من المحيط وإيماناً منهن بثقافة العيب.

"قبل ما أتزوج لم أكن البس منديل، لكن لما اطلع في الشارع بعد ما تزوجت، صار لازم البس منديل. عندما يحضر أحد، الكل يقول لي: البسي منديل. فأنا كنت بيني وبين نفسي أقول أنا لما كنت بنت كنت قدام (أمام) عمي"

(والد الزوج) أكون بشعري، الآن صرت لما يجي (يأتي) عمي البس مندبل عيب، لما اقعد (أجلس) مع حالي كيف انه عيب يعني أنا اخجل من الناس و ما أخجل من الله. هلا (الآن) بالعكس صرت أقول الواحد لازم يحط مخافة الله بين عينيه وليس من أجل كلام الناس".

من جهة أخرى، فقد عرضت المشاركات صفات عديدة يجب أن تتواجد في بناتهن، وهي صفات تدعم وتقوي من بقاء النساء في إطار القبول المجتمعي والعائلي، وضرورة الالتزام به، وأي خروج عنه يعتبر انتهاكا للأعراف:

" بحب تكون بنتي مثلا فهمانه بتفهم، مآديه، مربيه، هاديه، خلقه ومحترمه بتحترم مثلا صفها، إمها، أبوها بنات صفها معلمتها، ما بحب تروح ولا على أي منطقته فيها سوء للتربية سوء للمعاملة مثلا محل فيه شباب، هذه الأشياء ما بحب تكون في بنتي، بحب تكون بنتي راكزه ثقيله عاقله ولا أي احد يضحك عليها أو أي شيء يوخذ عقلها، بحب لبسها طويل".

كما أشارت النساء في الدراسة إلى أهمية الزواج للفتاة، لأن الزوج هو مصدر أساسي لتوفير الأمان والحماية للفتاة.

" يكفي الواحدة بالنسبة لي غير طبعاً التعليم، وغير الوظيفة أنها تلاقي شريك مستقبلها من أحسن من يكون، يعني لا بهمني مصاري ولا بهمني منصب ولا بهمني ما هو بين الناس، بهمني داخله".

كما عززت النساء من الدور الإيجابي للمرأة وأنه عمل مقتصر على النساء لذا يجب تحضير الفتيات لهذا الدور، ومن جهة أخرى رأين أن التعليم مهم للفتاة من أجل النهوض بأسرتها. وعلى الرغم من أهمية التعليم للفتاة كما عبّر عن، إلا أن البعض يحبذن استكمال التعليم للفتاة لدرجة معينة، لأنه يؤثر على سن الزواج، فهن يجدن أنه كلما زادت سنوات التعليم للفتاة فإنها تدخل مرحلة العنوسة، لأن الرجل يفضل الزواج بفتيات أصغر سناً خاصة في عمر ١٨ عاماً.

"وأنا اضطريت آخذ واحد اصغر مني لأنني شعرت حالي إني كبرت وما رح يجيني أحد غيره... لأنه عنده مشكلة في رجلي، بتوقف كثير بدها عملية، هو بمشي ويروح وبيجي مرات كثير، لكن عندما بمشي بتعب وبتلاقيها وقفت أو لما يجوع بتلاقي تكروح على طول ما بقدر بمشي".

وتعزز النساء من سياسة الصمت التي اعتدن عليها كوسيلة لحماية الأسرة من الفضيحة المجتمعية، حيث تعتبر الشكوى والبوح بشكل علني عن الصعوبات التي تواجهها في الحيز الخاص سلوكاً مرفوضاً مجتمعياً، وبالتالي فإن عدم الشكوى والبوح عن الصعوبات التي تمر بها تدل على الأخلاق الموافقة عليها من المجتمع اتجاه النساء.

"ما شكيت لبني ادم (أي أحد) الحمد لله، مثلاً جاراتي بيجوا وبكوا لكن أنا، الحمد لله يعني إنا إذا اطلمت صوتي وصوتت يعني بتحل مشكلتي وخرقت فلانة وخرقت فلانة ما بتحل مشكلتي لأنهم الناس ما بعملوا لي شيء فأنا متوكلة على رب العالمين الحمد لله يعني بنفسيتي ما بعمد على بني ادم إنه بيوم من الأيام إنه يعطيني"

وشددت النساء المطلقات والأرامل على قضية السمعة الجيدة بين المحيط والأهل، وتصبح هذه المهمة من أولوياتهن في الحياة.

"مرض لي ولد ذنك إنت وما برحموك، وإذا اردت اخذه للطبيب، بصيروا يقولوا وين رايحة، لدرجة إني مرضت، اتصلت بأخوي، أخذني أخوي ومرته، يقولون مين هذا الذي يمسك بها، رجعت وقلت يا عمي (والد زوجها) جارنا قلت له هذا أخوي وإذا بديك هويته خذها لتأكد، لدرجة إني صرت أخاف لما أطلع على محل يقولوا هذه وين (أين) رايحة (ذاهبة) وين جاية".

”الحمد لله لي عشر سنوات مطلقة ومحافظة على حالي الحمد لله يعني مش كل الطير بتاكل لحمه“ .

كما تطرقت النساء إلى أهمية دور النساء في الحفاظ على العلاقة الزوجية وأن النساء هن الأساس في كيفية سير العلاقة الزوجية، وذلك كون الطلاق سمة غير مقبولة. وهنا دور التنشئة على العادات والتقاليد الاجتماعية والدينية كما أشرن إلى قضية مهمة لتصبح الفتاة قادرة على الحفاظ على أسرتها:

”أنا بناتي أساسا من المدرسة للدار ما بطلعوا، أنا ربيتهم هكذا، ما في أسرار شخصية ما زالوا صغار ولا يوجد أسرار شخصية“ .

أما فيما يتعلق بالانتهاك لهذه الأنماط فقد تبين أن هناك أقلية من المشاركات اللواتي انتهكن العادات والتقاليد الاجتماعية مثل اختيارها لشريك الحياة، فقد عبرت أربع من النساء عن اختيارهن لأزواجهن، ولكن النتيجة كانت رفض ومقاطعة أهل المرأة نتيجة لهذا الاختيار، وهنا تقدم النساء في مثل هذه الحالة الامتيازات المعطاة لها من قبل أسرتها بحمايتها ودعمها مقابل الحفاظ على الضوابط والقيود الاجتماعية الثقافية المفروضة.

وبما يتعلق بالنساء اللواتي فقدن الزوج، فإنهن عبّرن عن انتهاكهن للأنماط الاجتماعية من حيث التعامل مع الإشكاليات المتعلقة مع المحيط وليس فقط على الصعيد الشخصي، وهذا الانتهاك قد فرض عليهن بحكم غياب الزوج، وبالتالي تزداد مسؤولياتهن نتيجة لهذا فقدان، لتمتد إلى الحيز العام وليس الخاص فقط هذا الوضع، ساهم في تعزيز ثقة وقوة النساء كما أعربن عن توجه إيجابي كما وصفنه في حياتهن:

”ما كنت أقدر اقعد مع رجال، أشعر أنه عيب أقعد بين الرجال، الآن لا والله يعني بوقف بحكي وبحكي انتقاداتي وبحكي رأي فكثير أمور أثرت في يعني إيجابية“ .

تبين من البيانات أن أقلية منهن وخاصة العزباوات. رفضن القيم الاجتماعية الأبوية وسلطة الإخوة ولجأن إلى تحقيق احتياجاتهن خفية عن الإخوة مثل اقتناء البلفون، أو الحديث مع زملاء بالجامعة. وهي طلبات بسيطة جدا إلا أنها تصبح ذات أهمية نتيجة لسياسة المنع المتبعة من قبل الأهل على الفتيات. وفي إحدى المقابلات عبرت إحدى النساء وهي عزباء عن تحديها لسلطة الأهل بمحاولة منعها من استكمال تعليمها وانخراطها بالعمل المأجور، إلا أنها استطاعت أن تحقق هذه المطالب نتيجة لقوة الشخصية وروح التحدي.

إحدى المتزوجات ونتيجة لوفاة الزوج تعرضت إلى ضغط من قبل أهل الزوج حول الوصاية للأولاد إلا أنها تحدثهم، وحصلت على الوصاية، وكانت النتيجة رفض ونبذ أهل الزوج لها وفقدانها دعمهم لها.

وتتعرض النساء للنبذ عند مطالبتهن بالإرث، حيث يعتبر من القضايا المرفوضة مجتمعيًا بناء على فكر أبوي يعزز من حرمان النساء من حقوقها بملكية الموارد والسيطرة عليها. أوضحت النساء أن مطالبتهن بالإرث من أهلها أدى إلى خلق إشكاليات متعددة مع الإخوة نتيجة لخرق العادة الاجتماعية بتنازل المرأة عن حقها بالإرث مقابل الحفاظ على العلاقة الجيدة مع الإخوة، كما أن مطالبتهن أهل الزوج بعد وفاة الزوج بحق أولادهن بالإرث أدى إلى القطيعة بين الطرفين.

القضية الأخيرة التي تناولتها النساء في هذا المحور هي انتهاك الأنماط الثقافية الاجتماعية على المستوى النظري فقط، وعلى الرغم من أن النساء أكدن على تعزيز السيادة الذكورية كما ذكرت سابقا بالجانب الأول. إلا أنهن نظريا، وأحدث هنا عن معظم المشاركات في المجموعات يجدن النظام الاجتماعي معجفا بحق النساء ولا يقدر دورهن. حيث أيدت الغالبية حلم التغيير في النظام السائد بحيث يستطعن الحركة وأخذ القرار والتصرف بحرية. وهذا قد يفسر سبب تعزيز النساء للأنماط الاجتماعية الثقافية السائدة هو الحفاظ على قبولهن من قبل المجتمع وأفراد الأسرة، وبالتالي الحصول على الدعم والمساندة التي تحدثن عنها من قبل

أفراد أسرتهن.

"المرأة ليست خادمة صدقيني معظم الرجال ينظروا للمرأة أنها خادمة، المرأة عندها حق مثل الرجل إن شاء الله هالوضع يتغير".

"لماذا لا نفرس الحرية في قلوب أولادنا حتى يكونوا صريحين، والبنات عند أهلها مكبوتة وعندما تطلع من عند أهلها لها خاطر تشلح المنديل".

"أنا لا أحب شيء لأن كل شيء متوفر لكن أحب أن أغير مخ (طريقة تفكير) بابا لأنه ما يعطيني حريتي".

كما عبرت النساء الأرامل عن نبذ أهل الزوج لهن نتيجة تحديهن رغبة أهل الزوج في السكن معهم .

"لما توفي جوزي واجهت مشكلة ، طلب مني البنك حصر إرث ورحت على المحكمة سألوني أمه عايشة (على قيد الحياة) والامتوية، حكيت/ لا عايشة. واب له، قلت لهم نفس الشيء حكوا لي نريد أوراق منهم تنازل أو شيء على أساس إن المحكمة تأخذ إجراءتها، رفضت أمه وقالت تعالي اسكني عندي في غزة بتنازل، رفضت ما بقدر أترك بيتي، أنا وجوزي الله يرحمه تعبنا حتى وفرنا البيت لأولادي. صارت تغلط هي وأولادها وحتى الآن رافضين يحكوا معي".

احتياجات النساء من الدين والمؤسسات الدينية :

تناولت النساء قضيتين في العلاقة مع المؤسسة الدينية، الأولى على المستوى الشخصي الذاتي والتي تتحدد بعلاقتها المباشرة مع الله، والتي تعبر عنها من خلال الصلاة اليومية وقراءة القرآن الكريم. وقد عبرت النساء أن هذه الوسيلة (الصلاة اليومية) تشعرها بالهدوء والراحة النفسية. حيث عبرت جميع المشاركات أن الحاجة إلى اللجوء إلى الصلاة يزداد في فترة تعرضها للازمات الصعبة، بحيث تشعر النساء أن الطريق قد سدت ولا يوجد أي مخرج للمشكلة التي تواجهها ، لذا فإنها تلجأ إلى الله كوسيلة أخيرة لحل الإشكالية أي توقع حدوث معجزة.

"أوقات كثيرة تمر على الإنسان ظروف صعبة، يجوز نفسية وكآبة، بشعر إنه ما فاش (لا يوجد) أحد لي غير ربنا بتوجه له بالدعاء بالصلاة".

"قوة الدين بتأثر كثير إذا ما كان عندي قوة دينية ودافع ديني، بصفي (يصبح) عندي فوضى في الحياة، الدين يعطيني دفع للأمام وبتترتب أموري مع العائلة".

أشارت أقلية من المشاركات إلى أن الصلاة واللجوء إلى الله مهم خاصة بوجود أعباء وضغوط نفسية لا تستطيع النساء مشاركتها مع الآخرين، وبذا تكون العلاقة مع الله نوعاً من الحماية لهن من خلال العلاقة السرية مع الله والتي تجد فيها نوعاً من الأمان، لعدم البوح للآخرين بخصوصياتها، لذا تصبح العلاقة المباشرة مع الله هي وسيلة تفريغ نفسي.

"لما أحس (أشعر) حالي مخنوقة (متضايقه جدا) وفي شغلة ومش قادرة أحكيها أو يخاف أحكيها لأي أحد بحتاج الله".

وأقلية من النساء المشاركات وجدن أن الدين هو وسيلة للحفاظ على الأخلاق بالمجتمع:

"الواحد من دون دين يعني صعب إنه ما يغلط... إذا الواحد عنده دين إذا بعرف الحلال والحرام يعني بردعه"

والجانب الثاني علاقتها بالمؤسسة الدينية ولكن لم تعطها النساء الثقل، إلا أنهن أشرن إلى المساعدة المعنوية

التي تتلقاها من المؤسسات الدينية خاصة في عملية تعليم القرآن والتجويد والتي لوحظت في مناطق محددة خاصة قرى الوسط وقد وجد توجه كبير وملحوظ من المشاركات لتعلم قراءة القرآن الكريم والتجويد.

٥. احتياجات وتوقعات النساء من القانون:

هذا المحور تناول توقعات النساء من القانون، ومدى تلبية القانون لهذه التوقعات. فهن يترجمن عجز القانون عن حمايتهن من خلال تجاربهن الخاصة. أظهرت المشاركات اللواتي تطرقن لهذه القضية، عدم الثقة والافتقار بالقانون السائد خاصة بما يتعلق بالأحوال الشخصية. ومن المهم الإشارة إلى أن هذا المحور، تبلور من خلال النساء أنفسهن ولم تعالج القضية بالمحاور الأساسية في الأسئلة. ولكن تم تناولها من قبل النساء أنفسهن، وهذا يعتبر مؤشرا لأهميته في حياتهن.

عبرت النساء عن إحجاف القانون في حماية حقوق النساء، ولذا فإنهن في حالات تعرضهن للعنف، فإن الآلية الوحيدة المتوفرة في ظل غياب القانون هو قبولها بالعنف الممارس من قبل الزوج أو أهله للحفاظ على وجودها مع أولادها.

" يعني في حدا بجنب بتتوتضرب بسبب وبدون سبب أكيد لأ، وساعتها رح اترك أولادي، وأنحرم منهم...و أنحرم من داري"

" ما هي بتغيير قوانين و تشريعات شو اللي (ماذا) أنا مانعني إني أتعلم إلا أهلي"

" حتى لو في قانون، أه بقدرش (لا أستطيع) أتوجه لهذا القانون في وقتها لأنه أهلي يمنعني أتوجه لهذا القانون"

" حقوقي وهي المؤخر تبعي (خاص بي) كان رافض يعطيني إياه نهائيا وما بده (يريد)، فصار أصحابه يحكوا له لا يعني كونها ما أخذت منك شيء، وما طالبتك بأي شيء لا يعني ما تعطيتها حقوقها. أنا طبعاً بهديك (تلك) اللحظة ما كنت سائله لا عن حق ولا عن شيء المهم بدي (أريد) انفذ بريشي زي (أتلخص) ما يحكوها".

" ما في مجال للعاملات، وحقوقهن غير موجودة، تداوم الواحدة بمزاجه (صاحب العمل) زي ما بده (حسب رغبته) صاحب العمل وإذا شاف (رأى) العاملة إنها بتنتج كثير، بمضيها على ورقه إنه هي ما لها أي شيء ما تاخذ جمع (يوم الجمعة)، ولا إجازات ولا أي شيء، وإذا بتتأخر ٥ دقائق بتتخصم عليها".

٣. احتياجات النساء في إطار الحيز العام / مؤسسة السوق

١. رؤية النساء للعمل غير الرسمي وانعكاسه على احتياجاتهن العملية:

أشارت الغالبية من المتزوجات أن العبء الأكبر من الأعمال تقوم به النساء. وقد عبّر عن ساعات العمل الطويلة التي يقضيها في العمل المنزلي، حيث الإجمالي لدى المشاركات يبدأ منذ الثالثة فجرا وحتى الثانية عشرة ليلا. ويتراوح العمل بناء على المنطقة السكنية. ففي القرى، تساهم النساء بالجزء الأكبر من العمل الزراعي إضافة إلى العمل المنزلي. من جهة أخرى عبرت النساء عن مسؤوليتهن الأولى في عملية استمرارية الأسرة خاصة في فترة الأزمات الاقتصادية. فقد أبدت النساء لجوؤهن إلى استراتيجيات متعددة للتأقلم مع الوضع الصعب، فالبعض تحدثن عن قيامهن بأعمال زراعية أو يدوية بيتية للبيع مثل الملوخية والنسيج. وقد أوضح العديد منهن أن عملية المتاجرة والحصول على الأموال هي من وظيفة الزوج أو والد الزوج.

" مشروع الدجاج من خلال قرض، حتى الآن ما حصلت على أرباح وأخذت قرض مرة ثانية حتى اكمله، لأنه لازم تأخذني القرض الأول والثاني، لكن الدجاج بطلوا ينتجو، مشروع أنفلونزا الطيور الذي طلوعوا لي خسر في كل شئ وصرت أبيع بنقص للتجار. والبنت بدها مصاري للجامعة وجوزي بشتغلش (لا يعمل)".

"في مشروعاتهن يشتغلن فيهن تجارة الملابس والملوخية. بشهر ٥ والمشروع من ٨ سنين . بجيب (أحضر) ملوخية عيدان حوالي ١٠٠ إلى ١٥٠ كيلوفش (لا يوجد) وقت".

وعلى الرغم من أن العمل المنزلي كما عبرت عنه النساء هو من مسؤوليتهن ، إلا أن القيام به لا يجدهن متعه وأنه فرض عليهن وليس له أي قيمة من المحيط سواء الزوج أو أهل الزوج، وهذا يرجعنا أيضا إلى الدور المتوقع منهن وهو القيام بالعمل وإلى ردة الفعل من القيام بالعمل بحيث وجدتهن فرضا عليهن. لقد عبرت العديد أن العمل المنزلي لا يعتبر عملا من وجهة نظر المحيط، لذا فإن الجهد المبذول من قبلهن لا يتم قياسه ولا يتم الاعتراف به من قبل الزوج وأحيانا الأولاد.

"زوجي ملقي كل مسؤولية تربية الأولاد علي ما له دخل نهائياً لا في تعليم ولا في تربية ولا أي شيء، هوزي (مثل) آباء زمان، بقول: أنا بجيب لكم الدخل وأنت عليك باقي كل شيء، أنت قعدتني (تركت) من الشغل وقاعدة في البيت مسؤوليتك تدرسي، تربي وتعلمي، زوجي لأنه بتأخر بشغله بروح (يرجع) من شغله برتاح حتى قليل ما بشوف الأولاد".

"هم ما بقدرنا (يعطي قيمة) ... الغسيل مغسول والجلي نظيف والدار نظيفة، وإذا رجع زوجي ولاقتي يشتغل، بصير يقول أكيد كنت والجارات تشرين قهوة".

تحدثت أقلية من النساء في عينة البحث عن متعة العمل المنزلي، وأنه عبارة عن رابط مع الأسرة ويساعد على تعزيز الروابط الأسرية.

"بكون مبسوفة وأنا يشتغل فيها، لما إنت تقومي فيها بتكوني مبسوفة انه أنت أنجزتها مش (ليس) واحد غيرك ويجب اشتغله بحب ويرغبة حتى الأيام التي بغفل عن شغل شغله بحب ثاني يوم أعوضها وأعملها".

بما يتعلق برأي الآخرين وخاصة الزوج والأولاد بالعمل المنزلي، فقد عبرت معظم أن الأولاد يقدرون العبء المنزلي، مما يشعرهن بالرضا وهي تسمع المدح والشكر. من حيث الزوج فقد عبرت معظم عن عدم وجود تقدير من قبل الزوج، وحتى في حالة وجود تقدير من قبله، فقد عبرت النساء عنه بأنه عبارة عن رضا الزوج من قيام الزوجة بعملها بشكل جيد.

هذا يدل على عدم إعطاء قيمة للعمل المنزلي كونه مرتبطا بشكل نمطي بدور النساء ويعمل ليس له قيمة مادية، وبالتالي يصبح العمل المنزلي نمطا من الحياة بحيث لا يتم ملاحظته. بالمقابل فإن وجود خلل ما أو خروج عن القاعدة في النمط يؤدي إلى ملاحظة الفعل.

"لا... بيكون زوجي مبسوط انه أنا بنجز شغلي... إني أنا ربة البيت وأنا يشتغل في بيته مش حدا يشتغله".

٢. رؤية النساء للعمل الرسمي وتأثيره على مكانتهن الاجتماعية واحتياجاتهن:

ربطت النساء المشاركات مصطلح العمل بالقيمة المادية (الأجر المدفوع)، وقد تبين سابقاً أن العمل المنزلي تراه النساء مرتبطا بها كأثرى باختلاف حالتها الاجتماعية سواء أكانت متزوجة أم عزباء. بالمقابل تجد النساء أن العمل المأجور له قيمة عالية في المجتمع ومن أفراد الأسرة. فقد عبرت العديد أن العمل المأجور يرفع من قيمتها داخل الأسرة ويعزز من دورها في عملية أخذ القرار داخل أسرتها، وينعكس إيجابيا على رؤية زوجها وأولادها لها من زاوية أكثر قوة. ورأت غالبية المشاركات، أن العمل المأجور يعمل على تمكين النساء ويزيدهن شعورا بالقوة.

"بحب أكون موظفة لي شخصية عالية أحس بالأمان لأنه المتعلم وله وظيفة بتكون حياته وشخصيته غير، بتتغير كليا".

”بشوف العمل عالم غير العالم الذي أعيش فيه، بتتعرفي على الناس بساعدك بدعمك ويعطيك ثقة بالنفس، بحس (أشعر) بفتح عليك نوافذ كبيرة تتعرفي على العالم الذي حولك”.

إضافة إلى هذا، فإن العمل يساهم في مساعدة الأسرة اقتصادياً من أجل تلبية احتياجاتها، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية وزيادة نسبة البطالة.

”فزوجي لم يكن يشتغل كفاية وعندما صار لي أربع أولاد صرت اشتغل أساعد زوجي على أساس المعيشة اليومية فاشتغلت سبع سنوات”.

لقد وجدت النساء المشاركات بالدراسة واللواتي التحقن بسوق العمل من أجل المساعدة المالية لأسرتها بالدرجة الأولى انعكاس إيجابياً على رؤيتها لذاتها، بأنها فاعلة وقادرة على تغيير وجهة نظر المحيطين بها، والذين كانوا لا يرون فيها إلا هذه المرأة القابعة بين جدران المجال الخاص، كما انعكس ذلك على تطوير نظرة الرضا لقدراتها الكامنة في أعماقها، والتي كانت تتيه في عوالم الثقافة الذكورية السائدة في مجتمعنا.

”دائماً المرأة التي تقبض مصاري (نقود)، المجتمع عنا يعني بحسوها إنها كبيره، الله كبير يعني”.

”والحمد لله رب العالمين مش بدي (لا أريد) أحمد (أمدح) نفسي، أنا بساعد زوجي، ببيع على العربايه مع زوجي مش كثير الإنتاج وموفرين احتياجاتنا يعني شايه (أرى) حالي إني عامله شيء كويس منيح”.

”أنا بشتغل تنظيف وما تنظيف؟ وبقدم قهوة، وشاي على أساس إني أقدر أعيش أولادي ما يعوزوا حدا، أقل ما فيها لمن (عندما) يروحوا (يذهبوا) على المدرسة يأخذوا شيكل أو نصف شيكل، وهم ييشوفوا الأولاد بياكلوا ساندويش في المدرسة، وهم لا يأكلوا، والحمد لله رب العالمين أنا أفتخر بنفسي وبشتغل، وبعمل، وبحط وما يعوز حدا (لا أحتاج أحدا)، ويعني ولادي متقبلين للوضع”.

ومن جانب آخر ترى النساء أن امتلاكها لعمل مدفوع الأجر، يساعدها على تلبية احتياجاتها الخاصة، ويعطيها القدرة المالية لشراء ما تحتاجه، حيث أشارت بعضهن إلى عدم إمكانية شراء ملابس جديدة خاصة بها بسبب الأزمة الاقتصادية ووضع أولويات الأولاد أمام أولوياتها. كما عبرت العديد عن رغبتهن بالعمل المأجور لكي لا تكون عائلة على أحد وخاصة الزوج والتحرر من الإهانة عند طلب النقود منه.

”العمل بعمل استقلالية، لأنها كل ما بدها (تريد) شيء من زوجها على مستوى شيقل بدها تروح تتدلل لجوزها حتى يعطيها، عملها بساعد يكون عندها استقلال”

”إذا بشتغل بسد حاجتي المادية، ما بحتاج ولا حدا”.

”مممكن إنها تأمن لها أشياء بكون صعب أن يؤمنها زوجها. هناك أولويات للحياة تختلف عن زوجها.. العمل بيني شخصيتها”.

وتبين النساء أن العمل المأجور يساهم في عملية تنظيم الوقت للنساء، فهن يجدن أن النساء اللواتي يمتلكن وظيفة أكثر قدرة على تنظيم أوقاتهم. تتفق جميع النساء المشاركات على عبء العمل المأجور مع المنزلي، خاصة في اقتصار العمل المنزلي على النساء، وهذا يزيد من الأعباء عليهن، إلا أن مشاركة النساء بالعمل المأجور يساهم في استقلالية النساء وتقويتهن.

من جانب آخر تطرقت النساء إلى أهمية العمل المأجور للنساء فقط في حالة الأزمة الاقتصادية وحاجة الأسرة للدعم الإضافي، وبعضهن عبّرن عن موافقتهن المشاركة بالعمل المأجور إذا توفر داخل المنزل مثل التسيج خاصة، في ظل تقييد حركتهن من قبل المحيط، إضافة إلى الأعباء المنزلية الملقاة على عاتقهن.

بما يتعلق بالعمل المأجور فقد أوضحت المشاركات أنه يساعد على بناء علاقات اجتماعية وعلى تنمية الوعي لدى النساء ويساعد على إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين لأن الطرفين يساهمان في الدخل المادي للأسرة. بالمقابل البعض قلن إن ضغط العمل داخل المنزل وخارجه يساعد على تقليل الاختلاط مع الأهل والأصدقاء:

"بأثر على حياتك، بتخف علاقتي بالمجتمع، علاقتي مع أهلي مع جبراني بتسير (بتكون) أقل، مش (ليست) قوية زي (مثل) اليوم. يا دوب الحق (لا يوجد وقت) أخلص (أنهي) شغلي بره (خارج البيت) وارجع على البيت، أرتب داري، أطبخ، أخلص شغل الدار".

وقد كان للعمل أهمية خاصة عند الأرامل والمطلقات بسبب الحد من حرية الحركة من قبل المجتمع والأسرة فقد وجدن انه ملجأ للخروج من الأزمة إضافة إلى الحاجة المالية.

"لو يشتغل رح أطلع من العزلة اللي أنا فيها".

"بتطلمي بتتريحي و نفسيتك بتتريح بتطلمي ما بتبقي في الدار".

بالمقابل عندما تم نقاش المشاركة بالعمل التطوعي، تبين أن غالبية المشاركات يشاركن في أعمال تطوعية أو حضور ندوات، إلا أن معظمهن أشرن إلى أن العمل التطوعي هو لسد الفراغ والتسلية خاصة في القرى، حيث لا يوجد أي وسيلة لقضاء الوقت للنساء، ومن جانب آخر يصبح وسيلة لتمكين النساء نتيجة لتبادل التجارب الخاصة، وبالتالي تصبح معاناة المرأة الواحدة قضية عامة تشترك فيها مع الأخريات وليست قضية خاصة بها. "مش بطالة، بضيعي من وقتك حوالي ساعتين أو ثلاثة. هذه تحكي كلمة وهذه تحكي قصة بتشوفي مشاكل غيرك بتهون عليك مشاكلك".

أقلية من النساء قلن أن العمل التطوعي يساعد على التواصل الاجتماعي وتبادل الخبرات والتجارب بين النساء واستثمار الوقت بدلا من القيام بزيارات في وقت الفراغ.

"خدمة البلد بالنسبة لي تعبئة وقت وكسب مهارات جديدة والتعرف على ناس".

"والله أنا بنزل بسمع كلمة مفيدة بدل ما أنا مضيفة وقتي على الفاضي، قاعدة في البيت يعني شعور كويس (جيد) إنك تنزلي تغيري جو، وفي نفس الوقت تنضي".

وقد ترسخت قضية العمل التطوعي بشدة عند العزباوات نتيجة لوجود وقت فراغ كبير في حياتهن إضافة إلى عدم وجود فرص عمل، فإن العمل التطوعي مع المؤسسات يصبح وسيلة للحصول على عمل في بعض الأحيان. في جوانب أخرى تجد غالبية النساء المشاركات العمل التطوعي وسيلة لتحقيق الذات من خلال الإنجازات والمساعدة مع المحيط مما يساعد على بروزها بالمجتمع. أو وسيلة للرقى بوضع النساء في فلسطين من خلال خروج النساء إلى الإطار العام .

"الدافع إنني بدي (أريد) أطلع المرأة في دير أبو مشعل .. بدي أرفع قيمتها .. أغير نظرتها لهذا البيت".

"أنا نفسي أشارك لكن أهلي ما يسمحوا لي. أول شيء بتعبي وقت فراغك، عندي وقت فراغ كبير كثير، ثاني شيء بتشعري إنه إنت بتطلمي بتشوفي ناس بتغيري جو ونفسيك بتغير نفسيك تتحسن، كونك بتعملي شيء للناس أو بتساعدني بتشعري بقيمتك وإنك مش (لست) مثل الواحدة بتقعد في البيت لا شغلة لا عملة غير شغل البيت و التلفزيون يعني".

عندما تحدثت النساء عن العمل فإنهن ربطنه بالقيمة المادية ومدى مساهمتهن المادية في الأسرة، وهذا نتيجة للتوجه المجتمعي الذي يرسخ من قيمة الجانب المادي، ويعمل على إضفاء القيمة العالية له، وترى النساء أن قيمة

العمل ترتفع بناء على المستوى التعليمي، ولذا أعطت النساء قيمة عالية للتعليم من أجل الحصول على فرص ووظيفة أرقى ذات دخل أعلى.

٤. احتياجات النساء في إطار مؤسسة الدولة : ما بين التزام السلطة الفلسطينية ومعوقات الاحتلال الإسرائيلي

تطرقت الغالبية من النساء المشاركات في الدراسة، إلى تأثير الوضع الاقتصادي بسبب الأوضاع السياسية السائدة، وتأثير المقاطعة الدولية للحكومة الفلسطينية المنتخبة "حماس" على الأسر الفلسطينية، سواء على الصعيد المادي أو الاجتماعي. أن نسبة كبيرة من النساء اللواتي تم مقابلتهن، أزواجهن موظفون بالسلطة الفلسطينية، بالتالي عدم وجود رواتب بسبب المقاطعة الدولية، أدت إلى وقف الدخل الرئيس للأسر. خاصة أن المعيل الأساسي للأسرة الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني هو الرجل، وكما أشرت في مؤشرات التحاق النساء في العمل، فإن نسبة النساء في العمالة الفلسطينية قليلة جدا.

لقد أشارت غالبية النساء إلى زيادة التوتر بالعلاقة مع الزوج أو الضغط النفسي عليها لمسؤوليتها الأولى في التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

"كثير تعب، كنت كثير متذايقة (أشعر بالضيق) إنه يعصب (يغضب) لما يكون قاعد فكنت أحاول محسسوش (أشعره) نهائيا إني أنا بشتغل وهو قاعد مع إنه لو كان هو بيشغل وأنا قاعدة عادي".

"لما عملوا اليهود الجدار، أثر كثير على حياتنا، عمرنا ما كنا نشعر بضيق أو ضعف بالحالة المادية، إلا لما اخذوا أراضينا، فلما أخذوا أراضينا كان عندنا موسم لوز.. كان عندنا موسم زيتون.. كان يجيك إلف دينار من كل جهة أو أكثر هسه (الآن) راح كله".

كما يشكل عامل الاعتقالات لأبنائهن وإخوتهن عبئا إضافيا عليهن نتيجة للمسؤولية الملقاة عليهن لتوفير مستلزمات السجين.

"بطلب من أبو مازن يوحدوا الشعب الواحد لا وهو قاعد مرتاح ولا وهو ماشي مرتاح بطلب من أبو مازن وهنية والحكومة والرئاسة حل مشكلة البطالة والفلتان الأمني، العمال صار لهم ١٠ سنين قاعدين الموظفين من ٣ شهور قبلوا الدنيا، والعمال إللي (الذين) كانوا يوكلوا رمل!! الآن المؤسسة صارت تسلم النصف، الحين أربع شهور ما أخذوش ولا ألف، والأسير الآن من أين بدو (يريد) يدفع الكانتين!! الآن مش لاقى، إحنا شعب ضايع بين الحكومة والرئاسة".

عبرت زوجات الشهداء عن المعاناة الكبيرة لفقدان المعيل الرئيس للأسرة في ظل عدم توفر وظيفة، ومستوى تعليم يساعد على تخطي الصعوبات. لقد تحدثن عن العبء بمتابعة الأطفال، والعبء كونها زوجة شهيد من المحيط، لعدة أسباب منها: التوقع من المحيط بصلايتها وقوتها ومن جانب آخر زيادة المراقبة المجتمعية عليها.

"بكون (أكون) ماسكه زمام الأسرة الحالي (أسيطر على الأمور) كوني أنا متحملة كل شيء لحالي (وحيدي). أنا الأم وأنا الأب وكوني أنا المسؤولة عن أعمال المنزل كاملا، وعن جد أنا بوفر دخل الأسرة بنفس الوقت. يعني أنا بتقوم بدور مزدوج مرات أنا أشعر إني بحمل نفسي فوق طاقتي. يعني مرات أنا بروح على البيت مش قادرة أوقف على رجلي".

أشارت النساء المشاركات إلى تأثير إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية على أسرهن، في ظل عدم توفر فرص عمل في الضفة الغربية. وهذا أدى إلى ارتفاع مستوى الفقر لأسرهن وزيادة الضغوطات النفسية على النساء وأسرهن.

"الزوج اللي (الذي) قاعد مالوش (ليس له) شغلة غير هالأولاد وقاعد بناهد فينا (يقاتل) ، بنطلع برة (نخرج إلى الخارج) فلتان أمني، نرجع إلى البيت بيقاتل فينا ."
"زوجي عامل بروح (يذهب) على إسرائيل و بضغطوا عليه من اليهود بروح تعبان إلا يفش غله (يصب غضبه) فينا شوي بس طيب برجع لحاله ."

وفي ظل الأزمة السياسية الاقتصادية، فقد عبرت المشاركات عن رغبتهن بالعمل لمساعدة الزوج وإيجاد دخل لإعالة الأسرة.

"هالأوضاع كلها الانتفاضة الأولى والانتفاضة الثانية وفيش (لا يوجد) شغل (عمل) وهو (زوجها) ما يعرف يشتغل إلا في المطاعم ، لأنه طبياخ ييطبخ في المطاعم ، ومن يومها من بداية الانتفاضة تغير بعد ما خسر عمله ، وصارت حمايتي تقول إطلعوا لحالكم واصرّفوا لحالكم واعتمدوا على حالكم، وطلعنا لحالنا وصرنا نحارب في هالنديا وبعث ذهبي مصاغي كله واشترت دارلين ."

لقد لجأت النساء المشاركات في الدراسة، إلى العديد من الاستراتيجيات لضمان استمرارية أسرهن مثل بيع المصاغ إذا توفر، أو اللجوء إلى سياسة الاكتفاء الذاتي مثل الزراعة البيئية لتوفير المتطلبات الأساسية أو تربية الأولاد على سياسة الاقتناع "بالموجود". بحيث تلجأ النساء إلى تخفيف عدد وجبات الأكل خلال اليوم، تخفيض الاستهلاك من الغذاء، عدم شراء الملابس، تقليل المناسبات الاجتماعية.

ومن العضلات الأخرى التي تحدثت عنها النساء، هي حرمانهن من التعليم في فترة الانتفاضة الأولى ولجوء الأهل لتزويجهن خوفاً من الحواجز.

"كانت الدراسة مش لحد (ليس فقط) مرحلة الإعدادي في البلد، كنا في عابود نوفي (نستكمل) تعليمنا، في الانتفاضة، قالوا أهلي خلص ما بنخليك (لن نسمح لك) تروحي وتيجي على عابود. أنا كنت شاطرة في المدرسة، اختي كانت اقوي مني ضغطت عليهم وخلصت (أنهت) التوجيهي، أما أنا زمان كانت شخصيتي ضعيفة وما اقدرت (أستطيع) أتحدى، قعدوني (أخرجوني من المدرسة)... قعدوني... جوزوني ."

وقضية أخرى تم التطرق إليها من قبل النساء، هي فقدان الاتصال والتواصل مع أهلها نتيجة لعدم وجود بطاقة شخصية "لم شمل"، وهذا يساهم في شعورها بالاغتراب خاصة في ظل وجود إشكاليات مع أهل الزوج والزوج. "أنا ما معي (لا يوجد) هوية يعني الوضع هذا هو أكثر شيء شاغل بالي (يشغل فكري) إنه لما بطلع بخاف يقابلوني يهود ، وزوجي ما معه هوية كمان (أيضا) يعني هذا أثر في كثير ويقلقني كثير ."

"الواحدة لما يكون لها أهل بروحوا وبيجوا عليها (يزوروا) تبقى مش زي الفقيرة (تشبيه بعدم امتلاك شيء) لا إلهها (ليس لها) أهل ولا أحد بسأل عنها ."

كما تطرقت النساء المشاركات في هذه الدراسة، إلى قضية اللاجئات الفلسطينيات وما يعانين منه من إجحاف في حقوقهن، ومن جهة أخرى التمييز السليبي الذي يشعرون به داخل مجتمعهن الفلسطيني. فقد اعتبرت البعض أن صفة اللاجئ ترتبط بالرؤية الدونية لهن من قبل المحيط، فيلجأن للعزلة كإحدى الاستراتيجيات للتعامل مع الموضوع، ومن جانب آخر اللجوء إلى مساعدة المحيط للعمل على إيجاد الهوية لهن كلاجئات في إطار اجتماعي محدد.

"بعتبرونا لاجئين هيك (هكذا) بلا وطن شو (ما) ذنبنا إحنا (نحن) لاجئين وققر ."

وانتقل حديث النساء في هذا المحور من المستوى العالمي إلى السياسي المحلي، حيث تناولت قضية دور الأحزاب السياسية الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني ودوره في الوضع السياسي القائم. عبرت البعض عن عدم الثقة بالأحزاب السياسية خاصة في ظل بروز ظاهرة الفلتان الأمني وبداية الإشكاليات بين فتح وحماس. فقد ركزت

النساء على مفهوم الوحدة الوطنية والهوية الوطنية هي فلسطين. كما أوضحن، أن مسؤولية الأحزاب في مساعدة الأسر المتضررة في الانتفاضة الثانية مغيب، خاصة في ظل وجود الوساطة وأهمية انتماء الفرد إلى حزب معين للحصول على المساعدة.

"يعني كل حزب المؤسسة التابعة له يتخدمه يعني هذا حماس يتخدمه حماس وهذا فتح يتخدمه فتح" مثل هاي (هذه) قضيتنا ابن فتح وابن حماس عم بقتلوا بعضهم ليش (لماذا) ما إحنا (نحن) إسلام وماشين لهدف وأحد وليش (لماذا) ما بنخلي (نجعل) هدف وأحد بينا ليش بنخلي تفرقة بينا. لا بدنا (نريد) أن نضم بعضينا ونضم أولادنا نفهم أولادنا أنت وطني أنت قضيتك لله وللأقصى، مش (ليس) لفتح وحماس نفس الوقت أنا بقول فتح ابني وحماس ابني كلنا أهل وكلنا شعب وكلنا مسلمين، لما بقتلوا بعضهم بشغل بالي بتزاعلوا مع بعض الزعامة وإحنا بنروح الضحية هذا بشغل بالي (يشغل فكري)".

أما عن دورهن كنساء فاعلات في الحزب السياسي الذي ينتمين له، فقد وجدن أنفسهن بأنهن قيادات ولهن دور فعال في الحزب في إطار منطقتها السكنية. فهي تستطيع أن تكون عنوانا للأفراد في منطقتها لطلب الحاجة وتقديم المساعدة لهم. ومن جانب آخر عبرت النساء عن عدم الرضا عن الأحزاب خاصة بالفترة الأخيرة من الفلتان الأمني.

"في النضال أنا كنت في المقدمة يعني الشباب جوا (بالداخل في السجن) وأنا برا (بالخارج) يعني شيء بينعكس عليهم داخل السجن مضايقتهم وأنا معتصم معهم أنا والأمهات والأهالي في احتجاج نروح على الصليب دائما في المظاهرات وفي المسيرات في أي موقع أنا دائما في المقدمة بوصل رسالتي بشكل ارتجالي"

في قطاع غزة، كان للعامل السياسي أثر كبير في سير النقاش. لقد كانت وتيرة الفلتان الأمني مرتفعة إضافة إلى عمليات الاغتيالات، والاعتحام المتكرر لجيش الاحتلال للقطاع أدى إلى تحديد النقاش بالمجموعات حول هذا الجانب، وأجمعت النساء على أن الحاجة الأساسية لهن هي الأمان والاستقرار وحماية الأولاد.

"أكثر يضايقتني لا الأكل ولا الشرب إلا لما أشوف (أرى) أبناء فلسطين بطخوا بعض، ابن فتح وابن حماس هي ابني صار له ٧ سنين بشتغل بالسلطة لكن الآن أنا بخاف عليه، والله صدقيني لما بطلع بفتح الباب، بشوفوا طلع معه أحد أولاً، هي واحد مسؤول وضعوا له قنبلة على باب الدار شافهم وهم بخطوما طخ عليهم انفجرت في يد الحمساوي".

"الحكومة يتشاوروا ويلاقوا لنا حل، الواحدة منا بتخاف وجوزها يطلع ويرجع لها شهيد جوزي انحبس (سجن) ٧ سنين وسلفي (أخ الزوج) ٩٩ سنة علشان (من أجل) الأرض أنا هلا (الآن) أقول لك بديش (لا أريد) الأرض".

واختلف تأثير الاحتلال على النساء في مدينة القدس، التي تطبق فيها القوانين الإسرائيلية في القضايا المدنية. فقد وجد تركيز على قضية مساحة السكن والأرنونا (ضريبة الأملاك) التي تقرضها الحكومة الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين بمبالغ طائلة، بهدف التهجير وتهويد مدينة القدس، لقد كان لذلك عبئاً اقتصادياً على الأسر خاصة في ظل الوضع الاقتصادي المتردي. وظهرت معاناة كبيرة من الاكتظاظ السكاني في المنزل الواحد، والذي يتكون من غرفتين فقط لحجم أسرة مكون من خمسة أفراد.

"مش رح أقدر أحكي إلا عن آخر سنتين، فالهم كبير كبير جدا، دارنا كلها غرفة متر في متر، ودار حماي رافضين نزلتي عندهم، وفي مشاكل مع العيلة (العائلة)، مع دار سلفي (أخوزوجي)، ودائما كانوا يطلبوا الشرطة لنا. كل ما قمنا بأي عملية إعمار، بدوا سلفي (يريد) ياكل (يأخذ) الدار كلها لحاله، وولادي تعبانين كثير، تغيرت عليهم المعيشة، أبوهم ما بشتغل، وأنا في فترة كنت لا أعمل، فكيف بدنا ندفع أجار للبيت، فلازم (يجب) أسكن معهم، كيف الدار بدنا تسعنا (تسع لنا)، حطيت ولادي داخلي (وضعت أولادي في مدرسة داخلي) في بيت جالا".

"أنا مبسوطه في شغلي، والحمد لله إنني تعلمت السكرتاريا والمحاسبة، نفعني (أفادتني)، وحوشت (أدخرت) وبنيت لي دار في العيزرية، وبأ زيت الفرحة اكتملت، الواحد ما هو قادر يترك القدس، خوف ليخسر مستحقاته من تأمين صحي و...، ويسكن الآن في القدس في دار صغيره جدا، بدلا من داري التي بنيتها في العيزرية".

"نفسني في بيت واسع، احنا (نحن) قاعدين (ساكنين) في بيت فوق بعضنا البعض، ومجاورين لنا بيت للمستوطنين اليهود، وكلمه توحد الله ما بنسمع، فقط نسمع هالحكي العبري، إللي بعكر صفوك وراحتك".

ظهر من حديث النساء الوعي التام بتحليل الوضع السياسي وتفسير واضح لتأثير الوضع السياسي على نفسية الشعب والمستقبل للأجيال القادمة.

"الوضع السياسي بأثر على الكل، يعني والله بأثر على النفس من غير ما تحسني (تشعري)".

"لا برضو (أيضا) بدك (تريدين) تطلعني على العوامل الأخرى، في عوامل كثيرة مثل حالتنا النفسية السيئة، لو الوضع السياسي مش زي (ليس مثل) وضع فلسطين، بتعريف كيف يعني الظروف والمحيط الصعب، كان نفسيتنا غير شكل، أيضا الوضع المادي بلعب دور بنفسياتنا السيئة".

"راحة البال بتيجي من استقرار الوضع عندنا، البشر لهم دور فيها سواء عرب أو يهود"

"من يوم ما إجت (بدأت) الانتفاضة هذه والانتفاضة التي قبلها، بتلاقي (تجد) الكل تغير وخاصة من المجازر التي حصلت. تلاقي (تجد) مثلا آراء بنتي الصغيرة غير عن الأطفال في العالم، هي بتخاف لما تشوف (تري) المناظر على التلفزيون وتصير تصرخ، أقولها شو مالك (ما بك)؟.. تقول لي: شفت (رأيت) الدم بدو (سوف) يطلع من التلفزيون. يا حرام صار عندها تخيلات غريبة، ومن كثر أوقات ما يصير طخ وضرب رصاص، أقول لها تعالي، تخاف يا حرام، والبنات الكبار بدهم (يريدون) يطلعوا يشوفوا (يروا) شو عم يصير (ماذا يحصل) ونوعية الرصاص اللي يستخدمو الجيش الإسرائيلي، بيتكون خايفة يا حرام وتسال هو بيت اليهود ورائنا، لأنه صوت الرصاص لما يطخوا على الشباب يصل وراء بيتنا".

لقد عبرت النساء بوضوح عن رؤيتهن ومطالبهن السياسية والاجتماعية، حيث توضح كلماتهن الرؤية الشمولية لهن حول الحقوق، حيث أوضحن أن السلام هو تحقيق الأمن الإنساني، ولا يقتصر فقط على سلام سياسي، وإنما اجتماعي واقتصادي.

"والله أنا بحلم، بالسلام، بحلم نقوم نصبح ما في قصف بغزة مثلاً، ما في قتل للشباب كل يوم، نقوم على المناظر الكئيبة، حياتنا كلها اكتئاب، وأسى، نسأل أنفسنا متى سيكون هناك سلام، وينتهي هذا الشيء أمام عيوننا، والمساجين الذين في السجن يطلعوا كلهم، وتصلح أحوال الدنيا، وأشغالنا تصير متيحة ورزقتنا متيحة، يعني مسكين أبني محمد ما ذنبوا شاب ضاع مستقبله، وحس حاله ولا أشي بعد ما ترك المدرسة وراح يشتغل حتى يصير في عندنا دخل"

"بس يعني من بعد الانتخابات التي حصلت هذا الوضع سيء جدا، آه من بعد الانتخابات زادت الضغوطات على الرئيس وعلى المجلس التشريعي. في الوقت الحاضر ما بتخلي الواحد عن الأمل، إنه في حياة منيحة أو تغيير أو تبديل للوضع، بنستنى (نتنظر) نحصل شيء من حقوقنا، نريد نسترجع أراضينا، نريد نشيل (نزول) المستوطنات الإسرائيلية، نريد أن نحقق شيء من مطالبنا، الآن وخاصة بعد ما حصل بعد الانتخابات، أصبحت مطالبنا تافه، نحن نريد أن ننهي الاحتلال، نريد حياتنا".

الفصل الرابع

تحليل البيانات:

بالإطلاع على الشمولية والتداخل بين المحاور وضمن المستويات الأربعة المتمثلة بالمرأة وعلاقتها بالعائلة في المجال الخاص، ومن ثم المجتمع متمثلاً بالجيران والأصدقاء والمؤسسات المجتمعية والدينية، ومن ثم مؤسسة السوق وانتهاء بمؤسسة الدولة ومؤسسة الاحتلال، فإن النساء تناولن ثلاث قضايا أساسية هي: الهوية الذاتية ومفهوم الحماية ومفهوم الحق مقابل الاحتياج.

إن القضايا الثلاث متداخلة ولا يمكن الفصل فيما بينها. لقد تناولت النساء في الدراسة قضية الهوية الذاتية وذلك من خلال رؤيتهن لدورهن الاجتماعي المتعدد في المجتمع، سواء على المستوى الخاص أو من خلال الشبكة الاجتماعية المحيطة بهن.

على المستوى الخاص، تحدثت النساء كما اتضح سابقاً عن عدة جوانب، فالمرأة ترى نفسها أمّاً ومسئولة عن أسرة، وتحددت هويتها من خلال المهنة أو الوظيفة التي تقوم بها في الحيز العام، أو من خلال دورها القيادي في المجتمع. وعبرت النساء عن شعورهن بالقوة لقيامها بهذا الدور.

وعلى الرغم من تشديد النساء عند تعريفهن لهويتهم على الدور الذي يقمن به، إلا أنهن يصفن هويتهم من خلال ربطه بإطار معين، وليس كيانا منفصلاً، أي كما أشارت يوفال فإن الهوية الذاتية تتحدد من أكثر من زاوية، والفرد هو الوحيد القادر على تحديد هذه الزاوية التي يجد من خلالها القوة والتميز ضمن الإطار الذي يضع نفسه بها. فالنساء هنا يؤكدن على أهمية العائلة في حياتهن باعتبارها "السند" والقوة للفرد.

"إذا عيلتي (عائلتي) كانت قوية أكون قوية، وإذا عيلتي كانت ضعيفة أنا أكون ضعيفة"، على الرغم من أن هذا الجسم (العائلة)، يعزز من تهميش الحرية الفردية لهن، والتي تنعكس على تحديد هويتهم الذاتية. ويتم ذلك من خلال تحديد دورهن الاجتماعي المفروض عليهن من قبل العائلة والتي تستند في تقسيمها لهذه الأدوار داخل الأسرة على الفكر الأبوي، الذي يعزز من هرمية العلاقة داخل الأسرة. فالرجل والذي يعتبر المعيل المادي الأساسي للأسرة يأتي في أعلى الهرم ومن ثمّ الأبناء الذكور وصولاً إلى الإناث في أسفل الهرم، وكما تشير كبير في إطارها التحليلي للعلاقات الاجتماعية ضمن مؤسسة الأسرة، فإن هذا التقسيم إلى أدوار متكاملة غير متداخلة كان أمراً ضرورياً من أجل الأداء السلس لكل من العائلة والمجتمع: فقد ألغى التقسيم التفاضل بين الزوج والزوجة، وضمن حدوث التطبيع الاجتماعي السليم للأطفال، وأطاح للعائلة العمل بانسجام في علاقتها مع سائر العالم " (كبير ١٩٩٥).

وتأتي أهمية العائلة للنساء، كونها الجسم الحامي لهن. فالمجتمع الفلسطيني مجتمع يقوم على مفهوم الجماعة، وأهمية الفرد ضمن الجماعة وليس بمعزل عنها، حيث يشير بركات إلى توحيد الهوية لدى الأسرة ولدى كافة أفرادها، فهم يشتركون معا بإنجازاتها وإخفاقاتها، فالفرد في العائلة عضو وليس فرداً. أما الأدوار فهي أدوار بالدم والقرباة والمصاهرة. أب، أم، أخ، عم، خال ... الخ الاعتمادية المتبادلة، نكران الذات.

إن موضوع العائلة وما تشكله من حماية للفرد خاصة في المجتمع العربي الذي يقوم على فلسفة الجماعة، تصبح كما يشير أمين وبركات في تحليلهما للعائلة العربية. الهوية الفردية مهمشة وتغيب في ظل سيادة الهوية الجماعية في المجتمعات العربية. وتكون العائلة إحدى الهويات الأساسية التي ينتمي لها الأفراد في سبيل الحصول على الحماية "دعم معنوي الواحد يشعر إنه أهله واقفين جنبه ومساندينه" ومن جانب آخر على المستوى الأوسع من العائلة هي العشيرة.

في المجتمع الفلسطيني، العائلة هي أساس كما عبرت عن ذلك النساء في حياتهن لشعورهن بالأمان والحماية، خاصة في ظل عدم امتلاك النساء للموارد أو الملكية، مما يجعلهن عرضة أكثر لصعوبات عديدة في الحياة. ومن هنا جاء تعزيز النساء للثقافة السائدة النمطية، وسيلة لضمان قبولها في العائلة والمجتمع المحيط، والنساء بهذا القبول تُمنح امتيازات الحماية، ومنها الوصول للشعور بالأمان. وبغض النظر عن طبيعة العلاقة مع الأهل من إجحاف وعدم احترام لذاتها، إلا أن وجود هذا الدعم ضمن الثقافة السائدة يعتبر عنصراً مهماً. وهذا يفسر موافقة النساء على قضية ولاية الذكور على النساء لما يشكل لهن من حماية.

عملية الولاية الذكورية على النساء عبارة عن عملية انتقالية، من الذكور بالعائلة الأم إلى العائلة الزوجية. وبالتالي مع اتساع دائرة العلاقات العائلية للنساء ما بين عائلتها وزوجها وعائلة أهل الزوج تتوسع السلطة الأبوية الممارسة عليهن. بحيث تمتد من سلطة الأب والأخ إلى سلطة الزوج وأهل الزوج. وليس بالضرورة من يقوم بتثبيت السلطة الأبوية هم الذكور فقد تبين من البيانات أن أم الزوج تمارس هذه السلطة الأبوية على زوجة الابن.

وضمن هذه العلاقات العائلية الممتدة، رسمت النساء هويتهن الذاتية بناء على الطرف الاجتماعي الذي وجدن به، فالمرأة أحياناً تصف نفسها بالعطاء والحب والمسامحة مع الأسرة المحيطة، وحيناً آخر تصف نفسها بالصبورة والمتألّم. إلا أنها بجميع الحالات تصف نفسها كما ذكرت سابقاً بالقوية لقدرتها على التأقلم مع جميع الفئات.

وامتداداً لتعريف النساء لهويتهن في ظل الفكر الأبوي السائد، تنتقل النساء بتعريف هويتهن من الخاص وبيدورها الاجتماعي إلى علاقتها بالسلطة الفلسطينية في الحيز العام. وتتحدد هويتهن هنا بمفهوم المواطنة، الذي يحدد علاقة النساء مع السلطة وأجهزتها الرسمية. إن تحديد النساء لهويتهن في إطار السلطة الفلسطينية، اعتمد على استراتيجيات محددة اتبعتها للمحافظة على وجودهن في المجتمع.

لقد انطلقت النساء في عملية تحديد هويتهن الذاتية من خلال المفهوم غير المباشر والواضح للنساء لمواطنتهن في المجتمع الفلسطيني، فهن خلال حديثهن عن تجارب حياتهن في المجالات المختلفة، لم يتحدثن عن حقوقهن التي يجب أن تلبى من قبل السلطة الفلسطينية، والتي تعكس الرؤية الأبوية للسلطة الفلسطينية من خلال أجهزتها وتشريعاتها المختلفة حول مواطنة النساء، والتي تتعامل معها بإطار المواطنة المتقوصة. إن الرؤية التقليدية للسلطة الفلسطينية للنساء، يشبه ما طرحته يوفال حول أهمية الانتماء للجماعة لتوفير الحماية، وهو تفسير وتحليل عميق لنقد تعريف المواطنة التقليدية، والتي تشترط المشاركة العسكرية المباشرة لحماية الدولة والفرد. من هنا فإن منظور تبعية النساء في المجتمع الفلسطيني، نتج عن عدم مشاركتهن العسكرية، وهذا عزز من إتباع السلطة الفلسطينية، كغيرها من الدول العربية، على استبعاد النساء عن الساحة العامة والعمل على تعزيز تقسيم الأدوار داخل الأسرة، لمصالح سياسية تمثلت كعنصر مساومة بين الأحزاب لتثبيت العلاقة مع القوى المحافظة والدينية. وبالتالي ساهمت هذه الفئة المسيطرة على اعتبار النساء ورقة مساومة للتفاوض، وهذا شبيه بالحالة التي تناولتها ميرفت حاتم عند حديثها عن الليبرالية والنوع الاجتماعي، حيث تناولت أمثلة عديدة في الوطن العربي مثل السودان ومصر وتونس وكيفية استخدام النساء في مرحلة ما بعد الاستقلال كورقة للمساومة مع الأحزاب الدينية.

إن التجارب التي تحدثت النساء عنها في هذا البحث، ارتكزت بالأساس على العائلة والعلاقات بين أفراد العائلة، والتي تعتبر صميم قانون الأحوال الشخصية الذي تتحكم به المحاكم الشرعية والكنسية، تحدد من خلاله مسؤوليات وواجبات النساء تجاه الزوج من أجل ضمان حقوق الامتيازات تماماً مثل مفهوم المواطنة

التقليدية "الخدمة في الجيش مقابل الامتيازات من الدولة"، وهذا ما أشارت إليه يوفال في حديثها عن المواطنة حيث تشير أن مشاركة الذكور في الدور العسكري، يساهم في إعطائهم الامتيازات المقدمة من الدولة، لقيامهم بالدور الحامي لحدود الدولة وبالتالي الحامي لأسرته. وربط المواطنة السلبية بعدم المشاركة السياسة وهي خاصة بالنساء نتيجة لدورهن الإنجابي وعدم قدرتهن على القيام بالواجب الوطني، ولذا فإن الامتيازات المعطاة من الدولة تجاه النساء أقل من الذكور وظهر هذا عند حديث النساء عن القوة "الحمد لله إنها شخصيتي قوية بعد وفاة زوجي، لأنه لو شخصيتي ضعيفة يجوز انقضت في المجتمع هذا، كان انقضت عن جد".

إن قيام النساء بواجباتهن الزوجية التقليدية أي كما يطلب منهن مجتمعياً وثقافياً هو الطريق للمواطنة الصالحة للنساء، وبالتالي تستطيع الحصول على امتيازات الزوج المادية وذلك من خلال توفير السكن والملبس والأكل، وتحرم من هذه الامتيازات في حالة النشاز، وهذا جوهر مبدأ الطاعة بالقانون الديني سواء الإسلامي أو المسيحي مقابل الحصول على النفقة.

إن خضوع النساء الفلسطينيات في هذا البحث للعلاقات غير المتساوية في العلاقة الزوجية هي استكمال لخضوعهن لقوانين اجتماعية عرفية مفروضة، وتورث عبر الأجيال من خلال العلاقات العائلية، فتبدأ عملية الخضوع منذ الولادة وحتى الزواج إلى جهة الذكور في الأسرة الأم، ومن ثم تنتقل إلى الزوج كما أشرت سابقاً، بهدف حصول النساء على الأمان والحماية من العائلة التي تنتمي لها فإنها تلجأ إلى تعزيز المفاهيم التقليدية التي تجحف بحقهن، وتؤدي إلى حرمانهن من الحقوق، وهي عملية تكاملية لمبدأ الحماية للدولة، فالقوة العسكرية الأبوية هي آلية أساسية لتوفير الحماية والأمان للدولة أو الجهاز الرسمي الحاكم، لذا تنتقل هذه المفاهيم إلى عمق الأسرة في فهم الحماية بأن الذكر بالأسرة هو الحامي، وهو صاحب الامتياز في التحكم بالأسرة نتيجة لقيامه بهذا الدور المهم. وتزداد هذه العلاقة ما بين الحامي والمواطن والجندي في ظل النزاع المسلح، وتواجد الاحتلال العسكري مما يعزز من مفهوم الحماية وأهميتها للفرد وربط ذلك بالقوة العسكرية أو عناصر المقاومة العسكرية.

في هذا الوضع تحاول النساء جاهدات تعزيز موقفهن، وتعمل على خلق استراتيجيات وآليات للتأقلم والتعامل مع الأوضاع المختلفة. لذا لجأت النساء الفلسطينيات إلى خلق آليات تعامل حددت من قبلها بناء على الجهة التي تتعامل معها، وهذا ما عملت على تفسيره (بيننا اغاراول) عند تفسيرها للعائلة، أن هناك نماذج مختلفة من الأسر المتعاونة وغير المتعاونة، وفي كل من تلك النماذج، تخضع القرارات فيها للمساومة، الحوار، المناورة، التصارع، للوصول إلى مصادر القوة والنفوذ والتملك، وعادة ما يكسب أحد على حساب الآخر، وهذا يعتمد على ما أسمته عوامل القوة والمساومة (fall back position) من ملكية وثروة أو دخل أو وضع اجتماعي أو قانوني... الخ. وهي تؤكد على نوعية التحكم والتصرف وليس فقط الامتلاك. لذا فإن النساء في ظل محدودية البدائل المتوفرة، وحصر مكانتها الاجتماعية في العائلة، فهي تلجأ إلى استراتيجيات التحمل والتكتم والصبر في التعامل مع الذات إضافة إلى التفرغ بالعلاقة مع الأولاد، واحتضانهم ورعايتهم آلية لضمان المستقبل لذاتها، وإيجاد عنصر حماية لها وذلك من خلال توفير التعليم الأفضل بهدف الحصول على الراحة والدعم المادي في المستقبل.

من جهة أخرى لجأت النساء إلى سياسة الهروب والصبر والتحمل مع الزوج في ظل علاقات أغلبها كما تبين من النساء تمتاز بالفتور والبعد وعدم التفاهم، إلا أن الواقع المجتمعي فرض عليهن التأقلم من أجل الحصول على الحماية العائلية والمجتمعية، وذلك من خلال تقبلهن بوصفهن نساء متزوجات يحافظن على أسرهن

ضمن الثقافة الأبوية السائدة. وهذا اتضح عند نقاش وضع المطلقات حيث المعاناة والحد من حريتهن بالحركة والنظرة المجتمعية لهن نتيجة لفسخ هذه العلاقة الأسرية، فقد نظر المجتمع إليهن كما وصفن بأنهن الملامات لفشل العلاقة، وهذا شكل ضغطاً أكثر على الأرامل اللواتي اعتبرن أن فقدان الزوج هو لظروف طبيعية.

وفي ظل هذا الامتداد للفكر الأبوي عبر المؤسسات المختلفة بدءاً من الأسرة وحتى السلطة الفلسطينية، وكيفية انتقال الهوية الذاتية للنساء عبر كل جسم مع الحفاظ على النمط الاجتماعي السائد مع كل جهة سواء العائلة أو المجتمع أو السلطة، كوسيلة للحصول على الحماية الذكورية، تتحدث النساء عن تأثير السياسات العالمية والاحتلال الإسرائيلي في عملية تحديد هويتها الذاتية على المستوى العالمي. حيث تتجه المجتمعات في ظل الحروب إلى التمسك بالهوية الوطنية وسيلة للحفاظ على هوية الشعب وإرثه. وبذا تكون النساء كما عبرت كاندبوتي (١٩٩٤) ويوفال الأداة في تحديد الهوية الوطنية والحفاظ عليها، من خلال السيطرة على الدور الإنجابي، وكما أشار أمين إلى أن التشديد على بعض الرموز للهوية الوطنية مثل الحجاب للسيطرة على النساء والحد من حركتهن، فإن طرح ظاهرة الحجاب أثار جلبة ومعارضة قوية من المجتمع المحلي الأبوي، لأن القضية تتعلق بتغيير مفاهيم ثقافية سائدة في المجتمع المصري تصعب تغييرها. لذا تصبح عملية الخصوبة والكثافة السكانية ليست قرار فردي للنساء وإنما عبارة عن سياسة دول، خاضعة لمقاييس النضال الوطني وتحديد نسل الشعب.

تداولت العديد من الأدبيات العالمية قضية تعزيز الهوية الوطنية والقومية مع ظهور العولمة. لقد كان للاحتلال الإسرائيلي أثر مهم في قضية التشديد على الهوية الوطنية، وإعطاء السمات الخاصة للهوية من خلال الاعتماد على اللغة العربية والديانة الإسلامية محددات لهذه الهوية. وهذا ما أشارت إليه الكاتبة سنثيا موضحة أن ظهور العديد من المصطلحات التي يعرف الفرد نفسه بناء عليها دون الإدراك لهذه الهوية، وبذا تصبح صفة تركزت وعلى الفرد أن يجد نفسه ضمن هذه المنظومة مثل الإثنية أو الجنسية أو الدين. وتعرض الكاتبة أن كيفية تشكيل الهوية يعتمد على المحتوى العام الذي يحدد انتماء الشخص لهوية معينة أو ابتعاده عنها، وهذا ما عبرت عنه النساء المشاركات بشكل واضح " يعني كل حزب المؤسسة التابعة له بتخدمه، يعني هذا حماس بتخدمه حماس وهذا فتح بتخدمه فتح ".

وهنا انتقلت النساء إلى مستوى ثالث في عملية تحديد الهوية الذاتية وهي الهوية الوطنية، وأهمية تأكيدهن على هذه الهوية في ظل عدم توفر الأمان. وقد عمل الاحتلال على زيادة ترسيخ أهمية الهوية الجماعية للنساء، وهذا عزز من ضرورة انتماء النساء لهوية جماعية.

لقد ساهم الاحتلال في زيادة الشرخ في المجتمع الفلسطيني من خلال خلق إشكالية هوية اللاجئيين. وقد كان لقضية اللاجئيين تأثير على وضعية النساء في هذه الدراسة كما ظهر بالبيانات. حيث عبرت النساء عن تعرضهن للحرمان من حقهن بالملكية بسبب وجود النساء في حيز هي ملك لوكالة الغوث الدولية " أعطوني الأرض وجوزي بني فيها والأرض باسم دار أبوي بس الأرض بالمخيم وهي تسجل باسم الوكالة "، ولذا لا يحق لهن التملك مما يضعف من إمكانية تمكين الذات والسيطرة على الموارد كأساس لتقوية الذات، وهذه الموارد المادية اعتبرتها النساء من المحددات والعناصر الأساسية في عملية بناء الثقة والاستقلالية الذاتية كما يرينها من واقعهن.

ففي ظل النزاع الدائر في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتأثير الاحتلال على تدهور الاقتصاد الفلسطيني، زاد العبء على النساء واتسعت المسؤوليات التي تقع على عاتقهن. هنا لجأت النساء إلى إتباع استراتيجيات مختلفة في ظل بطالة الزوج لتوفير الدخل للأسرة من منطلق المسؤولية المطلقة للمقاة على كاهلهن لضمان استمرارية

أسرهـن. كما أشارت في دراسة هلال للواقع الفلسطيني، فإن النسبة الأكبر من العمالة الفلسطينية في فترة ما قبل الانتفاضة كانت في السوق الإسرائيلي نتيجة لقلة أجور العمالة الفلسطينية، إضافة إلى الحاجة إلى عمالة غير ماهرة للقيام بالأعمال البسيطة في الصناعة الإسرائيلية، ومع إغلاق هذا السوق في فترة الانتفاضة الثانية وسيلة لعقاب جماعي للشعب الفلسطيني تحت ذريعة "الأمن" لإسرائيل ساهم ذلك في زيادة نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني. لذا لجأت النساء إلى استراتيجيات تأقلم مختلفة بعضهن لجأ إلى تعلم مهن تقليدية للمساهمة بالدخل مثل الخياطة والتطريز والتجميل، والبعض لجأ إلى بيع ما تملكه من مصاغ وأخريات لجأن إلى سياسة تخفيض الاستهلاك، والبعض أشرن إلى فتح مشاريع زراعية وتربية دواجن للاكتفاء الذاتي أو اللجوء إلى المؤسسات في حالة عدم توفر أي بدائل لطلب المساعدة.

وهنا ساهمت حكومة إسرائيل من خلال القوة العسكرية في تدمير البنى التحتية باستخدام القوة العسكرية بهدف فرض الهيمنة والسيادة الاقتصادية، وبغرض الاستيلاء على الموارد الطبيعية للأرض الفلسطينية مثل التحكم بالآبار الإرتوازية، والبحر الميت وما يتطلع إليه دوليا لبناء مشاريع عالمية، وفتح السوق الفلسطيني أمام البضائع الإسرائيلية والعربية، وبالمقابل فتح السوق العربية للصناعة الإسرائيلية، ساهمت هذه العملية الاحتكارية بزيادة القيود على الشعب الفلسطيني والعمل على المستوى الدولي لتغيير مفهوم الحق إلى إحسان. وهذا ما تناوله الكاتب أيضاً عند نقده للعولمة، بأن أصبحت الحقوق الأساسية عبارة عن احتياجات يعمل المجتمع الدولي على توفيرها للشعب كعملية إحسان وتبرع من خلال المساعدات الغذائية والأدوية وتحسين البنى التحتية إضافة إلى الدعم المالي، وهذا انعكس على الخطاب اليومي للشعب، وهنا في هذه الدراسة على النساء. وجدت عبارات تبين " حاجتي للتعليم " و " حاجتي لوظيفة " على الرغم من أن هذه قضايا محورية في الحقوق، من واجب السلطة توفير هذه الحقوق من خلال اتخاذ الإجراءات الضرورية لتسهيل حصول الفئات المهمشة على هذه الخدمات التي تقدمها، انطلاقاً من أنها حق للجميع.

وعززت السلطة الفلسطينية هذا التوجه من خلال طلب المساعدات من الدول المانحة بهدف النهوض بالاقتصاد الفلسطيني. هذه الرؤية انتقلت أيضاً للنساء، وهن أصلاً منقوصات الحقوق، وغير ذات أهمية عند الجهات الرسمية، وأصبح التوجه عند المؤسسات توفير الاحتياجات الأساسية والعمل على عقد دورات مهنية تقليدية تساعد النساء على التأقلم مع حيثيات الواقع السياسي الاقتصادي. ويزداد هذا النهج في الانتفاضة الثانية نتيجة لزيادة موازنة الدولة للجانب العسكري، فيجب توفير متطلبات الأمن للسكان من جهة، ولما تواجهه السلطة الفلسطينية من ضغوطات إسرائيلية ودولية لتشديد الرقابة العسكرية الأمنية الداخلية بالأرض المحتلة لضمان "أمن" حكومة إسرائيل.

هذه العوامل المتداخلة في تحديد موقع النساء في المجتمع الفلسطيني والأسرة ساهم إلى تعزيز رؤية النساء المشاركات بالبحث لرؤيتهن ذاتهن، وهنا لعب عنصر الوعي الداخلي للنساء لذاتهن ودورهن دوراً كبيراً في ترجمتها إلى سمات القوة والتميز.

إن الرؤية التقليدية لدور النساء الإنجابي والذي يتصف بالحنان والحب والعطاء وهي سمات ينظر لها الفكر الأبوي بعين الضعف وعدم الاتزان عناصر أعمدت أسباباً في عدم الأهلية القانونية للنساء، وبالمقابل كما رأتها النساء ومن خلال تجاربهن هي سمات القوة والتعقل والتي تعتبر محاور أساسية في استمرارية الإنسانية في ظل النزاع المسلح وقدرة التأقلم والاستمرارية في أي إطار اجتماعي سياسي اقتصادي، وهي قدرات لا يمكن أن يكتسبها أفراد آخرون.

تناولت النساء مفاهيم حياتية مختلفة تعكس اهتماماتها وتوجهاتها وتوقعاتها من المحيط سواء على صعيد ذاتها

أو أسرتها أو ضمن الأصدقاء والمؤسسات المجتمعية والسلطة والاحتلال والمستوى الدولي. فالاحترام عبْرَ عنه بسمت متفاوته فهو واجب، ضروري بالحياة، أن تكون المرأة صاحبة قرار بين أفراد أسرتها، تقدير الذات، دفعة للأمام، الثقة بالنفس، مشاركة، أمان، وعدم المحسوبة على الصعيد المؤسسي.

وتجد النساء أن التفاهم يعطيهن القوة والأمان، الوصول للغاية وعبارة عن عملية أخذ وعطاء وسهولة التعامل مع الآخرين والآخر، لذا يصبح وسيلة لاستمرارية الحياة. وتناسق الأفكار بمفهوم التقدير حيث عبّرَ بأنه عبارة عن دافع للاستمرار في العطاء نتيجة لاهتمام وملاحظة الآخرين للأعمال التي تقوم بها، وهو بالتالي يشكل وسيلة للتواصل بين الأفراد نتيجة لملاحظة ما يقمن به من جهد ويمنحهن دفعة للأمام فهو حيوي لوجود الإنسان في أي مجتمع.

الحب اعتبره أساس الحياة وهو الدفء والعطاء والسعادة وهو دعامة أساسية للعلاقات ووسيلة لعدم تهميش الآخرين. والبعض وصفن الحب "مفتاح" لأنه عبارة عن احترام وتفاهم وتواضع وثقة بالنفس، وهو يشكل الأمان بين الزوجين خاصة.

وعلى صعيد مفهوم الصبر والذي اعتبر من الاستراتيجيات الأساسية التي تلجأ لها النساء للتعامل مع إشكاليات الحياة، عبّرَ عنه "الصبر مفتاح الفرج" لأنه يساعد على عدم اليأس وهو نوع من الذكاء في عملية التحكم بالأعصاب وأساس القوة. لذا وصفنه بأنه "صمام الأمان". البعض من النساء ربطن هذا المفهوم بالجانب الديني "ربنا يجازينا على الصبر" والصبر سلاح المؤمن".

عرفت النساء التضامن بأنه الانجاز، التكافل، القوة، الأمان والبناء إضافة إلى اعتباره دعما نفسيا وتماسكا بين الأفراد على المستوى العائلي والمجتمعي. وقد ركزت المشاركات على أهمية هذا المفهوم في الواقع المحلي الفلسطيني نتيجة للصعوبات التي يمر بها الجميع، مما يجعل استمرارية الحياة غير ممكنة دون اللجوء إلى التضامن والشعور مع الآخر، وهذا يقود إلى المفهوم الآخر وهو مساعدة الآخرين، والذي وجدت فيه النساء استمرارية للتضامن، وهو وسيلة لضمان مساعدة الآخرين لها عند الحاجة عندما تقوم هي بتقديم هذا الدعم، وعلى الصعيد الآخر أوضحت النساء أهمية تقديم المساعدة للآخرين لما لذلك من تقوية لذاتها نتيجة للشعور بقيمتها وأهميتها من خلال تقدير واحترام الآخرين.

ويظهر تأثير الظروف السياسية أكثر في مفاهيم الأمن والاستقرار في تعريف النساء له متداخلا طبعاً مع علاقاتها الأسرية. فهي تجد الأمن عبارة عن ازدهار للمنطقة، وعدم الإحساس بالخوف والرعب نتيجة للتعسف والاعتقالات المتكررة. والأمن يصبح وسيلة للحصول على حياة مستقرة ومطمئنة وهادئة، وهذا يدعم ما تحدثن به في الجانب السياسي لوعيهن بتأثير الاحتلال على الصحة النفسية للشعب وليس واقعه المادي فقط. بالمقابل تناولت النساء مفهوم الاستقرار وعرفنه بالراحة والزواج والأمان، وهذه العوامل مجتمعة كما عبرت البعض يساعد على إعطاء المساحة الكافية للتفكير والتأمل على المستوى الذاتي.

وارتبط المفهوم السابقان بالحماية والتي عبّرَ عنها بالشعور بالأمان والطمأنينة وربطت النساء مفهوم الحماية بوجود الزوج لما يمثل من "سند" كما عبّرَ عنه، ويشكل الزوج "ظهر" أي تشبيه الزوج بالعمود الفقري للجسم والذي يشكل أساس الجسم. من جانب آخر تطرقت البعض إلى أهمية سيادة القانون والنظام لتوفير الحماية، والبعض عبّرَ عن الحماية بتوفر قوة ما تدعمهن، وهذا يتفق مع طرح رؤية المواطنة وارتباطها بالمسكرة ودور النساء في المجتمع.

الاستقلالية وحرية الحركة ربطت من قبل النساء المشاركات، بأهمية العمل المأجور لها لتصبح غير معتمدة مالياً على أحد، والبعض أشرن للمفهوم باستقلالية القرار والثقة والاعتماد على النفس والبعض تناولته من

خلال أهمية وجودهن كفرد بالمجتمع، وليس مرتبطا بإطار اجتماعي محدد. أما حرية الحركة فقد أوضحت اللقاءات أنها عنصر مهم في حياتهن فهي تعني الحرية والنشاط والفعالية والاستقلالية في القرار والتخلص من القيود المفروضة من المحيط. وبالجانب السياسي في هذا الجانب أشارت النساء أن الاستقلالية هي الدولة، الوطن. وحرية الحركة هي التنقل بحرية بين أرجاء الوطن دون وجود الحواجز العسكرية، وما يتبعها من إذلال. بعد الإطلاع على حيثيات تحليل البيانات، فإن ما عبرت عنه النساء من قضايا يومية بصفة الحاجات هي بالأساس حقوق أساسية يجب أن تلبى بشكل تلقائي للنساء من منطلق المساواة في المواطنة والمساواة في الأدوار الاجتماعية. إن ما تعبر عنه النساء كاحتياج من الأطراف المختلفة بحياتها هي حقوق على الصعيد الخاص، إن ما تتحدث عنه النساء عن أساسيات يجب أن تتواجد في العلاقات بين أفراد الأسرة سواء على الصعيد النفسي أو المعاملة أو الحصول على التعليم والالتحاق بالعمل وحرية الحركة وعدم الخضوع للرقابة العائلية والمجتمعية، هي بالأساس حق أساسي لكل فرد.

إن الخطورة في الطروحات التنموية والسياسات الدولية تكمن في اعتبار هذه الحقوق احتياجات أساسية يفترض أن تلبى. فالخطاب والمسؤولية سواء على الصعيد الخاص أو المحلي أو الدولي ما بين الجانبين مختلفين. الخطاب الخاص بالاحتياجات هي إمكانية توفيرها إذا استطاعت الجهات المختلفة تحقيقها. وتحدث هنا في المستوى الخاص ضمن الأسرة. فالزوج إذا إمكانياته المادية تسمح "بالإمكان" أن يوفر لزوجته ما تحتاجه من متطلبات أساسية كالملبس وغيره، وإذا لم تتوفر هذه الإمكانيات تدرج بالأعذار. وهذا الوضع يصدر ليس من شرعية الرجل في توفير هذه الأمور وإنما من منع الثقافة الأبوية النساء حقهن بالملكية وحرية الاختيار، يجعل مسؤولية الرجل بتوفير هذه القضايا. وتتقل لغة الخطاب والمسؤولية على مستوى السلطة، فإن عدم إمكانية استكمال التعليم وتوفير فرص العمل، وارتفاع نسبة البطالة وعدم إنصاف التشريعات والقوانين للنساء، وعدم الحد من العنف الممارس تجاه النساء، قضايا إذا اعتبرت احتياجات أساسية من قبل أفراد المجتمع، فإن عدم قدرة السلطة للظروف السياسية الاقتصادية التي تمر بها تمنعها من توفيرها هو مبرر كاف. كما أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وانعكاسه السلبي على الخطة التنموية الفلسطينية، ما لذلك من أثر سلبي على النساء، إضافة إلى الخطاب الدولي في مساعدة الشعب الفلسطيني من خلال تقديم المعونات المادية والصحية من أجل توفير الاحتياجات الأساسية للشعب، هو ترسيخ لعدم المحاسبة وتحمل المسؤولية. إن انتقال مفهوم الحق إلى احتياج، ساهم على تخلي المستويات المختلفة من مسؤولياتهن والتزاماتهن بالزامية تحقيق هذه الحقوق. وبذا فإن الخطاب والمسؤولية اتجاه مفهوم الحق يعطي دلالة أكبر وأهمية وإلزامية من جميع الأطراف تجاه النساء. لقد عبرت النساء بوضوح وبساطة، بجميع المستويات عن حقها بأن تكون مرئية وأن تُعطى دورها الاجتماعي بتقدير واحترام بغض النظر عن مكانها في العام أو الخاص. من حقها أن تعيش بكرامة وان تحصل على حقوقها كافة بكرامة دون تذلل وانتظار الموافقة الأبوية.

بالخلاصة، من الأهمية توجيه السؤال إلى المؤسسات التي تم التطرق لها في هذا البحث وكما أشارت إليها كبير في إطارها التحليلي، دراسة العلاقات الاجتماعية ضمن كل من مؤسسة العائلة، السوق، المجتمع والدولة، هل استطاعت المؤسسات النسوية الانتقال بالقضايا النسائية إلى الفكر النسوي. وهذا يعني هل تم التعامل وتلبية الاحتياجات العملية للنساء بهدف الوصول إلى تغيير في البنى الاجتماعية وتغيير تقسيم العمل القائم على أساس النوع الاجتماعي.

إن أهمية تحليل المرأة كفرد ضمن علاقاتها بالمؤسسات المختلفة، ضمن الموارد البشرية والمالية والهيكل الموجودة تساهم في عملية فهم العلاقة في الانتقال من الاحتياج العملي إلى الاستراتيجي للنساء.

التوصيات:

اعرض هنا بعض التوصيات العامة التي أعتقد من الضرورة الاخذ بها من قبل المؤسسات سواء الحكومية، غير الحكومية او القطاع الخاص ، للعمل عليها في عملية التخطيط لاي برنامج تموي. الا ان ما يعرض هنا، لا يغني عن قراءة هذه الدراسة الاستكشافية، والتي ستعطي بدورها عمقا اكثر للمهتمين والمهتمات في حقوق المرأة بشكل خاص، وللبرامج التنموية بشكل عام، للخروج بمؤشرات وارااء مختلفة حول توجيه عملهم .

على المستوى المحلي:

الجانب التخطيطي:

- التركيز من قبل المؤسسات في عملية التخطيط على تحليل الاحتياجات العملية للنساء ومن ثم العمل على ربطها بالاحتياجات الاستراتيجية ، انطلاقا من توجه واضح للمؤسسة الا وهو اجراء التغيير الاجتماعي في واقع النساء. ان عملية الربط بين الطرفين في أي مشروع او برنامج او حتى على مستوى النشاط سيساهم في عملية التغيير الحقيقي.
- ضرورة اجراء تقييم سنوي للمؤسسات الحقوقية والنسوية و التنموية حول دورهم ومساهماتهم في عملية التغيير الاجتماعي على المستويين الحاجات الاستراتيجية والعملية
- ضرورة التشبيك والتنسيق ما بين المؤسسات التي تعمل على الاقراض والمؤسسات النسوية القاعدية من اجل ضمان تخطيط برامج الاقراض على الحاجات الفعلية للنساء وليس استنادا على توقعات
- توجيه رؤية المؤسسات العاملة على حقوق المرأة الى ضرورة التخطيط على أساس النوع الاجتماعي، بحيث يتم التعامل مع الديناميكية والتفاعل ما بين الجنسين، ومن هنا فان أي برامج توعية او تثقيف، تنطلق من خلال فهم العلاقة الديناميكية بين الطرفين، انطلاقا من ان التغيير يتطلب جميع الاطراف في العلاقات الاجتماعية.
- ان عملية تطوير وبناء البرامج من قبل المؤسسات حول أي قضية يجب تناولها من خلال تحليل واقع المرأة الفرد في علاقتها بالمستويات المختلفة التي طرحت بالدراسة، وذلك للعمل على تغطية التدخلات بالقضية المطروحة، لضمان حدوث الاثر بشكل فعال بدلا من التخطيط المنقطع.
- ضرورة العمل على دمج النساء في مستويات صنع القرار المختلفة على المستوى السياسي. مع أهمية عمل المؤسسات النسوية على دمج الاحتياجات العملية للنساء في محادثات السلام واي قرارات سياسية تتعلق بتقرير المصير في اراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

الجانب التنفيذي:

- وضع الاجراءات الضرورية من قبل المؤسسات لتشجيع وتسهيل النساء للالتحاق بالدراسة في المراحل العمرية المتقدمة، وخاصة الجامعية.
- تطوير برامج التوعية بناء على دراسات احتياجات النساء وليس اجندة المؤسسات.
- توجيه برامج التوعية حول حقوق المرأة لجميع الفئات وليس النساء فقط، ذلك ان حقوق المرأة تتقاطع مع جميع المحيطين في المستويات المختلفة التي تطرق لها البحث، (الخاص، المحلي، العام).
- تركيز المؤسسات على قضية العمل غير الرسمي والعمل غير مدفوع الاجر في جميع اعمالهم، ذلك انها

- قضية اساسية تساهم في كيفية ربط قيمة عمل النساء في الانتاج القومي . هذا العنصر مفقود ويجدر التركيز عليه من قبل المؤسسات النسوية خاصة والحقوقية والاقراضية والتنمية.
- تطوير برامج للشباب تقوم على أساس احترام الفرد وتلبي احتياجاتهم الفعلية.
- تشجيع البرامج الطوعية المحفزة للشباب.
- توفير برامج لا منهجية في المناطق المختلفة وخاصة النائية لفئة الشباب ذكورا واناثا على ان تكون من الشباب انفسهم.
- تطوير برامج تعزز مهارات التواصل والاصفاء داخل الاسرة.
- التشبيك مع مؤسسات القطاع الخاص لفتح افاق العمل للنساء اللواتي يلتحقن ببرامج التدريب والتوعية.
- اهمية تطوير برامج متابعة ودعم للفئات التي تلتحق بالتدريب من قبل المؤسسات للعمل على تعزيز ومساندة المشاركين لتلبية توقعاتهم بعد مشاركتهم بمختلف البرامج المقدمة من قبل النساء.
- اهمية عقد دراسات معمقة لبعض القضايا التي برزت في هذه الدراسة الاستشكافية للخروج بسياسات واضحة لصناع القرار، للمساهمة في صياغة التوجهات السياساتية العامة للسلطة الوطنية.
- عقد الدراسات القانونية والدراسات السياساتية حول حق المرأة في الملكية والتملك، لما لذلك من انعكاس على تمكين النساء وقدرتهن على المواجهة على جميع الاصعدة وخاصة في ظل سياسة الاحتلال الاسرائيلي
- تطوير برامج التمكين السياسي للنساء، والتي تعتبر غير عميقة ولا تتناول التمكين الفعلي للنساء.
- تركيز عمل المؤسسات مع المرأة اللاجئة سواء على صعيد السياسات، الخدمات المباشرة او القوانين.
- تطوير برامج تمكين للنساء حول حقوقهن في القوانين الدولية، وتعزيز قدراتهن في التواصل مع الوفود الاجنبية التضامنية.

المستوى الدولي :

- للمؤسسات التمويلية دورا رئيسا في مأسسة البرامج التنموية التي تستند على الاحتياجات الفعلية للنساء ضمن المؤسسات المحلية سواء الحكومية او غير الحكومية. حيث من الضرورة ان تعتمد في مشاريعها على الدراسات المحلية وتقارير المؤسسات النسوية.
- ضرورة التنسيق والتشبيك ما بين المؤسسات التمويلية والمؤسسات المحلية، من اجل التكامل والتجانس في البرامج مع المؤسسات وليس الاعادة او خلق التنافس بين المؤسسات العاملة على ذات القضية
- ان تمويل البرامج التنموية يجب ان تكون لفترة زمنية كافية لاجراء التغيير المنشود خلافا لما هو مطبقا حاليا.
- دور المؤسسات التمويلية التنموية العمل على فضح دور الاحتلال السياسي في اعاقه الدور التنموي المجتمعي من خلال الانتهاكات الواقعة على النساء.
- ضرورة التأكيد من قبل المؤسسات التمويلية، على ان يكون النوع الاجتماعي وحقوق المرأة جزءا اساسيا في اي مقترح يقدم وخاصة من قبل مؤسسات السلطة الوطنية. هذا الوضع سيساهم في وضع النوع الاجتماعي على الاجندة الوطنية ويساعد في تنفيذ القرارات الوزارية الخاصة بحقوق المرأة ومن ضمنها الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي.

- Amin, Samir. (1997). "Capitalism in the Age of Globalization". Published - Zed Books
- Amin, Samir. (1978). "The Arab Nation: Nationalism and Class Struggle". London :Zed Pr
- Ahmed, Leila. (1992).»Women and Gender in Islam«. Yale University Press.
- Agarwal, Bina. (1997). "Bargaining' and Gender Relations: Within and Beyond the Household" in Feminist Economics v.3 (1).
- Cockburn. Cynthia. (2007). From Where We Stand. War, Women's Activism and Feminist Analysis. Published - Zed Books Ltd.
- Enloe, Cynthia. (2000). Maneuvers. "The International Politics of Militarizing women's Lives". the Regents of the University of California
- Eisensetein, Zillah. (2004). Against Empire. Feminisms, Racism, and the West. Published - Spinifex Press.
- Johnson, Chalmers. (2005). The Sorrows of Empire. First OWL Books Edition
- Joseph, Suad. With a forward by Deniz Kandiyoti. (2000). Gender and Citizenship in the Middle East. Syracuse University Press
- Kabeer. Naela. (1994).Reversed Realities. Gender Hierarchies in Development Thought.Verso- Reprinted 2001.2003
- Kevorkian, Nadera Shalhoub and Abdo. Nahla. (2007). Palestinian Women's Ordeals in East Jerusalem. Women's Studies Center.
- Kirk, Gwyn. Rey, Margo Okazawa. Women's Lives. (2007). Multicultural Perspectives. Fourth Edition. Published by McGraw- Hill
- Longwe. Sara. (1997). The evaporation of gender Policies in the patriarchal Cooking pot. Development in Practise. Routledge.
- Moser, Caroline. (1993). Gender Planning and Development: Theory, Practice, and Training. London: Routledge
- Moghadam. Valentine M. (2005). Globalizing Women. Transnational Feminist Networks. The Johns Hopkins University Press.
- Overholt, C. M. Anderson, K. Cloud, and J. Austin Gender Roles.(1985). In Development Projects: Cases for Planners. West Hartford, CT: Kumarian Press.

- Palestinian Economic policy Research Institute. (2005). Improving the Gender- Sensitivity of the Palestinian National Budget.
- Rao, Aruna, Mary B. Anderson, and Catherine Overholt. (1991). Gender Analysis. In Development Planning: A Case Book. West Hartford, CT: Kumarian Press.
- R.Waller. Marguerite and Rycenga .Jennifer. (2001). Women, War, and Resistance. Frontline Feminisms. Routledge.
- Sudbury, Julia. (2005). Global Location- Race, Gender, and the prison – Industrial Complex. Routledge.
- Sylverster, Christine. (1994). Feminist Theory and International Relations in a Postmodern Era. Cambridge University Press
- Steans, J. (1998). Gender and International Relations: An Introduction. New Brunswick, New Jersey: Rutgers University Press.
- Taraki, Liza. (2006). Living Palestine. Family Survival, Resistance, and Mobility under Occupation. Syracuse University Press.
- Tickner, J.A. (1992). Gender in International Relations. New York: Columbia University Press. Chapters 1.2.
- Weber, Max. (1930) The Protestant ethic and the spirit of capitalism. Translated by Talcott Parsons. Published 1930 by Scribner in New York . Written in English.
- Wing, Adrien Katherine.(2000). Global critical race feminism: an international reader. Foreword by Angela Y. Davis. New York: New York University Press
- Welchman, Lynn. (1999). Islamic Family Law: Text and Practice in Palestine. Women’s Centre for Legal Aid
- Yuval – Davis. Nira. (1997). Gender and Nation. Reprinted 1998.2000,2002,2003,2004 - SAGE Publications Ltd.

المراجع العربية :

- الدسوقي. كمال. تكنولوجيا العلوم الاجتماعية. مكتبة الأنجلو مصرية ١٩٧١ ص ١٧٢
- أبوغزالة. فيحاء . ادوار المرأة الفلسطينية. في الثلاثينات / في الأربعينات. مركز المرأة للأبحاث والتوثيق. ٢٠٠٥.
- القزاز. هديل. الموازنة العامة والنوع الاجتماعي . مفتاح . ٢٠٠٥.
- الرفاعي. عايشة. مراجعة أدبية . الصحة الإنجابية للمرأة الفلسطينية . ص ٦٥ , ٢٠٠٤ . منشورات مفتاح
- الرجل والمرأة في فلسطين - قضايا وإحصاءات، ٢٠٠٥ . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- بركات. حلیم. المجتمع العربي المعاصر . مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦ . ص ١٧١ .
- تراكي. ليزا. المجتمع الفلسطيني. المرأة الفلسطينية. جامعة بيرزيت ١٩٨٧ . ص ١٧ .
- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥ . نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية. ص ٩٣ . ص ٦٥
- جاد. إصلاح. التاريخ الجنسي. من يتذكر ادوار النساء في السياسة . راجع مدخل إلى دراسات المرأة . جامعة بيرزيت ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ ص ٢٨٥ .
- جبران. شهناز الفقر والنوع الاجتماعي في فلسطين . ٢٠٠٤ . ص ١٣ .
- حمامي. ريماء. التشكيل الثقافي للجنس. العمل والثقافة. ٢٠٠٠ ص ٦٥ .
- شرابي. هشام. النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. ٢٠٠٠ .
- قاسم. أمين. الأعمال الكاملة. الطبعة الثانية. ١٩٩٨ . دار الشروق.
- مادة تدريبية لطاقت شؤون المرأة بعنوان دمج قضايا المرأة في التنمية ٢٤-٢٩ / يوليو ١٩٩٤ . رام الله.
- مدخل إلى دراسات المرأة. معهد دراسات المرأة جامعة بيرزيت. ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ ص ٣١ .
- موزر. اناليس. المرأة الريفية في الضفة الغربية مجلة شؤون تموية. الملتقى الفكري العربي. ص ٢١ (مترجم من الانجليزية) .
- منصور. جوني. المستوطنات الإسرائيلية. آب ٢٠٠٥ .

(Endnotes)

1. Sen, Amartya; "Development as Freedom"; Anchor Books, New York; 1999. P.5.
٢. مصدر سابق.
٢. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي مؤسسة فلسطينية أهلية مستقلة وغير ربحية تعمل حتى لا يستمر التمييز ضد المرأة بفعل العادات والتقاليد، وحتى لا يهمل نضالها في مسيرة التحرر الوطني والاجتماعي. للمركز فرعان أحدهما في مدينة الخليل والآخر في مدينة القدس.

٤. عزوني. سهير. ود. شاهين. زينب. دليل تدريب مدربين ومدربات على تحليل ودمج قضايا النوع الاجتماعي في التعليم. اليونسكو. ٢٠٠٤/٢٠٠٥
5. Overholt, C. M. Anderson, K. Cloud, and J. Austin Gender Roles. (1985) In Development Projects: Cases for Planners. West Hartford, CT: Kumarian Press.
6. Moser, Caroline . (1993) Gender Planning and Development: Theory, Practice, and Training-London: Routledge
7. Longwe. Sara.(1997). The evaporation of gender Policies in the patriarchal Cooking pot. Development in Practise - Routledge
8. Kabeer. Naela. (1997).Reversed Realities. Gender Hierarchies in Development Thought. Verso- Reprinted 2001.2003
٩. انظر في ibid.
١٠. انظر في ibid.
١١. انظر على سبيل المثال في كتابات سمير أمين حول الرأسمالية وعصر العولمة وأنظر في النظرية الماركسية والثورة الاجتماعية وفي كتابات ماكس فيبر حول الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية.
12. Enloe.Cynthia.(2000). Maneuvers. The International Politics of Militarizing women's Lives. The Regents of the University of California
13. Kirk, Gwyn. Rey. Margo Okazawa. Women's Lives. (2007). Multicultural Perspectives. Fourth Edition. Published by McGraw- Hill
14. Enloe.Cynthia. (2000). Maneuvers. The International Politics of Militarizing women's Lives. The Regents of the University of California
15. Yuval – Davis. Nira.(1997). Gender and Nation. Reprinted 1998.2000,2002,2003,2004 - SAGE Publications Ltd.
16. Welchman, Lynn. (1999). Islamic Family Law: Text and Practice in Palestine. Womens Centre for Legal Aid
١٧. هذه النتيجة هي ما توصل إليه الكاتبين في نقاش النظام الاقتصادي وتأثيره على بنية العائلة العربية. للتوسع انظر في كل من بركات. حلیم. المجتمع العربي المعاصر. مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦ و شرابي. هشام. النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. ٢٠٠٠.
18. <http://jan.ucc.nau.edu/~mezza/nur390/Mod3/sampling/lesson.html>

